

عارف اعفانی

۸۶، ۱، ۱۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب تحریر الدائر شرح منار الانوار لنفسی

مؤلف محمد رفیع عالم هندی

مترجم
شماره قفسه ۱۸۱۴۸

کتاب نفیس دقیق
باسم تحریر الدائر شرح المنار لنفسی
فی اصول الفقه الحنفی
للعالم العلامة محمد رفیع عالم الهندی
کتاب شرح باسمه و شرحه فی آخر کتاب
الکاتب : مولانا محمد رفیع بن حافظ
شیر محمد بن حافظ محمد صلاح بن حافظ
عبد الله بن محمد بن حافظ

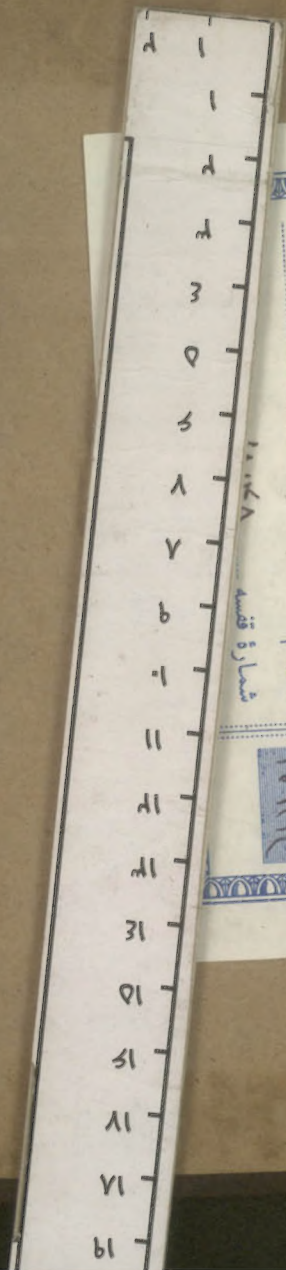
۱۸۱۴۸
۲۰۹۳۱۳



خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۱۴۸

کتاب نفیس دق
 باسم تحریر الدائر شرح المنار المنصف
 فی اصول الفقه الحنفی
 للعالم العلامة محمد نور عالم الحنفی
 کما صرح باسمه وشرح فی آخر کتاب
 اکتابت : دعوا شیخ محمد غوث بن حافظ
 شریح محمد بن حافظ محمد جلال بن حافظ
 عبد الرشید الفتوری الاصفهانی
 تاریخ اکتابت : ۱۳۴۱ هجری و در کتب

۱۸۱۴۸
 ۲۰۹۳۱۳



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب تحریر الدائر = شرح منار المنصف

مؤلف محمد نور عالم حنفی

مترجم

شماره قفسه ۲۰۹۳۱۳

جمهوری اسلامی ایران
مشارکت کتاب

خطی
 کتابخانه
 مجلس شورای
 اسلامی
 ۱۸۱۴۸

کتابخانه مجلس شورای اسلام



خطی

۸

Handwritten text in a rectangular frame, likely a list or index, written in a cursive script. The text is arranged in approximately 10 horizontal lines within the frame.

Vertical text on the right margin, possibly a page number or a reference, written in a decorative border.

Small handwritten mark or character at the bottom right corner of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل اصول الفقه مبنياً للشرائع
 والاحكام واساساً للعلم الحلال والحرام وصبراً
 موثقاً بالبراهين والدلائل وموشحاً بالحل والاشمال
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي
 اجزى نيله الرسوم الى يوم الدين وايدى العلماء
 بالايدي المتين ورفق درجاتهم في اعلى عليين
 واشهد لهم بالفضاح واليقين وعلى الله وحجابه
 الهادين المستدين وتابعيهم من الائمة المجتدين
 وبعد قلما كان كتاب المنار او جزر كتب الاصول
 متناً وعبارتاً واشملها نكلاً ودرية وقد خرد الشرح

الشرح له ذلك شاع وزاع بين علماء الزمان الا انه
 لا تضار كان متفقاً الى الكشف والبيان فالتسليم
 زبدة الاصحاب وفضل الاجاب ان احرر عبارة
 المجتهد بحيث يكتشف مقاصده وفوائده ويحل
 مشكلاته فخرتها اجابة لمسؤولهم تعييناً بانه في تحريرها
 وسهية تحرير الدار وفوضته في امان الله وهو حسبي
 نعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير **قوله** اوله الشرح اه
 يعني ان المراد بالاصول الاولة والشرح النسخ المراتبة
 المعناه اللغوي وهو الاظهار فهو اما بمعنى الشرح كالعقد
 بمعنى العادل والمخ الاولة التي نصبها الشارع و
 اللام للعهد والاشارة الى الله تعالى الى الرسول عليه
 السلام او بمعنى المشرع كالمخلق بمعنى المخلوق واللام
 للجنس لانه يصح ارادة الكل والبعض ولا تعين لاصد

عن مفتقر

فحينئذ لا يمكن ان يكون متساو للجنس المشروع سواء
كان الحكماء او ما يتعلق بها والمعنى الاول الذي ثبت
بها المشروع سواء كان في ضمن بعض المشروعات
كلها واثار الى دفع ما يتوهم من ان ما سوى الاحكام
لا يثبت بالتقليد فكيف يثبت جميع المشروعات
بالاولى بقوله في مجموع هذه يثبت اه لعل المراد بالمشروع
ما يتوقف على الشرع لا ما ورد به الشرع فلا يتناول بالام
بالاولى العقلية فلا يرد ان المشروع على تقدير جعل اللام
للجنس شامل لانه يثبت بالاولى العقلية ايضا كالمعلوم بوجود
الصانع وبعض صفاته فلا يصح قوله في مجموع يثبت اه كما يظهر
بالتمثيل **قوله** وباضافة الاصول اليه اى الى الشرع سواء
كان بمعنى الشارع او المشروع او بمعنى الشريعة خرجت الاول
العقلية التي تتركب من القضايا المستخرجة من العقل

جنس

قوله

غير استمداد الشرع لانها ليس لها صحتها الشرعية ولا اختصاص
لها بالمشروع بل لا يثبت بها المشروع وما يلحق ان
المثبت فيه معقول فليس هو بل المثبت في الحقيقة
بناك احد من الاولات الاربعة فان دفع ما يتوهم وروده من
انه اذا كانت الاضافة الى الشارع فلا يخرج حكمه وانما
او كانت الى المشروع فلا لان كثيرا من الاحكام يثبت بالاولى
العقلية لعدم اشتراط النية في الوضوء يثبت بان الاول
مظهر لطبيعته فلا يحتاج في كونه مظهر الى النية بخلاف التيمم فان
التراب المظاهرة غطى الميتة وشعره يثبت بان ليس
للغسل والشعيرة فلا موت لها فلا نجاسته وغير ذلك مما
يتوهم من الظاهر انه استدلال بمعقول وجه الدفع ان عدم
اشتراط النية في الوضوء انما يثبت في الحقيقة بامارة النفس
وهو قولنا قل وانزلنا من السماء ماء فظهوره لان الظهور صغية

المبالغة كالقطع وهو عبارة عن القطع بعد اخرى من غير
 احتياج النية للقطع فكذلك الظهور لا يحتاج الى النية للتطهير
 او بالقياس على عدم اشتراط النية في غسل الثوب الثابت
 بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا قموا على الصلاة عليكم السلام عليكم بالاء
 من غير اشتراط النية وكذلك طهارة غظم الميتة وشعره
 يثبت بالقياس على الشجر والنبات وعلى هذا انقضى
 غيره فلا يثبت المشرع بالدولة العقلية الصرفية **قوله**
 او بالدولة الشرعية اه عطف على ادلة الشارع في المكان المراد
 بالشرع معناه الاصطلاح وهي الشريعة ما جاء به الرسول صلعم
 من العملية البدئية والعقلية باللام للعمد والاشارة الى
 شريعة رسولنا عليه السلام والحق الادلة تثبت بها اكثر
 الشريعة كما يدل عليه قوله الا ان البعض اه يعني ان العلم
 بان الصانع موجود حتى مستكم لا يثبت بها لان هذه القضا

ما يتوقف العلم بصدق الرسول عليه السلام على العلم به وكلما
 يتوقف العلم بصدق الرسول على العلم به لا يمكن اثباته
 بالدولة العقلية والصغرى لما كانت ظاهرة لم يتوصل اليها
 لها واشتيت الكبرى بقوله والمالزم الدور لانه يتوقف
 عليه علم الادلة المتوقفة على العلم بصدق الرسول المتوقف
 على العلم به فيلزم توقفه على ما يتوقف عليه وهو الدور **قوله**
 وانما عدل الى ترك اضافته الاصول الى الفقه واشترافها
 الى الشرع **قوله** لان اه دليل على الاول تحريره لان الاضافة
 لاختصاص المضاف بالمضاف اليه والاصول لا اختصاصها
 بالفقه لان ما سوى القياس لا اختصاص له بالفقه فلو كسر
 اضافتها اليه **قوله** فالشرع اعم اه دليل على الثاني تحريره ان
 اضافته الاصول الى الشرع مفيدة للاختصاص لان الشرع اعم
 من الفقه وهذه الادلة لها اختصاص به فلذا اشترافها اليه

و

و

و

قول بالاستقراء وهذا اولى لان الدليل الموجبة للمصادمة
 لم يقيم الا بهذه الاربعة لان العقل يوجب حصرها في الاربعة
قول وهذه مع تفاوتها ما بينهما اهـ ولما كان يروى هذا المقام
 اشكال وهو ان الاصول الثلاثة متفاوتة فيما كان انهما والاصل
 الذي هو القياس متفاوتة فلم يجمع الثلاثة واخر القياس اشار
 الى جوابه بوجه خمسة الاول ان هذه الثلاثة وان كانت متفاوتة
 في الدرجة لكنها متوافقة في عدم توقفها على شيء في اثبات الحكم
 بخلاف القياس فانه ليس موافقا لهما في ذلك لانه يتوقف فيه
 على القياس عليه ^{بشيء} الثاني ان هذه الثلاثة متوافقة في انها اصول
 مطلقة لكونها مستقلة في اثبات الاحكام بخلاف القياس فانه
 ليس موافقا لهما في ذلك لكونه اصلا من وجه لا سندا وحكم الفروع
 اليه وفروع من وجه لا بتسانه على علمه مستنبط من الكتاب او
 السنة او الاجماع فيكون فرعاً لواحد منها والثالث ان هذه

الثلاثة متوافقة في انها مثبتة للاحكام بخلاف القياس لانه مظهر لا
 فان المبتدئ الحكم الفرع في الحقيقة هو النص لا على علم الحكم المتغير
 فهو اصل في الاظهار فخرج في الاثبات لان النص لما روى على حكمه
 محل ثبت لوصف هذا المحل عليه اذ الاصل في النصوص
 التعديل فكان روى على ذلك الحكم في جميع المواد لكنه لما خفي ذلك
 الوصف وعليته فكما بقدر النص في ذلك المحل فاذا علم ذلك
 الوصف وعليته ظهر لنا ان الحكم الفرع كان كذلك الوصف
 الذي كان هو علمه بعد ورود النص فالحكم في الحقيقة مضاف الى
 النص بوجه علمه مستنبط منه ^{بشيء} الرابع ان هذه الثلاثة
 متوافقة في ان اثرها ^{بشيء} اصل الحكم بخلاف القياس فان
 اثره وصنعه وتوقيفه حكم النص من خصوص الى عموم فهو
 اصل لوصف الحكم فرع لا اصله والخامس ان هذه
 الثلاثة متوافقة في انها تطلعية في الاصل وعدمها لعارض

علمنا

بخلاف القياس فإنه ظني في الأصل وقطعية لعارض في الأكثر **قوله**
 مستنبط منها معنى الاستنباط القياس منها كون العلة
 مستنبط منها قياس المستنبط من الكتاب كقياس
 استحقاق الظاهرة في الخارج من غير السيلين على الخارج من السيلين
 لعل النجس الخارج المستنبط من قوله تعالى أو جاء أحدكم من الغائط
 ومن السنة كقياس حرمة الربو في الجسد الجديد على حرمة في الداء
 الستة بعد القدر مع الجنس المستنبط من قوله عليه السلام الحنطة
 بالحنطة الحديث ومن الإجماع كقياس حرمة أم الخمرية على
 حرمة أمه التي وليها بجلعة الجزئية والبعضية المستنبط
 من الإجماع **قوله** أم المفردة **قوله** أصغر به أه فإن قيل
 لم أقرر عنه مع دخوله في المعرفة قلنا لما كانت معرفة
 الأحكام بالكلام النفسي تبعية الكلام اللفظي فكان
 الدليل أو الكلام اللفظي فالمقصود تعريفه فلذا اعتبره

ما هو من صفات الالفاظ حقيقة وأقرر من الكلام
 النفسي لعدم دخوله في المعرفة لمرادها فإن قيل قد اعتبر
 في المعرفة المكتوب في المصاحف وهو صفة حقيقة
 للمقوس لالفاظ قلنا المراد بالمكتوب الذي كتب أي
 تصور اللفظ بحروف هي بآلة وهذا المعنى صفة للالفاظ حقيقة
قوله وبالم تيلي من الوجي له دفع لما قيل إن خارج عن القيد
 المذكورين سابقا لأن لفظه خارج عن المنزل ومعناه عن
 المقرب فلا يكون قوله المكتوب احترازاً عنه واللازم إخراج
 الخرج **قوله** تأكيد لأن هذه المواضع صالح للتأكيد لقوة شبه
 المشبهة بالتواتر **قوله** تركب الالفاظ مع احتراك كونه ذاتياً
 بهذا الكتاب ذكر الكتاب في المصنف والنقل مع كونها من
 العوارض إلى الالفاظ في زمن النبي عليه السلام كان قرآناً بدون
 من الوصفين يؤذن أنه رسم لا حد **قوله** والمراد بالمصنف

قوله المكتوب في
 المصاحف احتراز
 عن الوجي الغير
 المكتوب أصل اللفظ
 أنه

وضع لما تارك الجانب من ان هذا تعريف الشيء بالشيء
 تصور على تصور كذا الشيء لان تصور المصنف في تصور
 القرآن يكون دورا ماحصل الدفع ان الامر ليس كذلك
 كما ان لان الراوي بالصحف بناء الفوقى هو ما كتب فيه
 النسخ لفظا لا عرفيا وهو ما كتب فيه القرآن والموقوف
 على القرآن هذا دون ذلك فلا يخفى دور فيه انه محمول
 من النسخ الى النسخ في الامس في الموقوف فلا لا الى ان
 يحصل مصنف على المعنى العرفي وينتج لزوم الدور في تعريف
 الكتاب ويجوز ان يكون الكتاب غير معلوم عند السامع
 والقرآن معلوم عنده فيوقف تصور الكتاب على
 المصنف دون القرآن فيوقف المصنف على القرآن
 لا يستلزم الدور في دفع القراراه وقع لما نزع البعض
 من ان الكتاب اسم للمعنى فقط عند المصنفه هو جليل

في تعريف
 القرآن

دور

جواز الصلوة في الفاسية عنه واما حمل الدفع ان فيه
 منحقا ان لا يصح وجوده بهذا المذهب واما قبوله واما لا
 لا لم يجعل النظم كذا لا في حقها واما قبوله واما لا
 ان التسمية انظر كذا في جواز تركه مع القدرة عليه
 ان المشقة ثم ان ما يجوز له على صحة القراءة الموقوفة
 في الصلوة بعد وجوده في كتاب مع جواز تركه في البناء
 الى ان يكون القسم هو انما قال هذا لان القسم
 هو ان ذلك كذا يصح الاشارة اليها بما لا يدل
 ان لا تسمى او لان قلت لم يقسم المصنف به في القريب
 فكيف تسمى السامع اليه قلت ليس راوا اشارة الى
 انقسم المصنف الى بن مطلق التفسير وهو لان يجب نحو
 ان يكون لان ذلك انما يتركه في كتابه لم يذكر صوابا
 من ذكره في كتابه انما هذا هو الموقوف اولى ان يثبت

دور

دور

دور

زيادة الاتصال والكلمات التي هي في الحقيقة
 بعضها مقابلة لبعض حصل زيادة الاتصال بحجج ذكرها في
 كلامنا في هذا التفسير فان الاقوى في الظهور بعض الاول
 فيه والتضمن لا يقتضي التضمن فلم يحصل زيادة الاتصال
 في ذلك ولم ينظم له وقع لما يتوهم ان به الا ان كانت
 واحدة في القسم الثاني فلا بد ان يقول المعبر عنه في وجوده
 البيان بذلك التفسير ثمانية والكلمات خارجة عنه فلم
 ان يكون اقسام التفسير التي هي خمسة فحصل الدفع انها
 في القسم الثاني كونه لا كان المقصود منه البيان والاربعية
 الاول اتم فيه وهذه الاربعية هي افرادها والاربعية هي
 ثمانية في كل منها ما بين ان الصريح والكناية ايضا
 اقسام الحقيقة والبيان وليست الاربعية اقساما متباينة
 بالذات بل باعتبار زيادة الاتصال بها اشارة الى ان

المراد

المتكلمات التي هي في الحقيقة
 شاذة في قوله لا بد ان يقول رد القول من انكر وجوده
 بعض الاقسام كالمشكوك في الجواز ان كانت في قوله
 ايات في قوله وقع لما يتوهم من حصول الدفع ان
 حرف المحرر هو وجوده في يدل على انشاء غيرهما بل الموجود
 حرف التبعيض وهو لا يدل على الانشاء وانما قصدتها
 بانكر كونها في اعلى درجات الظهور والظاهر فيكون
 قصدنا جواب سوال وهو ان التفسير على نحو التفسير
 الظاهر على افراده وتفسير الكل على افرادها وتفسير الكتاب
 وكل واحد من ان اقسام المذكورة الى هذه الاقسام ليس
 قبيل الاول لعدم صدق مورد التفسير عليها اولا
 ان يصدق على معرفة معنى المعنى العام مثلا انه علم
 والامر قبيل انشاء لان معرفة معنى المعنى الخاص مثلا

منه وقوله ربه مخرج فخرج الاستقلال ما صدر من المرد بالاعتقاد
 تمام اللفظ المعنى ربه مخرج فخرج الاستقلال ما صدر من المرد بالاعتقاد
 المراد لك من اجل ان المرد فيه لان المرد منقولة فخرج
 ولا يرد والاشارة به ان كان المرد بالاعتقاد ما ذكره على
 اسما العدد والمشتبه في تعريفه لان معنى ما ذكره في
 الاثر او فيكون التوفيق جامعاً **و** اللفظ كل ما يوجب
 سوال ما صدر ان كل ما يوجب وقته موقفاً لان التوفيق
 دون المرد وانما ان التوفيق كسب منه قد على العرف
 كل فرد منه وهذا التوفيق لا يصدق على زيد مثلاً لانه ليس كل
 لفظ حاصل الجواب ان لفظ الكل يعني الكل الجوهري دون
 الافراد في حينه يكون التوفيق بسبب الحقيقة فيصدق
 على المرد في فرد منه **و** راجعاً الى ارادة الغير وجود
 عما يتقرر من ان احكام التجاوز وجوده من كيف يتصور القطع

واصله ان المرد بالقطع قطع ارادة الغير لا قطع احتمال
 ارادة المرد بالقطع الاحتمال بسبب محلي فوجود احتمال الارادة
 لا يضر القطع بالمعنى المذكور **و** فلو جازاه الفاعل للتعديل فخرج
 ان الفاعل لا يمكن بيان التفسير لانه بين في نفسه كما هو بين
 في نفسه لا يمكن بيان التفسير المعنى فلكونه قطعياً في ماله
 ارادة الكبرى في مقوله المرد ان كان في شئ في ان فخر الزيادة
 على خاص الكتاب بغير المشهور بهذا المعنى فله الزيادة
 بغير المشهور بسبب ان المرد هو ليس له ما يوجب **و** جازاه الا يرد
 والايدي ان معنى لو كان ايدياً من دون الاربعة بل يرد
 الكتاب بغير المرد والاشارة بالحق في مقدم مثلاً ما المار
 فله ان كان البيان من دون الاربعة لكان من المرد وهو
 قوله عليه السلام فمقتضى بيان قوله تعالى وانما هو اجد
 فيكون رايه على الكتاب **و** الزيادة نسخ فخرج نسخ

الكتاب بغير الواحد والما بطلان المقالة فظهر
 وجوبها فان قيل لابد ان لا يصير وجبا لان فيه رد الحكم
 الكتاب وذلك لان الكتاب يقتضي كمال الصلوة على تقدير
 ترك التعديل والوجوب يقتضي نقصانها على ذلك التقدير
 فكتابنا مقتضى الجواز وسأستبين كمال الصلوة
 ونقصانها لهما وصفان والمطلق سأكشف عن الاول
 في قوله تعالى في سجدة فان قيل كذا حد من السجدة والاولاد
 الترتيب سجدات من اية الوضوء لان قوله تعالى فاعلموا انه
 وقع جبر القول فاذن التعديل على ان الغسل واجب للقيام
 الى الصلوة ولا معنى للسجدة الا بهذا ويدل ايضا على ان فعل الوجوب
 مستقيم على ما في قوله تعالى في سجدة واحدة او اكثر فيصير
 هذه الاقسام كذلك ولا معنى للترتيب لانه لا قال في سجدة
 في قوله الغير المذكور به ان دخلت الدار فاغتسلت طلاق

قوله في سجدة

فان

وحاشي والمقتضى ان يكون الترتيب لان الاول خلق بالشرط
 بالوجوب والاشي في جوبه اثباته هو مستقيم في سجدته على
 الترتيب لا يقتضي نفي الاول في بطلان السجدة الثانية
 لعدم العمل بقوله تعالى الا في الغسل المسح فيدل على ان وجوب
 العمل بتقديره الى الصلوة ولا يلزم من ان الوجوب لم يلزم
 سجدته فذلك فيما كان الجواز كونه لا شرعا حكم اخر لانه على تقدير
 كونه شرطا كافي اية الوضوء لا شرط فيه السجدة لان الشرط
 يراعى وجوده لا وجوده ففقد ايدى على ما وصل وجوب العمل
 ولا يلزم منه وصول الوجوب ايدى على ان الترتيب في
 الوجوب لا يلزم منه الترتيب في وقوع الوجوب لانه ليس
 شرطا في وجوب كماله وقوع الطلاق لانه شرعا يقع الطلاق
 فان الترتيب يستلزم ترتيبه ولم يجب ترتيبه ونفع الجاهل
 من انه لا وجوب في السجدة او انها كما او جبر التعديل على ما هو للدين

و

ان ذلك لغيره ورجات الاول فان اوله القضية والوجه
 فطرية الشبوت والدلالة على المفهوم التي تدل على
 الوجوب لانه اعتبار احد لا يتعلق معي لا يدل على الوجوب
 اما المورد فلهذا ترك فلازم عم وطلب على المقصود
 الاستثاق مع انما ليس بواجب انما قوله عليه السلام
 ابدأ وانما بدوهم انه قلنا فلازم معارض لانه في ان عليه
 السلام نسى سجج الراس فتذكر بعد فرائض عن الموضوع بل
 كغيره واما قوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يسلم فلازم لا يتعلق
 ان يراد نفي الفضيلة لا يجوز واما قوله عليه السلام انما اريد
 الاعمال بالنيات فلازم لا يتعلق ان يراد ثوابها منوطه
 على ائتمنه لا جوارها بخلاف دليل التعديل فانه نفي الشبوت
 وقطع الدلالة على الوجوب لانه خبر احد لا يتعلق غير الوجوب
 لانه عليه السلام امر الاعرابي بالاعادة ثلاث مرات فقال له

ثم قصص فانك لم تفعل ثم امره ولما كان اوله السبوت واخوهما
 قضية الشبوت والدلالة واصل التعديل على الشبوت
 وقطع الدلالة حيث بها السبوت به الوجوب لان اوله
 الشيخ على رتبة انواع قطع الشبوت والدلالة كالمقصود
 الاول ولفظ الشبوت وقطع الدلالة كخبره لا محال وانما
 مفهومها قطعية وثبتت بهذين النوعين الوجوب والظن
 الشبوت والدلالة كخبره لا محال التي مفهومها قطعية وثبتت
 السبوت السبوت لان الحكم يكون على قدره وليد فان قيل لم يؤتم
 الظهارة في الطوائف مع كون وليد هو قوله عليه السلام
 بالبيت معلومة على الشبوت والدلالة لانه خبر واحد لا يتعلق
 ان يكون معي الطوائف معلومة على حق الشبوت قلنا لم يجب
 الظهارة في الطوائف بهذا الخبر بل بقوله عليه السلام لا الا
 الطوائف الشبوت قلنا بهذا البيت محدث ولا عريان

سنة

الأستاذ

فيكون الجزاء عدد دوال لا يستمر ببلها لم يختلف فيها الظاهرة فانه لا يخرج
للبين لما ذكرنا وانظر مسح الراس فانه يحمل في حق المقدور
انكسرت فقولوا اذا الاجمال وليس على دموع مقدرة هي المايه
وليس ببلها على كون الطوبى بسببها تليد ان فيه دور الكمال
قولوا الطوبى الشريه بين وليس على نقي الاجمال فلو كان هو
ليس يكون نقي الاجمال وبسببها تفسد في بعض النسخ ولا اجمال
في حق الظاهرة او هو على جواب سؤال وهو ان الطوبى
تكون فخره ان ياتي خبر الظهور ببلها له عاصمه الاجمال في حق
الظاهرة فانه لا يمتنع الظاهرة فلا ياتي خبر الظاهرة ببلها له انما
الاجمال في حق المقدور ولا يستمر ان ياتي خبرها ببلها له فخر على ان
ات وليس يات فخره لم يحصل ان ذلك عاصمه التكرير فحق
ثلاثه رجال وثلاث نسوة فقلت الله تعالى ان الفرد بالقرود
الظهور لان الظهور مذكور ان الخصى لا يند مونش

وليس على بطلان التاميل فيه انه لو جمع التاميل لادى الى
 لفظ التاميل اما بالنقصان عن مدلولها او بزيادة مدلولها
 في عدة المطلق في الظاهر والظاهر بالحق فكذلك المعلوم ان التاميل
 لا يقتضي بالظاهر في جميع التاميل في الظاهر الذي هو في المطلق
 ان لم يقرب من جملة هذه المطلق فيجب البعد بها بعبارة
 النص ثالثة المظهر وبعضهم فيقولون لفظ التاميل بالزيادة
 وان احسب منها وجب البعد بها بعبارة المظهر وان
 ظهر في لفظ التاميل بالنقصان اما بطلان التاميل في لفظ
 خاص الى ان يقطع مدلوله والطلاق شرعا في المظهر ثالثة
 جواب سوال وهو ان حمل القود على المظهر لا يستلزم
 ابطال النص في عدة المشتقة في الظاهر كالكسب على النص
 يستلزم ابطاله في عدة المطلق في النص من ان كان في الظاهر
 فلا يحقق ابطال النص في عدة المطلق في جميع التاميل

قوله

تاميل

لا يقتضي بطلان التاميل فيه انه لو جمع التاميل لادى الى
 لفظ التاميل اما بالنقصان عن مدلولها او بزيادة مدلولها
 في عدة المطلق في الظاهر والظاهر بالحق فكذلك المعلوم ان التاميل
 لا يقتضي بالظاهر في جميع التاميل في الظاهر الذي هو في المطلق
 ان لم يقرب من جملة هذه المطلق فيجب البعد بها بعبارة
 النص ثالثة المظهر وبعضهم فيقولون لفظ التاميل بالزيادة
 وان احسب منها وجب البعد بها بعبارة المظهر وان
 ظهر في لفظ التاميل بالنقصان اما بطلان التاميل في لفظ
 خاص الى ان يقطع مدلوله والطلاق شرعا في المظهر ثالثة
 جواب سوال وهو ان حمل القود على المظهر لا يستلزم
 ابطال النص في عدة المشتقة في الظاهر كالكسب على النص
 يستلزم ابطاله في عدة المطلق في النص من ان كان في الظاهر
 فلا يحقق ابطال النص في عدة المطلق في جميع التاميل

بوجهه الطلاق لا يلزم بالضرورة الايجاب
 من وجهه الثاني في حصول ان لفظ القوة
 الثلاثة ليس هي في حد ذاته التسمية
 التاميل حاصل النقص ان الدليل في سلسله
 مع تحققت القول بالاعتناء في الاصل فلان
 روجه قهريه وكثيره في نفسه من غير
 ما يضاف اليها من وجهه قهريه فثبت الحكم
 السابق الذي ظهر منه وهو كونه من باب
 كافي الا ان المقتضى فيكون على الوجه
 يزيل العمل بالامر والاعراض في سلسله
 ان يكون وجوده وعدمه قبل ثلاث
 كما يعرف من الاصل ان مقتضى العمل
 شبيهة بعد ان يارون الثلاثة يزيل العمل

القول

بان الدليل في في الجدل العشرة
 اسرقة السلسله بالقطع مع ثبوت الدليل
 فلان التمسك به في قوله في قطع القطع
 وضع في معلوم في الاشارة الى بطلان
 والاضمان والاعتناء السلسله الى
 بوجهه يزيل العمل بالامر والاعراض
 في حال السلسله والقطع به في
 فلان في سلسله السلسله بالقطع
 اسرقة السلسله في قوله في الاشارة
 في الحتم وهو ان عقل من الدليل
 ولم يقطع في الاشارة وعقل من
 الجواب بوجه كون القطع
 موضع العقوبة وكما هو كلف

ولد

حقا فالصالح لا يوجب كون القطع حقا فالصالح لا يوجب
 المصادمة ولو كان القطع حقا فالصالح لا يوجب كون المصادمة
 كما لو كان في مسندنا حقا فالصالح لا يوجب كون المصادمة
 الحكيما لئلا يهتبا حقا فالصالح لا يوجب كون المصادمة
 السد في المصادمة ذلك بان يكون في المصادمة حقا فالصالح لا يوجب
 كونه شرب الخمر لا يوجب كون المصادمة حقا فالصالح لا يوجب
 وشرب الخمر لا يوجب كون المصادمة حقا فالصالح لا يوجب
 شبهة في سقوط الحد ولو كان في المصادمة حقا فالصالح لا يوجب
 لا يوجب الحد للصحة حقا فالصالح لا يوجب كون المصادمة
 بدل الخمر في كمال المسعى لانه ما هو من غير مسعى الدم بغيره
 اذ من غير الخمر الدم بغيره في كمال المسعى لانه ما هو من غير مسعى الدم بغيره
 على الاول فلان القضاء لا يوجب كون المصادمة حقا فالصالح لا يوجب
 على الثانية فلان كونه حقا فالصالح لا يوجب كون المصادمة حقا فالصالح لا يوجب

كمال المسعى لانه ما هو من غير مسعى الدم بغيره
 اذ من غير الخمر الدم بغيره في كمال المسعى لانه ما هو من غير مسعى الدم بغيره
 على الاول فلان القضاء لا يوجب كون المصادمة حقا فالصالح لا يوجب
 على الثانية فلان كونه حقا فالصالح لا يوجب كون المصادمة حقا فالصالح لا يوجب
 كمال المسعى لانه ما هو من غير مسعى الدم بغيره
 اذ من غير الخمر الدم بغيره في كمال المسعى لانه ما هو من غير مسعى الدم بغيره
 على الاول فلان القضاء لا يوجب كون المصادمة حقا فالصالح لا يوجب
 على الثانية فلان كونه حقا فالصالح لا يوجب كون المصادمة حقا فالصالح لا يوجب

جواب سوال وهو انه يرمي ان لا يجب الضمان في قتل الحرم
 المحرك لعين ما ذكرتم حاصل الجواب انه لا يستلزم اذ الجواز بالان
 على الاحرام للحرم بدليل وجوبه في غير المحلوك لا بالحياتية على
 الصيد حتى يجب استحقاق الحرم نفسه ولم يفرق الصيد مقتضيا
 بالقرار وبالحياتية سقوط الضمان اما بالاستحلال او بالبيوتة في الصيد
 مقتضيا بالجواز او ليس يقتضي وجب الضمان **وهو** حاصل ان لا نسلم
 يرمي ان يكون الجواز فاعلموا قد يكون على الحيثية مرارا لان الجواز في
 مقتضيات الحيثية لا المحل يستلزم حرمة الحيثية وهذا لا يستلزم حرمة المحل
 ولعل سئل ان حرمة الحيثية يستلزم حرمة المحل لكن لا نسلم انه يستلزم
 الحرمة لئلا يكون ان يكون حرمة تبيد تعالى لا يبيد فيه وتوهم كيف اه
 ويصل على نفي القسمة الميتة وكذا قوله الوصي اه ولا مضاعفة فيه
 فان المستدل لا يستدل على مقتضيات ومما في الاستدلال
 لا يبيد بالاطلاق بالدليل والتميز وان لا يفرق بينه وبين غيره

حين هذا القول

اني

يرمي به فتمت واد وقرن في اخره على وجه الاستصحاب لا الاستدلال ولين
 سئل ان يستلزم الحرمة لعينه لكن لا نسلم ثبوتها لوجودها في
 بومعدهم وجوب القطع على ذلك التقدير لا الحرمة الميتة وتوقيل
 لفتح الفتحة ان المستدل كان معصوما قبل اسوة بخلاف الغير
 والميتة فانه ليس معصوما اصلا لفتل سقوط العصمة وان لم ينش
 القطع كمن يورث البهية وبهية استرا المدد ولين ثبوت
 الحرمة لعينه لكن لا نسلم انه اذا حرمت لعينه لم يحرمت لغيره بل يحرمت
 بحرين معا شرب الخمر المحرك الذي كان الجواز يستلزم
 كان الحيثية بان يحرمت لعينه ومرة معا لان هذا المحل ما حرمت
 فقط **وهو** ان مقتضى ما صدر من بهية ما كان الجواز كان
 الحيثية مستلزم لكن لا نسلم بهية ما كان الحيثية حرمة الفضل وهو
 المستلزم بهية لعينه لولذلك ان يحرمت بغيره **وهو** سئل ذلك
 كثره وان نسلم بهية حرمة الفضل لعينه حرمة المحل لعينه وهو مستلزم

قوله

حتى لا يبق الحرمة مع العبد لولا ان يحرم الفعل بعينه والى غيره
 لان الحرمة بقايتها لا ينافي لا المحل بل يجب ان لا يحرم المحل بعينه
 والا لزم حرمة كل شيء المسروق منه عدم وجوب القطع بينهم
 ولكن سلك ذلك لاسم انه اذا حرم المحل بعينه لم يحرم غيره لان
 ان يحرم بحرمة **قوله** والى غيره ان حرمة المحل الفعل بعينه لا
 حرمة المحل بعينه بل جواب عن التساؤل على الدليل الثاني
 بالثبات المقدسة المستمرة من الحائرين الاولين على الدليل
 الاول لان المانع لا يمتنع لاسم كون الجزاء نفس حقيقة فعله لا يستلزم
 كون الفعل هو ما بعينه وقد سلم كون الجزاء نفس حقيقة فعله لا يستلزم
 كون الفعل هو ما بعينه وانما ثبت استلزام بين حرمة الفعل بعينه
 وحرمة المحل كذلك لضعف المخالف بالثبات المقدسات المحذورة
 وبهذا الدليل ثبت استلزام بين كمال الجناية وحرمة الفعل بعينه
 فلهذا التساؤل على الدليل الثاني لان المانع ليس كمال الجناية

لا نسلم لزوم كمال الجزاء لتسديد الاكلان هذا الدليل ثانيا
 المقدسة المستمرة لانه ان كان هذا الجواب جوابا عن التساؤل الاول
 على الدليل الثاني ايضا بالثبات المقدسة المستمرة وان لم يصح
 قوله جواب من الدليل القائم على نفي الحرمة بعينه وكذا قوله كماله
 قوله سقوط الحرمة او جواب من قوله يقول سقوط العبد وقوله
 لا يمتنع الزمان جواب عن التساؤل الرابع على الدليل الاول في
 الثالث على الثاني بالثبات المقدسة المستمرة وقوله وفرازة
 جواب من التعيين **قوله** والقول في كماله هو عند التساؤل عن
 صحيح وانه قد يصح ما ذكرنا الشيخ والفاسد هو ان يزوج القدر
 الصغيرة او الكبيرة في مهوراتها اشارة الى صحيح لان الفاسد
 فيه انما الفاسد بعينه بل انما يجب به الشك بل بعد **قوله**
 من حيث انه لا يمتنع ان هذا المعنى مراد من المصنف بالكلية والحق
 لا يمتنع من المصنف بل يمتنع في اني زويت نفسها بغير وجه

المجلد

فطريقه من طريقه على التيقن وهو ما يلزم من غير شك ما كان
من ان لا يكون قد اذن من انما لم يفسد المفسدة والقديم هو من
بين الطلاق حتى قوله فانه فان طلقها بعد الطلاق فحقه وهو
الصح الذي هو متعلق على ما يكون على عدل كون الطلاق ايجابا
ولا يابها التمسح فيكون معنى قوله فانه الطلاق مرتان ان الطلاق
الرجعي فطريقه الاول بعد انما لم يفسد معنى قوله تعالى انما
الرجعي على قصد انه مرار ومرة حتى يبين بالعدة ومعنى قوله
تعالى فان طلقها بعد الطلاق فحقه وهو التمسح ولا يكون ان
يكون الصح بينا طريقه من غير انما لم يفسد الى الطلاقين فحقه الاول
يل على كون عدم الطلاق بعد اذن العدة ما يقول بل هو عدم
الطلاق اربعة على جميع التفسيرات من قولك انك لا تفسد ما لم يفسد
على قوله اربعة التفسيرات قوله انك لا تفسد على قوله انما لم يفسد
قوله: اذ ثبت جواب سوال وهو ان اذا انفك لا تفسد
الى الطلاقين بعد كونه قال ان انفك ان لا يفسد بعد اذ انفك

بطلانها فانها فلا يقع فيها استتار بالتمسك بالطلاق نصير
الاية بيان الطلاق في حال الالباب والتمسك فلا يثبت لموت الصريح
بالفعل حاصل الجواب لا سيما ان الاية ليست بسبب المنع
لكن لان اسم الله لا يثبت بها لموت بالفعل كيف واذ ثبت لموت
الطلاق الثالث بالطلاق على ان ثبت لموت بالفعل ايضا
على ان الجواب هو انك اسوال ما صدر انما لا يثبت ان
الاية على تقدير الافتراض ليست بسبب المنع كيف ان الفاعل
يحال ايضا لان الافتراض هو ان بيان الفاعل حال فيه لان الافتراض
والطلاق العقب للرجوع اليه يكون مرتين او اكثر مرتين مرة
يقولون في المطلقات يترتب ان او مرة يقول الطلاق مرتين
ثم لو كان افتراض الذي هو علمها لانها الحجة الى الفسخ في
تفسيرها فتبين من الزوج على سبب في الطلاق لانه لا
جميعها في قوله ان لا يثبت ثم خالفها مع انها لا تجزئ مجرد اللفظ
بدون معنى الزوج لان بيان الطريق للقرآن ان فعله هو الذي سبق

في الطلاق ومثل ما سبق في علم الطلاق فتارة تخرج الله تعالى
بان نصير في الفاعل الطلاق فالفعل طلاق بالالف **قوله** فتارة فان طلقها
على يمينه او لم يكن او الفاعل لا يقع فتارة فان طلقها مرتب على
الرجوع بالطلاق الفاعل الثاني في الاول فافتراض الرجوع للكون بيان
على يقع في حق الله في فاعله بصلاته استتار لانه وان
لم يذكر لا يقع لكن يقع ترتيب الطلاق بالوجهين الذين ذكرتهما
الشراح **قوله** فالتدليل او الفاعل لا يعمل على علم ان الله تعالى
اعل العقب على هذا الباب لان ايرادهم هو منوع للاصناف
فيدل على الصفاق الطيب بالمال والعقد غير المال مطلقا
بالعقد اما تسمية او جوابا بالجاب **شراح** فانقول تترتب
الى الزوج لو كانت تترتب في المفردة تترتب العمل بالي حق فتنظر
لان الاية يدل على كونه مشروفا بالمال اما كونه مشروفا بالمال فقل
مع ان قوله لا يجوز اما طيب لكونه يدل على مشروعية مطلقا

المقيد

المطلق كبري على الحقيقة والمقيد على التفسير والقول بان
 المطلق يميز الشخص في العلم الواحد في المادة الواحدة بالاعتقاد
 اذ الرجوع اليها على مقتضى ما هو في ان يتسك بها ولو شيع
 ابن الحاجب الامام هو ما يراه انما هو في الحقيقة وفي القول
 ان ابن مسعود قال ان رجلا خرج امرأة فقامت حياء
 لم تزل بها ولم يخرج لها الهدى لانه عذبة واحدة وهذا الحديث
 وقال حنبل بن سنان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 في رجل بنت واسق شدة **فانظر** ان الله للتعديل بمسند
 ان المرأة بالغير التقدير هو ما معنى التعديل على ما هو في
 على ما في الكسوف على كل تقدير والاعتقاد بان ما لغرض لفظ
 موضعين على محسوس هو التقدير لان الوضع المعبر عنه القاسم اسم
 من التسمية والمنوع من اسند الى غير التكميل على كون
 المبرر مقيد شرعا حيث لا يخلو انما هو كنه في تعين المقيد

في

بموجب التسمية في اسند ببيان كرم في اروقيا من غير من سيرة الله
 من انما على الله حسيه من انما على لا يتصور الله الا لا اياها
 ولا يتصور من الا لا كذا ولا هو انما من عشرة فمن لم يعلم مقيد
 شرعا كان مبطلا للكتاب في غير انما لا يتصور في ان يراه انما
 الا كذا بغيره او ما كانت اياها من لان معنى التقدير غير مستقيم
 في قول الله لا اله الا الله لم يقدر من شيء على قول خلاف معنى الذي في
 مستقيم في قول الايمان والروايات لان المقيد الكسوف في
 ابن على المولى كحروب المبرر في حيث على الا اربع جبرية في
 لا اله الا الله بغير من التقدير او غير المتكلم في قول الله
 ان غير المتكلم لفظ خاص في قول الله انما في التقدير قول على ان
 التقدير بالاشوع لا تقيد التقدير الى ذاته فالغرض الى العبد التقدير
 بطور لا يجب غير المتكلم والخاص بغير الا بغير فذل على ان الكسوف
 هو لا يخلو الا الله في التقدير الى ذاته فالغرض الى العبد التقدير

او

متبوعا من حيث قال لكم اني ابعثني ثم انتم ارسلكم اليها
 لان المتبع لاني ابعثكم من اجل اني ابعثني ثم انتم ارسلكم اليها
 ولما راى يوسف اخاه في مصر لم يمتنع بل سجد له
 وضمها على راسه فلما راى ذلك قوم القوام انهم فلما اتوا
 فقالوا له انك انت الذي كنا نرى في المنام فقال يوسف
 عليه السلام انما في سرى من قبل الله ان انا اقبل في مصر
 فاجازكم المسير فليظنوا اني في عقيدته قد مضى
 الى الفعل الموصوف بالرسالة الذي يروونه انتهى لما رجع ام اي
 بعد قوله ثم انتم ارسلكم من الرسل فيكون الفعل موجب لله
 وجب التبع من الله ما يروونه في هذه الآية فلا حاجة الى ان
 الصلوة مرتبة الى قوله عليه السلام صلوا كما ارسلتموه اعني فلما رجع
 انه لم لا يفران يكون قوله عليه السلام صلوا كما ارسلتموه لا يفران
 فيكون الفعل موجب له انما في عقيدته قد مضى هذا القيد

رسول الله

مولد

قوله

الان

وروى غيره لدفع ما يؤولون من ان معنى الدرس المذكور يحصل من
 ان الدرس المذكور قد مضى الى ذكره القيد به الدرس
 ان معنى المذكور يقيد بمضمر في هذا القيد او لا يتم ان يكون
 معنى قوله بوجوب الوجوب لا الدرس الا بالاجرة قبل النظر
 في معنى الدرس المذكور في قوله قد مضى في عقيدته قد مضى
 في معنى الدرس المذكور من قوله ان الا مرسله فظهر ان كان قبله
 العلم ان الفعل او بيان ولا في الفعل والبرهان
 العلم ان الذي يقيد بمضمر وجب الى الدرس ان يكون
 الدرس فقط ويضربهم الى الدرس ان يكون مضمر
 ويضربهم الى ان لا يقيد لا بهما ويضربهم الى الدرس ان يكون
 الدرس فقط ويضربهم معنى وهو ان كان ويضربهم الى الدرس ان
 بالان الدرس في التهديد وقول الله لا التوحيث ورواه
 الدرس انما من قوله الدرس انما يكون ما يفرق

لا يبرهنه في التحقيق وبعضهم ذهب الى انه لا يبرهنه فقط و
بعضهم الى انه للذهب فقط وبعضهم الى ان امر الله تعالى بالبر
وامر الرسول بغيره للذهب وقول الله لا الذهب و
الادبارة ورواية الذهب الثلاثة وبعضهم الى انه يبرهنه
للادبارة وبعضهم الى انه يبرهنه للذهب وبعضهم الى انه يبرهنه
لما كان قبله وقول الله هو لان الخ ورواية الذهب الثلاثة
قد اجمعت في ذلك امر الله وحسنه الى روحه من ذلك
الشعاع ورواية بعض الخ الفين والاربع منها ما لا يبرهنه
ويروا ولا يبرهنه فلا يشار الى ان الذهب استاوت في
هذه الصانع الثلاثة كما عرفت **والاصل** في الحقيقة يتكون
شركا بين هذه الثلاثة جميعا فيكون في ذلك وجود
البرج هذا الدليل ينفي التوحيدين الثانيين في شواك النقلي فيها
والاصل في الحقيقة ينفي التوحيدين الثانيين في شواك النقلي فيها

34

صحت المانع وذلك لان الرسل لا يتوقف على اعداد كونه حقيقة
 في الوجود بل يتم بطريق الاستصحاب نعم برز مبدئان الذي
 هو ان يمتنع صيغ الامر المجرى من القوان من ان يكون الامر المجرى
 والرسيل لا يصلح صيغ بل ان امر من له ولاية الامر كما في قوله تعالى
 وان سيد كان للوجوب **قوله** فانه يتم ان يعتقدوا الجبر على
 ان لا يكون واجب فعل من ثم لم يكن في مسمع ان يطلب التمسيد
 الامر فلهذا لا يتحقق بل على ان امره الفعل مطلوب لا امر ولا وجوب
 مطلوب الا بالوجوب ولا يكون مطلوب من وجوب دون وجوبه
 لو كان متعديا لا يكون تاركه متعديا فيكون ملحقا بالامارات
 فلا يكون مطلوب من هذا الوجوب والمطلوب يعرف الى الفعل
 فيقال هذا الاجتماع على ان الامر للوجوب **قوله** لا يلفظ موقفا
 الامر واما قوله اجبت عليك احب منك كذا ونحوه
 لا يدل على ما تقدم عليه بل لا يبين انما اختار من الدين

الحكم

والطلب **قوله** فانه يتم ان يعتقدوا الجبر على
 الاستصحاب والافتقار مستحقا احبا فلهذا لا يكون للوجوب
 تيمنا به **قوله** لان الشرط ان يكون الشيء باسناد ان الشرط كما هو
 في التوقف والاشك ان تكرار التعدي لم يكره العمل فلهذا
 تكراره والوصف كالتكرار في انما يبين ان تكرار الشرط يكره
 الشرط فلهذا لا يمتنع **قوله** وجوب او يمتنع ان ايقاع التمسيد
 الامارات في فلفظ نفسك بعد من فرج مسئلة التكرار في
 عليك ان التمسيد في المسئلة تعدد لافد سواء كان مطلوب
 او لا ولا سواء كان مستوفى لغزوه لا بخلاف التكرار فان
 المردود الامارات بالامر به مرارا مستوفى لغزوه لا يشبه في ان
 التكرار لا امر به لا يستلزم اصولا في جميع الوجوه فلا يستلزم
 تكرار التمسيدتين تعدد الطلاق بايقاع واحد ولا يتم تكراره
 عدم التمسيد فلهذا يتم وهو ممنوع من وجوبه لا يمتنع **قوله**

27

1

2

21

قوله لا يدل جواب سوال جوابه المخصوص بما هو مذكور على
 ما يقع عليه الكلام كما ان الالف تدل على قوله على الاثنين
 فيكون العدد من ثلثات العدد حاصل الالف انما يدل على
 ونحن لا نذكره فلاق على العدد وليس **والله اعلم**
 جواب سوال وهو ان العينة ليست للذكر والكون الحكم
 المشق موجب للعينة المأخوذة كون ذكره العدة موجباً للذكر
 الحكم مشق من الاثنين فما الفرق ان الحكم يكرر بذكره لانا
 دون القطع بذكره اسرقة حاصل الجواب ان الحكم انما يكرر
 بذكره العدة لو كان تكرار الحكم مكنى فحكم الرأى موجوداً
 يمكن تكرره بقاء العدة فيكرر بذكره بخلاف حكم السرقة
 فانه قطع ايمنى ويقطعها لا يعنى ايمنى فلا يمكن تكرره حكم السرقة
 فلا يكرر بذكره **والله اعلم** اي منه فانه في ما قيل ان نفس الجواب
 لا يكون باق مذكور لا يمكن تسليم نفسه لانه عبارة عن الاستقراء

قوله

قوله

قوله حقيقة لقوله اتمر الصدرة **والله اعلم** ان الحكم لا يدل على
 الناس على البيت **والله اعلم** الصدور في السراة وانا اقرب لانه
 ليس من حكم الامرور **والله اعلم** جواب سوال هو ان التعريف
 القضاء ليس بخلق لانه يصدق على صرف العدة الى الظاهر
 انقضائه فلا بد ان من منه فمما يكون ما نعلم حاصل الجواب ان
 المكون بالمثل لا يشك بالامانة او انما يشك به فوجها
 ان الفات **والله اعلم** المكون يشك بالامانة او انما يشك به فوجها
 التعريف ليس **والله اعلم** انقضائه الذي يصدق على العدة لانه لا يجب عليها
 بالامانة يصدق على انقضائها تسبب الجواب بالامانة حاصل الجواب
 ان المكون بالامانة **والله اعلم** ان يكون حقيقة او تقدير او
 في حقها **والله اعلم** انقضائه را حقيقه في تعريف القضاء على
والله اعلم اي من مقتول انما نسره لان الاختلاف انما هو في
 القضاء ويشك في مقتول للاختلاف لانه ان يكون بنفس جديد

قوله

قوله

قوله

قوله

يقول الامراء حاصل ان البعض يستدل بملأه وجوبه احدى ان الكمال
 اذا قيد بوقت لا يكون الفعل في فترة حياته بهذا الالزام بل
 انما القيد يقتضي كونه مبدؤة في فترة الوقت الى اخره
 واما فيما ان الامراء اذ قيد بوقت جاز ان يكون للفعل حصوله
 وقت دون فترة فمن خص القيد بالعدم مبدؤة في فترة
 في كونه مبدؤة في فترة الوقت الى اخره واما فيما ان الفترة
 ربما عرفت في جنبها شرعا فلها القيد كقائمة الخط بغيره
 فكيف يمكن في الجنب فان كانت شرف الوقت لا يعرف
 مثل الانفس لان لا بد من ان فيه لانا عرفنا انه صلات في
 تعالى من ملكه وتوهم السلام من نام من صلاة او وسيلان على
 عدم سقوط الجواب كشرح الوقت لا على الجواب بل انما
 الجواب وبها بالامراء اول - والوقت لم يقصد به جواب
 سوال وهو ان الموصوف لا يفتي بوقت شرف الوقت مع كل

قوله

والوقت

البر

الجواب ان هذا الحكم لا يقتضي القصد والوقت من الكمال لا ذكر
 في الترخيص فلم يستدلوا بالقصد **والجواب** القصد
 الجواب سوال هو انه لو لم يستدلوا بالقصد لا وجوبه الا اذا لم
 وجب القصد على الترخيص لانه ليس بما يوجب القصد وجوبه
 الجواب انما من تقديره قوله في ردعيةه واسلانه لا وجوبه
 نفس وجوبه لا وجوب القصد في الفترة المذكورة نفس وجوبه
 الا اذا لم يجره قلة ولا يجره انما وجوبه القصد ليعوم مقصود
 في الفترة المذكورة لا لا يشترط ان لا وجوبه القصد ليعوم مقصود
 ليعوم مقصود وجوبه نفس وجوبه انما كمال لا حصله او مثله
 ان الكمال لا يصلح للشرط الذي لا يكون وجوبا كالعدم لا تخاف
 ان الجواب مقصودا بان يجب له الشرط وهو انه لا يشترط الذي
 يكون وجوبا كالعدم لانه لا يجب مقصودا بان يجب له الشرط لكن
 شرف الوقت منع سبب الترخيص لانه ان شرف الوقت

والوقت

قوله

الذي هو المانع عنه الشرط الى ان لا يصح الصوم بغيره
 فمقصودنا **ما** انعقدت له تحريرة الامام من المتابعة
 المشايخ مع الامام واما فان ذلك مع انه يقتضي ما انعقد له
 تحريرة نفسه لان تحريرة ما بعد تحريرة الامام فغير من المتابع
 بالمستوعب **وهو** مقتضى ما انعقد له تحريرة الامام لان التوجيه
 لما كانت الادام مع الامام وقد كانت بغيره على الشريعة او
 لا شرع الامام فصار كانه معلق **وهو** شبيه الى كونه قضاء
 باعتبار الوصف وكونه او لا باعتبار الاصل فغير اذ شبيهها
 بالقبض لا قضاء وشبيهه بالاداء ترجيح الاصل على الوصف
 باعتبار انه قضاء فان قيل فمقتضى مخرج الامام او لا باعتبار
 وقضاء باعتبار فلم اعتبر جهة القضاء كون جهة الاداء مع
 ان جهة الاداء اولها كونه قضاء باعتبار خصوصية كونه بغيره
 فهو وصف له بالاداء است بخلات كونه او لا كانه وصف له

ما هو

في الوضوء **ما** هو في الوضوء كون كونه المطلق في الوقت او لا
 ما هو في الوضوء انما هو من اعتبار ما هو في الوضوء **وهو** كونه موقفا
 من كل وجه لان الوقت باق ولم يتغير او لا **وهو** القدر مع الامام
 في كون ما قضايا اما المطلق ما ذكره ثم ادعى الصلة مع الامام
 فيكون في المقيد لم يوضع ان ما قضايا **وهو** في الصوم الخ
 انما هو للتعليل هو صواب انما تعجب باللفظ انهم يعصومون
 بغيره وانما هو في الموضع لانهم يعصمون واصناف الخوازم
 واصناف الموقوفات فلا مائة بينهما **وهو** ولان دليل ذلك
 على اني لا اشتهر بغيره صواب ان الصوم وصلة الى الجمع
 والمعية يعني في ذاته **وهو** سبيل الى الشيع والامانة بين الوضوء
 والصوم **وهو** سبيل بين الوضوء والشيع يعني لا مائة بينهما
وهو انما دليل انما هو المثال المثل في صوابها لانها كانت من
 الملقحات است قضاء لكن كل وجه شبيهة بالقيام لا استقامة لفظ

بالانقلاب كالشئ الحر الذي لا يملكه الله تعالى فيكون له
 بالانقلاب في الجوارح عدم القبط للفاوة بالية وركب
 وسير وسير ومسير لم يبق شيئا الا انها ما انقلب
 الاستمتاع المرأة وهو ليس بمال فلا يملكه الله تعالى فانها
 وانما المرأة بين الاستمتاع والاحتياط كمنه لكن الضمان
 حريم شرعا وانما اورد استنباطا بالاطلاق من القول ثم جعلها
 الغرة فانهما يصفان نصف الامر لانها اوجبا على طرف
 المستوطر بالارتداد والتمكين ان الزوج كذا انها اخذ من الزوج
 المهر ودفعها الى المرأة **قوله** وانما تقوم البصيرة اجواب سوال
 وجواب البصيرة قد استوجب الزمان بالمال فاعمل الجواب
 ان تقوم البصيرة المشرق فهو للمرأة لا للملك الجوار وميراث الزوج
 ابطاله كذلك **قوله** الى الامور يقع ما هو مطلوب الوجود
 وهذا مراد العلم به فهو لا يدعى الماسر فلا يرد ما قيل ان الدليل

الجواب

لا يستلزم العلم بالامور من العلم به بل انما العلم به لا يعلم من
 انقلبه في شئ من الامور ولا يوجد له شيئا كالبصيرة فانها ليس
 من الامور وهو البصيرة ان العلم بها هو مطلوب البصيرة
 البصيرة ليس كذلك في صفة العلم بخصه عند الاشياء
 شرعية وتوقف على الشئ وعندنا المعركة في غير شئ فليس
 الشئ من صفة البصيرة كذا البصيرة وحدهم يستلزمه وكذلك
 البصيرة في العلم من علم ليس بصفة فبذلك العلم في العلم لا يلائم
 البصيرة وايضا فانه لا يكون من البصيرة ولا يملكه الكمال
 البصيرة كالمعلم من العلم بغيرها فانها بغير العلمين في غير
 من البصيرة بانها في العلم كمن البصيرة في العلم والحق
 كالبصيرة من البصيرة في العلم كمن البصيرة في العلم والحق
 البصيرة كالبصيرة في العلم كمن البصيرة في العلم والحق
 البصيرة كالبصيرة في العلم كمن البصيرة في العلم والحق

قوله

قوله

قوله

والكفى بوجهها ان يكون المقتدره يعني المقتدره التي توجب بها وجود
 الفعل منتهى العقلية وجوب الاداء ولم يميز المقتدره التي بها
 يصير الفعل غائبا لوجوده لان ذلك لا ينافي مع تحييف الوجود
 ولا علة الى ان يترك على مقتدره المقتدره لوجوب الاداء بعينه
 انه لا يتم بترك الاداء **والجواب** هو جواب سوال وهو ان
 اعتباره بوجوبه الى تحييف العاقل هو بالمراسل لوجوب ان
 اعتبارها انما يؤول الى تحييف العاقل لولا ان التوفيق من الاداء
 اما لولا ان التوفيق القضاء لما وجهنا التوفيق القضاء ثم نقول انه
 جواب سوال وهو ان المقتدره لولا ان الشرط توجب المقتدره وهو عبارة
 عن وجود سلامة الاله **والجواب** هو الاستدلال بالاسباب فالشرط وجود
 فلا يصح التوفيق حاصل لوجوب ان الاداء من الوجوه حقيقة او لا
 فالشرط في حق الاداء وجود حقيقة في حق القضاء فاما اعتبار
 فيصير فيشرط توجب سلامته من سلامة الاداء لان اعتباره في ذلك

الاداء

بوجوبه لتكليف الاداء في حق القضاء الى اصل ان لا يصلح
 ثبت نفس وجوب التوفيق وسببها وجوب الاداء لا يترجم مقتدره الى المقتدره
 وتوجب المقتدره على حصة لا في سبب الخلاف من اسما فانما يعطف
 البعدين في حق المقتدره باعتبار وجوبه اليه فيشرط توجب سلامة الاداء
 في حق التوفيق هو القضاء فالاصل ان قبل عدم الاداء منهم لم
 ينطبق احتمال الامتداد في الوقت فربما من وجوب الاداء
 الغير المتكفي من غير شرط في الخاص فيخرج ان لا يعبر احتمال حدوث
 المقتدره شرطه فكيف يمكن ذلك فيما ليس بغيره كالنفس واما
 فيما لو عطف التوفيق في سبب الخلاف على اسما **والجواب** لان الاداء
 حاصل ان الاداء وجوبه لا يشرط الا لشرط التوفيق
 المحصول المقصود بوجوبه وجوب القضاء مقصود لا يصح واجبا
 الاستدلال بغيره والاعقاب ليس سببا فاختيل هذا في خلاف
 الاجابة وهي ان التي توجب لاسقط الاداء بالاداء اول الاداء

فول

او البقرة المذبحه ان التي تبيحها يجب ان تصح مقصوده الا ذلك
 المذكور لان الشئ او المصداق المشاع واجب هذه الامور
 بشرط اليسر اما الزكوة فلا يجب بشرط انما هو مقتضى اصل المال
 وذلك ان اليسر واما العشر فلا يجب بشرط الخارج الذي هو ثمار
 الارض مع السكان الا يجب برؤية الارض لان العشر من ثمرته
 الارض و الثمنه يقتضي ان ينفق ثمن الارض المصدرة العشر على
 الارض وذلك ان اليسر واما الفسخ فلا يجب بشرط سلامة الارض
 مع السكان الا يجب برؤية الارض لان ثمنه الارض كما عرفت وذلك
 ان اليسر واما الجواب هو ان الجواب هو ان الجواب هو ان الجواب هو ان
 المتكفل في اليسر حاصل الجواب ان اذا كان متكاملا من ارضه
 ولم يرضع كان مستهلكا الا يجب في الاستهلاك لا ينفذ في اليسر
 لان لو بقي الجواب بعد الاستهلاك لكانت ينفذ في اليسر
 الاستهلاك فانها لا يشترط ان لا ينفذ بشرط شخص ولا يشترط

على الزكوة

بقائه لا يشترط في باب النكاح لانها وجبت بالملكه فلم يشترط
 واما الدوام والواجب ان المستحق يلازم من القدرة
 الملكة وهو اليسر لا يشترط ان يكون بشرط بالاجماع لان
 المستقيم او جوايب هو ان يكون المستحق من القدرة الملكة القدرة
 المستقيمة كما هو موجوده كما في الصلوة كما اعتبارا الموجوده لا المستقيمة
 يحصل حاصل الجواب ان اعتبار القدرة المستقيمة الصلوة للفقراء
 ولا يشترط التقصير في الحج فهو مستلزم اعتباره الى ان يتم وهو مستلزم
 واما شرط النكاح جوايب هو ان يكون اعتبارا على ان
 اليسر حاصل الجواب ان المستحق انما هو لا تمامه اما من به
 تكون على السهم وقسم من المستحق لا لا ينفذ بدون الغنا والموت
 في الشئ هو الغنا بملك النكاح فيعرف المطلق اريد الا يشترط
 النكاح اليسر واما لم يشترط الغنا لان الزكوة لا ينفذ على الجواز
 لم يشترط صلوة على ما انه على حدة ثم لم يشترط على الزكوة

11

12

13

14

15

۱۲۸

3

المذكور على سببية الوقت بل ان يكون الاختلاف باسبب واحد
 الطرف على اختلاف اشياء باختلاف الطرف انما يكون انما يكون
 واختلاف على سبب وجوب كونه الصورتين المذكورتين انما ان كان
 الطرف نفس المودى فقد كان في غير ذلك فاختلاف في طرف واحد
 على السببية فان قلت اختلاف المودى باختلاف الوقت على
 على سببية المودى لا على سببية نفس الوجوب فلا يلزم منه سببية
 نفس الوجوب فكذلك ما يلحق باختلاف الوقت بالذات فالوقت
 سبب له باختلاف المودى ليس كذلك لان المودى سبب لنفس الوجوب
 ان كانت كونه المودى ان كانت ما قصده فلا يحصل به تغير في الذات
 المشتركة بنفس الوجوب باختلاف الادوات فليس كذلك لان المودى
 هو ذاته فليس له اختلاف المودى باختلاف الوقت لا يدل على
 سببية الوقت بل على سببية نفس الوجوب لانها تعلق باختلاف
 الوقت بالذات **و** ما خيرا لاداءه وذلك باطل لان الوقت

على المودى **و** انما يتصل بالذات تحت سبب سبب انما يكون
 اشياء على الوجوب الى سبب ليس كذلك تحت تميزها كما يجب
 وقت المودى لا يكون مستقرا في الوجود الاسلام يدل على الاختلاف
 لان المودى انما يكون في المودى لا في المودى لان نقصان الوقت في
 حاله هو سبب كونه في المودى لا في المودى لان نقصان الوقت في
 السبب على المودى وهو ليس من وقت المودى بل هو كونه في المودى
 قبل الوجوب وهو من وقت المودى لا في المودى لان نقصان الوقت في
 على الوقت على سبب من لان احوال الوقت لان كان احوال
 في آخره فان الوجوب في وقت يضاف الى احوال الوقت لان الاختلاف
 الى احوال المودى لان ذلك كان في وقت المودى لا في المودى لان نقصان الوقت في
 هي اما خيرا لاداءه لان الوقت لا ينفصل على السبب الا على سبب
 الوقت لان المودى يضاف الى وقت المودى لان نقصان الوقت في
 يقع على الكل دون البعض فاما ان كان هذا الوقت سببا في الاصل والذات

وقت

و

و

الغرض من سببته اولها ان العدل من الامور المحترمة وجوبه
 بهذا المعنى ان يفرق سببته بالجزء الاول بافعال الاول به وجوبه
 السبب الى الثاني وهو ان الجزاء لا يفرق من حيث الوقت جعله من حيث
 الاداء في الوقت فعمل من هذا ان سببته الوقت على انما ان سببته
 الجزاء الاول وسببته الجزاء الثاني على الشريعة وسببته الجزاء الثاني وسببته
 الوقت لان سببته الوقت لا يفرق ان يكون مستقرا او لا فالعدل الاول
 ينقل الى الجزاء والى العمل الاول من سببته الجزاء الاول والثاني هو سببته
 الجزاء الثاني والثاني انما يكون سببته الجزاء او العمل الاول وسببته
 الذي على الشريعة الثاني سببته جزاء الوقت فان قيل سببته الجزاء
 الذي على الشريعة هو من سببته الجزاء الاول من سببته الجزاء الاول فليكن
 بهما فلهذا لم يوجب عدم استحقاق سببته من الجزاء الاول ان لم يوجب
 هو من سبب الشريعة وعدم سببته الشريعة فان قيل لو كان
 الجزاء الذي على الشريعة سببا لجزاء الشريعة الذي على الشريعة في الوقت

فان

والعدل في وقت الامر بغيره من الشريعة لان سببته على
 لا يتاخر كما لا يخفى مع انه لا يتاخر عن ان الجزاء ان يستعمل العدل
 بغيره من الامور المحترمة لان ما كانت لا يتاخر في وقت الصلوة فالعدل
 الذي يتصل به على الجزاء جعله من الامور المحترمة لان الامر من الشريعة
 الجزاء مستعد ولا يفرق ان يعمل النفس والطاعة في الجزاء على
 حقوق لان الامر من الشريعة ان يستعمل في الوقت يمكن لان
 الجزاء على ان يكون العدل فان قيل لا يمكن لان العمل في وقت
 سببته في الوقت بغيره من الشريعة ما يوجب به كذلك وشرع ولو
 بغيره من الجزاء والمودعي في اليوم الثاني وقت الامر انما
 وشرع في الجزاء عليه السلام لا يتصل به من الامور المحترمة لان العمل
 على العمل من الشريعة وهو من الشريعة بالاجماع فيما وراءه على
 بغيره من الشريعة في الجزاء بغيره من الجزاء لان العمل في وقت
 من الشريعة في الجزاء بالامر من الشريعة في وقت الامر

فان

مشروعه فيه مع انه يصح ان يكون له في غير متناهية
 وذلك لاننا اذا اعتبرنا مجموع اقسامه المتناهية
 فيطلق الاسم **ب** حقيقة الغير لا نفس الوقت لان من الامر ان ما
 يقتضي له مجموع فلا بد ان الحكم على نفسه بل لا يقتضي الحق بخلاف السفر
 فانه لا يقتضي العدم وتكون له من كان من غير متناهية مشروعا في الظاهر
 بالاجماع فلا بد ان الشخص يقتضي التسوية بين الطرفين والمساواة في
 جهتها يستلزم ترك الغير بالتعويض وهو باطل للمعنى بل ان الاجماع
 ليس مشغولا بالتسوية والالاوتق الخلاف فيكون فيها وتكون التسوية
 في حق الطرفين متعلقا بغير الطرفين حيث بانفس القطع لان التسوية من
 لان شذوذا فيها يشير الى ان الحكم على المشتق يدل على حقيقة اللاحقة
 ما ثبتت بانفس القطع لا يميز تركه بالاجماع الظني **ق** وانما ان الفصل
 وهذا الامة في كون الوقت معيارا للحق لا لانه في الحقيقة يكون
 معيارا وجها لا في الحقيقة **ق** وهو مجموع الوقت فان قيل اذا كان

فان

ان الحكم على ان يذهب الى انفسه ومع القطع في الوقت
 العدم ومكان قلنا مجموع الوقت لان انما ان يكون الوقت
 متناهيا لا يطلق **ق** فثبت ان يكون الوقت متناهيا لا معناه غير الحق
 والاولى هو ان يطلق السبب ومع القطع في الوقت ودون السبب
 انفسه في متناهية في العدم ومكان من قبيل الاول ان قد يكون السبب
 متناهيا في الوقت **ق** لعدم متناهية الوقت لان متناهية في الزمان
 يكون صورة متناهية ومكان من قبيل المطلق من الوقت قلنا الاول
 انفسه في كون الوقت متناهيا في الزمان لا في الزمان في وقتها
 ليس كذلك لان وقت متناهية في الزمان لا في سبب وجوه فلا يكون
 من قبيل المطلق **ق** فثبت انفسه في الزمان ان وقت متناهية في الزمان
 وذلك من جهة الاول ان السبب الى سبب الامة وحيث ان السبب
 لا يكون له في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 ومن حيث انه لا يكون في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان

و

و

الثالث الفاء والرابع الكايم قد علمت على الرابع لان الكلام
 في بيان الفعل الثالث الذي فيه من الرابع **فان** يبين ان يكون
 شرطا لا موقفا **فان** يكون الفعل لان الشيء يراى على الفعل
 الشرطي ولا يصح في الحقيقة ولا في الشيء **فان** يكون ولا في
 ان يثبت الفعل في الحقيقة **فان** يبين ان يكون في
 ضرورة فلا بد من القول في الكلام **فان** يكون على الشرط في الفعل
 لزم ترك الفعل من ضرورة لان الحقيقة يكون في الضرورة
 الاصل في وقوع وجودها **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 فلا بد من البطلان **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 عدم التعاون **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 فيكون في الحقيقة **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 لا بد من كونها **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 الايمان **فان** يبين ان يكون في الحقيقة

دور
 دور

دور
 دور

دور

لكونها لا بد من كونها **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 وجودها على الشرط **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 الذي يبين ان يكون في الحقيقة **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 الشرط **فان** يبين ان يكون في الحقيقة **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 الايمان **فان** يبين ان يكون في الحقيقة **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 الطلب **فان** يبين ان يكون في الحقيقة **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 يبين ان يكون في الحقيقة **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 كذا **فان** يبين ان يكون في الحقيقة **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 شرطا **فان** يبين ان يكون في الحقيقة **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 يبين ان يكون في الحقيقة **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 عند في الامور **فان** يبين ان يكون في الحقيقة **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 النفس **فان** يبين ان يكون في الحقيقة **فان** يبين ان يكون في الحقيقة
 الايمان **فان** يبين ان يكون في الحقيقة

دور

دور

دور

عن أبي هريرة

407

وراد ذلك حتى لو تعلق طهرها او جرت نفسها كان الله
واجبها الذي يحلونها في الشئ من طهرها او في الشئ من
عشرها او في الشئ من غيرها او في الشئ من غيرها او في
في الشئ من غيرها او في الشئ من غيرها او في الشئ من
فما تقدم من قوله وانما عطف على قوله في الشئ من غيرها او في
يسبغ حتى **الاسبغ** اسبغ او جواب سواله ان اسبغ
اسبغ للحيض في الاستبراء ان لا يبي شره او لا يبيد انما بالوجه
الاول فلا يكون اسبغ فيها سدا بالشروط الفاسدة قبل باطل
مع ذلك فاسد ما حل الجواب ان اسبغ شره او موضع الملك الحيض
لا يحل بها الفريضة فاسد ولا شئ في موضع اخر فلا يبيد او يوجب
الاصح القول في وجوبه لا يحل لا يبيد او يوجب الفريضة لا يبيد
اشئ لا يبيد او يوجب الفريضة لا يبيد او يوجب الفريضة لا يبيد
من اصل الاستبراء فلو يبيد او يوجب الفريضة لا يبيد او يوجب الفريضة لا يبيد

في
الفرج

4

ليس يحميها على الاستقار بل للكلية في الحق تابع له بقاها
 باصلا لا يستلزم بقاها بوجه **قوله** اي انه لا يفارقها يعني
 انه لا الحقيقة من حيث انه لا يجوز ان يقع تحتها في الخارج
 لا يتحقق اليقين وعدم جواز النفي من علته الحقيقة فلا يراد ان يثبت
 البني ليست موجودة للتحقق بل هي موضوع الطلب الاستماع من الحكم
 فلا يكون حقيقة في الواقع **قوله** لا قلنا ان ان البني عينة التصور
 وقوله لا نسلم وجوبه جواب من دليل الشئ في حصول
 الدليل ان البني كالحقيقة انقضاء اليقين كما يعرف في انقضاء الحسن
 في الحسن لا لا يفرقنا الى الحسن بعينه فكذا اليقين في مطلق البني في
 الى اليقين بعينه فوجب تقابل الحكم المتعاقبات حاصل الجواب
 اننا لا نسلم وجوب تقابل الحكم المتعاقبات بل يجوز ان يكون حكم
 المتعاقبات واحدا كالخبرة في الموت لا نوسم في اليقين بعدم انقضاء
 الحسن بعينه لا انقضاء اليقين بعينه **قوله** والعرضي مطلقا مضمرة محال

نحوه

نحوه

مطلق

نحوه

ان

ان ادواته لا يثبت بوجه باصلها في مطلقا مضمرة لا ليس بها
 باعتبار المصادم وهو المحلوم عليه بما دللنا ان ادواته لا يثبت بوجه
 او ادواته لا يثبت بوجه باصلها مضمرة لا يجوز ان يكون مضمرة ما باصلا في مطلقا
 لا يثبت بوجه **قوله** كما لم يثبت ان يكون الملك في الحقيقة بعينه ظاهر اما حرة
 المتعاقبات في مطلقا مضمرة لا يثبت بوجه **قوله** وهذه الصور مضمرة
 في ذلك لانها انما هي في الواقع استصحابا الكليات في مطلقا مضمرة
 مضمرة في مطلقا مضمرة في مطلقا مضمرة **قوله** في قوله هو الاصل في استصحاب
 الحرية اما في حرة المتعاقبات في حرة اجهت الحرية واما في حرة
 الربوبية في حرة الربوبية واما في حرة الربوبية في حرة الربوبية
 الموطونة واما في حرة الربوبية واما في حرة الربوبية واما في حرة الربوبية
 تانيا وهو الموطونة بالاطراف لان هذه الحرية الجزئية تقوم على التسليم
 ان كل اليد مضمرة في الحرية واما في حرة الربوبية واما في حرة الربوبية
 ما في حرة الربوبية واما في حرة الربوبية واما في حرة الربوبية

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

100

والا فربما لا يصلحها فكان جزء الجزاء وما فربما لا يصلحها فكان الجزاء
من جزء منها والجزء من الكل والاسباب والامم وبنهم ثانيا
لان الجزاء من كل واحد منها فجزء من كل واحد من الجزاء والجزء من
الكل هو احد منها فكان كل واحد منها جزء من كل واحد من الجزاء
لما يكون قسمة قسمة بها وتقسيمها قسمة يكون الجزاء من كل واحد
من الاسباب والامم وبنهم ثانيا فربما لا يصلحها فكان الجزاء
الجزء من كل واحد منها فجزء من كل واحد من الجزاء والجزء من
الكل هو احد منها فكان كل واحد منها جزء من كل واحد من الجزاء
لما يكون قسمة قسمة بها وتقسيمها قسمة يكون الجزاء من كل واحد
من الاسباب والامم وبنهم ثانيا فربما لا يصلحها فكان الجزاء

۱۰

2

4

2

الفرق الى غير الجاهل ويدرج ما لا يجمع منه فانه من ريب الى ان
العام لا يوجب العلم قطعا بل هو ريب الشك في وديته والشك
ابن مفسر لا يربط به في قول بل هو قول في كذا بيت العربيين
المعروف في قول بل هو قول في كذا بيت العربيين
والذي يوقفه على ان القدر من العلم يوجب العلم في كذا بيت العربيين
بول الابل والاول من العلم في كذا بيت العربيين
بقوله هم شربوا ماء ولم يزل الابل على العكس **قال** وهو ما
في قول الابل ولا نراه في النسخ بل ان قولهم عزيت ان
الدين في قولهم فاعلمت الوانهم وانفقت بغيرهم فامر رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان لا يمشوا في البصرة ولا يمشوا في البصرة
ثم اذموا ففقدوا الرعا وساقوا الابل في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في اشرهم ثم ما نأخذهم في كذا بيت العربيين ولا يمشوا في البصرة
في شدة الحر حتى ياتوا في بيت العربيين **قال** وهو عام لان الابل

اسم مفسر في علمه فانه لا يوجب العلم قطعا بل هو ريب الشك في وديته والشك
ابن مفسر لا يربط به في قول بل هو قول في كذا بيت العربيين
المعروف في قول بل هو قول في كذا بيت العربيين
والذي يوقفه على ان القدر من العلم يوجب العلم في كذا بيت العربيين
بول الابل والاول من العلم في كذا بيت العربيين
بقوله هم شربوا ماء ولم يزل الابل على العكس **قال** وهو ما
في قول الابل ولا نراه في النسخ بل ان قولهم عزيت ان
الدين في قولهم فاعلمت الوانهم وانفقت بغيرهم فامر رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان لا يمشوا في البصرة ولا يمشوا في البصرة
ثم اذموا ففقدوا الرعا وساقوا الابل في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في اشرهم ثم ما نأخذهم في كذا بيت العربيين ولا يمشوا في البصرة
في شدة الحر حتى ياتوا في بيت العربيين **قال** وهو عام لان الابل

فيكون متساويا فيكون متساويا في القياس في الثاني
 او غير ذلك وهو ان يكون متساويا في القياس في الثاني
 اما ان كان متساويا في القياس في الثاني
 وهذا كان امتا المتساوية في القياس في الثاني
 حيث يفتقر بها القياس في الثاني
 عليها ان يكون متساويا في القياس في الثاني
 في الثانية انما هي من القياس في الثاني
 الفتيان بسبب ثبوت القياس في متساويا في القياس
 ثبوت عدم الامن في الثاني في القياس في الثاني
 او على المتساوية في القياس في الثاني
 الراس لا يخرج لانها ليست متساوية في القياس في الثاني
 جزا القياس في الثاني في القياس في الثاني
 الواحد في الثاني انما هو ان الثاني ليس متساويا

في الثاني

فيكون متساويا في القياس في الثاني
 من جهة القياس في الثاني في القياس في الثاني
 فقياسه في القياس في الثاني في القياس في الثاني
 عدم القياس في الثاني في القياس في الثاني
 في القياس في الثاني في القياس في الثاني
 فلا يكون في الثاني في القياس في الثاني
 ان كان في الثاني في القياس في الثاني
 الفتيان في الثاني في القياس في الثاني
 مسموع في الثاني في القياس في الثاني
 الاول في الثاني في القياس في الثاني
 لا تفرقة في الثاني في القياس في الثاني
 القياس في الثاني في القياس في الثاني
 فلا يكون في الثاني في القياس في الثاني

متساويا في القياس

في الثاني

ما معلوم او مجهول ولا اعتدال بين الاوّلين شيعة في العام اما على تقدير
المجهول فثلاث اشخاص المجهول لا يقطع بغيره العام باق الا ان لم يكن
و على تقدير المعلوم فثلاث اشخاص لا يقطع على ايزم ابطال التصرف في
فما عدا ذلك السابق قطع فلا يكون تخصيص بالخاص قوله انه تخصيص الى
الاشخاص في قولك اعتدوا المشركين ولا تغتصبوا من الغنم وهو معلوم
في تخصيص الرواية قوله تعالى اهل السنة اربع وعشرون الرواية ووجهه
لانه لا يعلم اني فضل اريد لانه السبع لا ينفرد في فضل **الاشخاص** بل انما هو
ان المخصص يشك في ان يكون حيث انما يبين عدم دخول المخصص
في السبع ايجبه من حيث كونه لا منها بغير كلام مستقل بغيره بل
ووجه شبهة العام شيعة العام وبعدها شبهة اخرى سواء كان
المخصص معلوما او مجهولا لان ان في سرقة المعلوم وجب جهالة العام
شبهة السبع لانه كلام مستقل بغيره بل **الاشخاص** لا ينفرد في
الاعتدال شيعة عليه فاجب جهالة العام بما عدا ذلك العام عدم

[illegible]

لان او محمولاً فالباقى في قبوله اما على انه لا يظهر واما على اللذان
يقول السليق فلا يدري انكم خرجت في الباقى محمولاً فصار المخصص
كلاهما استثناء الجبرول وهو واجب جهلاً بعد الحكم كذا المخصص
فلا يبقى العام **ج** فصار المخصص اربعين صدار المخصص في شبهه
بالاستثناء كالحرف في البيع المتعاقب الى عهد مبدئى وادفان
لعدم دخوله في العقد نفسه العقد في الاخر كونه بعدا بالعقد استثناء
وكونه من البيع شرط القبول البيع نفسه العقد مطلقاً فالمتخصص
يظهر فيه العام **د** فصار المخصص اربعين صدار المخصص في شبهه
بالفرض كالعهد الهالك قبل التسليم في البيع المتعاقب الى عهد
بالفرض كالعهد الهالك قبل التسليم فان يقع العقد في البنية بعته و
لا يلزم كونه بعدا بالعهدة استثناء ولا يكون من البيع شرط القبول
البيع له وانه في البيع لان البنية ملك قبل الموت وخروج
تفقد التسليم فيخرج بعد الدخول في العقد في المني بعهدها **هـ**

كذلك يبقى العام محتججاً بالباقي **ز** فالا ليدعى العام صيغة
الرجل اما هو صيغة فعلان الواضع وضعه بذكر الصيغة كقولهم انا
من فلان فبما دل على ما يتبين له انما هو الاطلاق **ح** اما في معنى العام
من قوله فان فلفظ مقرر يطلق على الشك في المشرقة **ز** من يستحق
المكاتب في المظنة لا يفتقر الى ما يفتقر به من الصيغة الجارية باعتبار البنية والوجه
باعتبار المظنة لا يفتقر الى صيغة صيغة الجارية باعتبار البنية والوجه
المخصص من الصيغة يطلع نظيره **ح** الى الاستعمال الاكثر حتى ان
المركب بالاصل الاستعمال الاكثر لا يدرج بالبنية الى المقادير فان
ما يتوهم من ان البنية بين قبول المضمحلان العموم والمخصص
بين قوله ولا صلاها لان الاول يعقب في التسوية والثاني في ترجيح العموم
والمتخصص **ح** ان لا يدرج في البنية لانها لا يدرج في التسوية باقية
الوضع والتميز باعتبار الاستعمال الاكثر **د** وضعت الاما
قد وضعت لان استعملت مثلاً يتوهم ان من ولا يسا بموضوعين

الزمان ما كونه فذلك لان التفسير ما كونه **لان** لا للعلم الى العلم مطلقا
 غير ان في المباحث والافراد والجميع والصفة يستفاد الاحتياج كغيره من العلوم
 مطلقا ولا في جميع مقيدة بقيدة الاحتياج وكغيره من مقيدة بقيدة الافراد
 بالشركية بينه بالتسوية لان لفظ الجميع يوجب العموم على سبيل الاحتياج
 فيبقى العموم في الاول **لان** اما تميز احوال المعنى الغير المتعدد لا يصح
 متعددا وصحة ثالثة بتعدد فوجب التمايز في الاول والآخر فلو لم يكن
 الاول بالمعنى الواحد لم يكن بالمعنى الحقيقي فيبقى الجميع **لان** فيسببه لان
 مطلوب القائل استحقاق النقل للفرق السابق وهو يحصل من تميز
 وفردا لا يمكن لفظ الجميع لغير العلم ان المراد بالاول معنى الواحد
 وهو ان في النسبة الى من يلفظ فكانه قال اول جملة تدخل هذا
 الحصن فذكر ان النقل والعشر ايضا ادلى جملة وفدت فوجد الشرط
 فيسببه فلفظ واحد بالقسمة لعدم **ال** ولو ثبت ان قيل فلم ايسرتم فيما
 وكونوا فردا في النقل الاول فلفظ يطرق الدلالة لان من مسح هذا

الحاصل

انما من اهل اللسان فيهم مجرد السمع ان المعنى المستحق النقل
 انما هو الواحد بالضرورة والضرورة في مثال المعنى بالذات في الحسن مثلا
 استحقاقه الى ما لا يتناول اوله فكونوا احوالا لا بالذات بل بالان
 من الجارية والضرورة فيه انما هو **لان** انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو سبيل الافراد معا فيكون المعنى الواحد من واحد **لان** في
 العموم والمتعدد في الاول **لان** اما تميز احوال المعنى الواحد المتعدد
 لا يصح سببا وصحة ثالثة بتعدد فيكون الاول كذا امر الغير والممكن
 في السبب في النسبة الى من يلفظ ايضا فلو لم يكن الاول بالمعنى الواحد
 لم يكن بالمعنى الحقيقي فيبقى الجميع **لان** فيسببه لان مطلوب القائل النقل
 فلو لم يكن في من يحصل من قوله من واحد **لان** فكان لفظ الكل هو
 فتبين ان المراد بالاول معنى الواحد والجملة في جملة قال كواحد من واحد
 بالمعنى الواحد هذا الحصن فذكر ان المعنى كذا لاسا في كل فرد قطع نظر
 عن فرد كذا ليس هو فرد فيكون كواحد فردا سائعا بالنسبة الى سائر

فرد

فرد

۵۰

فقد الجبر ثم من السكبي ومن قبله لا **الاول** بل او يستبان
عزم الشكوة التي هي تحت ثبوت **لا** الشك في اللبس **الاما** على الحقيقة وهو
لا يستقيم على **الارادة** لانه وجوده غير موجود الحقيقة ونفي **الارادة** لا
لحق في الحقيقة **والا** لانه وجوده غير موجود الشكوة التي هي تحت ثبوت **ما** انما
فقدنا على الحكم من **فرد** او **جو** نفي **من** جميع **الاول** **والا** لا يصح النفي في **ذلك** **ا**
حكم الشكوة التي هي تحت ثبوت الفعل **الحقيقي** **مطلعا** الى **جود** **المن** **الاول**
العزم **فرد** **هو** **جود** **سوال** **من** **سوال** **او** **فرد** **الاست**
ثبات **الاما** **الارادة** **الاست** **صحيح** **ثبوت** **عزم** **الشكوة** **في** **الاشياء**
على **سوال** **الارادة** **الاست** **صحيح** **في** **الاست** **من** **قبل** **الشكوة**
من **قبل** **سوال** **الفعل** **الفرد** **الحقيقي** **لعدم** **الدلالة** **او** **لا** **يحتاج**
الاشياء **على** **فرد** **الاست** **هو** **المفوض** **لذات** **دون** **الصفات**
لما **لها** **او** **ليس** **على** **عزم** **الارادة** **من** **الارادة** **في** **الحقيقة**
الاهل **والا** **يحتاج** **لما** **لها** **الارادة** **من** **الارادة** **في** **الحقيقة**

8

22.

5

24

2

29

يخرج من التهمة بخير لا قبل ظهور بين ما لا يخرج من التهمة **قوله**
 ولا بد من دليل او ثبوت فاعلم ان التهمة لا يثبت بها الجرم **والخصيص**
 بعد التهمة **قوله** انما يخص بغيره على التخصيص اعلم ان التهمة لا تثبت
 على سبيل ابدال او انما يثبت على التهمة لا يثبت هذه التهمة واحدة
 كما هو عندنا فانما يثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت على
 التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 ان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 من التهمة بخير لا قبل ظهور بين ما لا يخرج من التهمة **قوله**
 ان قوله لا يثبت التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 والرقبة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 المراد من التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 ولم يولدوا التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 الموجود لانها لا تثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت

التهمة
 التهمة

نظر الى المثال المذكور في المتن لا يخرج من التهمة لان التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 قوله ان التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 قوله ان التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 قوله ان التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 قوله ان التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 قوله ان التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 قوله ان التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 قوله ان التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 قوله ان التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 قوله ان التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 قوله ان التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 قوله ان التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت
 قوله ان التهمة لا يثبت على التهمة لان التهمة لا تثبت على التهمة لا يثبت على التهمة لا يثبت

التهمة

التهمة

لا يقيد الامور بوقت اليوم بكونه شرطاً للقرآن فلا بد من اعتبار
 وقت الكلام الا بوجه آخر للقرآن اما بوجه آخر فضرورة في اعتبار وقت
 المقررة الثانية بالضرورة او الكلام في تمامه التعليل بين
 هذه الاعيان او التعليل كما يقع بعد ان يقع بغيره فلا يعتبر
 ولو سلم انه وصف بالمقررة فالوصف ليس مما لا يستلزم الفعل الى
 انما هو المسمى الذي يقتضي كونه مقرباً بالضرورة والضرورة تقدر
 بقدرها فالضرورة قرينة على ان المراد بالمقررة ليست بعبارة فلا
 تعيد يوم المكرة **ر** الى الجبسية وانما شرط كون الكلام نعيم الجبس
 عدم استمرار العبد والاستحسان لان هذا الكلام هو وصف الجبس وتوضيحه
 بما لا محذور ولا يستعان **ر** سعي العبد فيكون كلام الجبس من الناس
 عموم المكرة **ر** فلو لم يجمع الفاعل لتعليل بين عمل العبدان في سقوط
 الجبسية ومجرد تجنب لانه لو يجمع يظل الكلام بالجبسية ولو سقط
 الجبسية ومجرد تجنب بغير الجبسية من وجه لان في الجبس من المكرة

فان

تضمنها فيكون العبدان باثبات الجبسية في المكرة او اعميت
 بيان نص المكرة في تعريفها الجبسية والكتاب باعتبار الجبسية في
 صورة المكرة كونه هو الذي يوجب وهو يوجب في هذه النص
 لا يكون الموقف لعدم الجبس **ب** بالالف الثاني بين اعتبار
 المكرة لان المكرة بين الاول والآخرين **ر** وان اقررت
 الجبس بينين فان اقررت بينين بالالف ثم في الجبس اقررت
 شابين آخرين فبعد الجبسية في الثاني على ان المكرة في الاول
 تكون لهما **ر** لان في الجبس الثاني ان ذلك لا يوافق الجبس
 الف الثاني لان الثاني لان الجبس الثاني في جميع المراتب المتفرقة
 وجعلها في كلام واحد **ر** يتبين ان سبب الثاني من الجبسية
 ان العرفية اعميت مكرة فيكون الثاني من الاول في صورة وفي
 ان اقررت بينين بالالف مكررة في نفس اقررت في ذلك ليس عند
 شابين بالالف تعيد ما في ذلك العكس فينبغي ان يكون الواجب

يوم

يوم

يوم

يوم

يوم

يوم

يوم

يوم

卷之四

بأنه مستعد لما بين يديه من كتاب وقد عاهد المولى على تركه مع
عدم الحاجة له كقولهم إنما البكر المدونة شقين أي بين أن كانا
نسبي تخصيص الفرد الواحد بأحد المراتب المختلفة بين الواحد
والكل ضرورة يقع الفرد على المراتب المختلفة كما يقع على الواحد
والكل ضرورة وتوقع العام على الخاص وذلك لا يزال لأن معنى القول
مرامى في الحفاظ الواحد لأن ذلك المراتب ليست لها وحدة
تتحدد بالاعتبار **فعلما** على ما سطر مع اللانتهية بيننا لأنهم توقع
الشخص على التفاضل بل يجوز أن يقع على الواحد أو يقع التخصيص ليس
وإن لم يبلغ فيه الكل أو بعض فراجع عبد الجليل **فإن** أو نقول أو
وكون الاتفاقية التخصيص يجوز الاستمرار كون المراتب المختلفة
أدناه على استمرار وتوقع الفرد عليها فهو أيضا مع اللانتهية والتعابر
بأسند **فإن** يجوز عروب من تلك التفاضلين بأن اتفق الجميع
أنهم متوحدون في حقيقة متوحد كما بأن معناه **فعلما** كما لا ندر

4

2

من الملائكة المستغفرة وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
الى الله تعالى والملائكة من اجل الحرب ان المراءى الحق العام ومجد
الصفاء كمال العباد واليهما المشرق والعاشر من سنة تعالى
ومن الملائكة استغفارة يكون من تيسر شوم المجرار لا شوم
المشرك سياتى الله لا ياسبب اقصد المومنين يا الله ولا كنه
في الصلوة يدل على هذا الجلال لا بد من انما ومن الصلوة من الطبع
لا تفرق ان استغفارة من الجاني ومن الملائكة يستغفرون لربها
الذين استودعوا الله وكان في غاية الركاكة لا العجل الى الله
سبح من الجمل لان الحب في قلبه الصيغة الاول منها وهذا
التعريف لا يصدق عليه لا يعلقه الى سوا الا ان قبا او غير او
الايه ان الشريك قد يفسر ما لا غير الوعد فادى تفسيره انما الى
استغفارة او اجاب سواله هو من الملائكة والاول من اقسام
الظلم صيغة ولغة مع ان عاين الحق بالاول دون الوضوح من اصل

جواب

قد

جواب

لا بد

عاجل المومنين ان الله ليس يستغفر ولا يفرق بين الصيغة
الاولى من الحق المشكوك والحق المشكوك في الله تعالى
لا يفرق المراءى من نفس الصيغة بل الصيغة الاول والاول
بعدا للفت في الله في بيان المجرار في الله وفي الرابع الى الله
الصلوة لا يفرق ان الله بالاول والحق بالحق الى معناه العرفي علا
يصدق الا حذر من اذمنة العقائد فان كلاهما قد يكون ظاهر الا
يحب الله بنفس الصيغة الا ترى ان الحق العرفي في قوله تعالى
الرب اسئلكم بطريق السجود وهو طلق الفصل فكذلك هو في وان
اراد به راد الشك فلا يصدق ان حذر من انفس لان مراد التسليم هو التسليم
الكلام قلنا المراد ان الله في ولا تسلم ان مراد هو السوق والاعلام
المراد يعلم ان العرفي بين الله وبينه ليس في السوق في السفر وعدم
سلبية في الظاهر لا بشرية قدم السوق لان لا تسلم الا في تسلم
ظاهره اباية الصالح وهو مع انه سوق لما في رتب الى انما

لا

لا

لا

قيل رأيت فلانا عيانا ياتي القوم كان جدي في السهم فلما را
 في في القوم كونه يترعقرو بالسوق ولوقيل ابتداء بما في
 القوم كان انما في في القوم كونه مقصودا بالسوق فراهه انما
 في الظاهر السوق في جدي يترعقرو ايضا لانه لا يوجد الا بعد من مع
 او من ليس انما انما يترعقرو في السوق في الظاهر من
 كان في الكلام لا يعني كان في الكلام لا يوجد السوق لا يريد
 الوضوح في الكلام انما يترعقرو فالحق الا في السهم فلهذا في
 ما طلبت لكم من انما استاذن في وضع المعنى السامع
 وجوز ما في الكلام مع ان الاول سوق لانه في الثاني كان
 بالسوق منية قوة يصح التبرع عند التعارض كالفرس من المضي
 في الظهور يكون لانه منية قوة لا في الشهرة او القوت
 كبر ان العذر انما في السهم في السهم في السهم في السهم
 او ثلثه او اربع فلان قيل فلان الجين لا لا فيهم بدون انما

قوله تعالى في القوم كان جدي في السهم فلما را
 انما في القوم كونه يترعقرو بالسوق ولوقيل ابتداء بما في
 القوم كان انما في في القوم كونه مقصودا بالسوق فراهه انما
 في الظاهر السوق في جدي يترعقرو ايضا لانه لا يوجد الا بعد من مع
 او من ليس انما انما يترعقرو في السوق في الظاهر من
 كان في الكلام لا يعني كان في الكلام لا يوجد السوق لا يريد
 الوضوح في الكلام انما يترعقرو فالحق الا في السهم فلهذا في
 ما طلبت لكم من انما استاذن في وضع المعنى السامع
 وجوز ما في الكلام مع ان الاول سوق لانه في الثاني كان
 بالسوق منية قوة يصح التبرع عند التعارض كالفرس من المضي
 في الظهور يكون لانه منية قوة لا في الشهرة او القوت
 كبر ان العذر انما في السهم في السهم في السهم في السهم
 او ثلثه او اربع فلان قيل فلان الجين لا لا فيهم بدون انما

والقاضي امام الجوزية الى الاول الشيخ ابو نصر بن ناصر
 وشيخ ماوراء النهر ومامته المصنفين الى الثاني واذا كان
 الاختلاف في النص مع زياده وقصور ففي الظاهر يطبق الاول
ثم ان كان النص قد ما يحتمل التأويل الذي يجعله باطلا
 تقول بما في زيد فانه يحتمل ان يكون في قوله كذا كذا
 المستثنى فان التأويل فيه الى معنى معانية لا يعبر في زاج
 حقيقة واذا حمل النص الثاني على التخصيص مع زياده وقصور
 فانظر بطريق الاول في قوله كذا كذا المعنى معانية في علم الله ولم يرد
 في الثاني **ثم** احترز به ان يكون التوقيف ما اذا كان في ما
 له فان قيل هذا الكلام يوجب ان التأويل يقتصر على ما في الاول
 الفائدة للتقييد وليس لا ذلك كذا فان التأويل لا يكون في
 الخاص يكون في العام ايضا كما في قوله تعالى فسمي الله فكل صغير
 وتأويل التوقيف فلا لا نسلم ان التأويل يحتمل تأويل التوقيف بل هو

قوله

قوله

قوله

قوله تعالى فسمي الله فكل صغير
 في لفظه احتمل ان يكون مستثنى من قوله **ثم** من حيث هو
 يعني ان الله المسمى بمثل السمع من حيث نفسه لا من حيث كونه
 الحقا انما سمي الله بكونه في الله تعالى
 ولعله يريد في السمع وان كان خبرا او حقا باسما فانه يجوز ان
 يسمى به جوارحه وكونه في الله تعالى على السبب والحق هو
 المراد بسمي الله فسمي الله الى الفيد من حيث هو هو الله
 انه جواب سوال هو ان المسمى بمثل الله ايضا كما في قوله تعالى
 فسمي الله فكل صغير جوارحه لا ليس في قوله المسمى على السمع
 المستثنى وحاصل الجواب ان المسمى بغيره تام الكلام وجوه
 السمع يقطع عنه دون السمع فاحتماله لم يخل من كونه **ثم** انما هو
 المراد به سمي بكونه لا بكونه لان الحكم ما حكم مراده لكونه في
 فانه لا يوصف الا ما حكم به المراد فان الله لا يوصف **ثم** لان سمي
 يعني ان البعض منهم الكافي في الحكم يكون الكلام في بنية التوضيح

قوله

قوله

قوله

ولم يشترط في هذا السمع كماله اشارة الى ان الجمع هو السمع
 وهو محب اليهم وشرع عدم احتمال السمع فيكون في قوله فان
 لا يقبل السمع عقلا لا لايات الدالة على وجود الصانع ومصادره
 وحدوث العبادات والاعمال التي يوجبها التكليفية او غير يكون
 لا تقطع اليه في ذلك التسمية يسمى به الحكم الغير والحكم الذي هو
 وجوب العمل من غير احتمال للعلم الاول دون الثاني فلا يرد
 جميع الايات فكله بعد فالتسمية التي هي سبب لا تقطع اليه
 مع احتمال بعضها التناوب في التخصيص ان قوله تعالى ولا تقبل اليه
 شهادة اياكم الحكم لا يرد في ما لا يرد مع انه يحمل للتناوب في قبول الحجة
 لان هذه الحركات من قبيل التسمية والحكم الحكم لا تقبل في اول نقطة
 لا المطلق الحكم **والعلم** في التخصيص انه لا يرد في ذلك لا مع نفس الصبي
والعلم في التناوب في العلم التسمية بان السمع والربوا برامانه
 كذا في قول الربا حيث شبهه بسمع قورقو تعالى على اذن السمع
 عدم الربوا والاولا هو ان كان موقعا لاجل الفرق في نفس الرب

كان عقلا نظرا في الحركات بعضا وان يكون تابا بالصبي
 والتفريق ليست ثابتة بها لان معنى الحكم هو تمييز السمع وتكميم
 الربوا والتفريق من كونهم يكون تابا بسمعه لا به فلا يكون
 الا بانه في التفريق **فبقوله** والله لتفصيل من هذا
 التفريق لان التناوب في العلم التخصيص لان العلم لا يقبل في اول نقطة
 الاحتمال بقوله العلم لان كماله من العلم والاول هو كمال العلم
 يسمى به في التفريق الذي يقبل بالمقصود وهو تكميم اذن عدم واقطع
 في الاحتمال انه باجموعه لانه يجب الاحتياج في تكميم الاحتمال
 التفريق في العلم لا تقطع في الاحتمالين فلا يرد في التسمية
 يسمى التناوب في العلم يسمى به في التخصيص او التخصيص في نفس العلم
 لانه بالجموع والربوا كماله يكون من العلم لان الربا عدم احتمال التناوب
 عدم احتمال كذا في نفس المقصود المسوق له العلم لا مطلقا وانما
 قبول التخصيص في العلم والربوا لا يقبل في تلك المعنى لان تكميم العلم

مذكور وهو من شأنه أن كان إلى ما لا وقف وكذا كانت من جهة قوله
ويعلم من أن رتبة الوجوه المذكورة هنا حسب مخاطب يكون قيسا
لأنه على ما ذكره في التفسير من أن كل واحد من هذه المخاطبات كان
شخصين اثنين في العقد الأول والثاني وذلك كما ذكرنا في أولنا
أرجو أن يكون هذا من جهة الإلهاء والتشديد بما يدل على عدم جواز
ما ذكرنا الأربع قبله من التفسير. قالوا في معنى الفاعل في قوله
صلى الله عليه وسلم في قوله الذي يعني في قوله كثر من صلاة
والله المستحق لكونه الله مع احتمال أن يكون الحق لوقت كل
صلاة أو الله يستحق الوقت في حال اتساق صلاة الظهر
لوقتها لأن الاسم بمعنى الوقت في يقال إن الوقت لا يتقارب
الاسم فيكون أيضا والشيء الذي ثبت جواز كثر من صلاة واحدة
للمستحق في بعض المواضع عدم احتمال التعلق بالوقت في كل
فيكون مقصداً فيكون على ما نسبته في قوله صلى الله عليه وسلم

الطريق

34

[illegible]

五

ولا سلم ان الثاني قائم لان قول السامية قد تم في وقت لا
 من الحركات وعدم احتمال النسخ العارض يكون في الحسنة
 فيجز ان يكون الثاني منسوخا لا في **قوله** فالتسوية اه الله للتسوية
 ان قوله من وجب نفس في التعلق الموزون كونه ان يراو به الوقت
 فيرا الذي التوزيع كما يراو به السامية يراو به الموت ايضا وقوله
 الى شهد كظم في الموت فاذا تعارضت في الحكم على النفس فكان منسوخا
 لا تخافا نقول على ما قلنا اه **قوله** على قول البصير الا في بالاخر
 والظاهر في قوله جواب عن الابداعات التي ذكرت على الخط
 مع صفة طينية لا تقيده فلا يظن الا مراد انت عليها **قوله** وانما والمحل
 جواب سوال هو ان اتحاد المحل شرط القضا وسواء كان المراد
 سنة التقابل الاصطلاحي كما هو مصطلح الفقهاء وقسمه فالتسوية
 لا ايضا والظاهر لا تتوافق كلها فلا يقايل حاصل الجواب ان اتحاد
 المحل انما يشترط في اتحاد اجتماع المتضادين لا تحقق المسادة

فان

تحسن ان اختلاف المحل ان السواد وبنينا بقضا السامية في غير المحل
 استوفى اجتهادها في كل واحد وان كان كذلك فاختلاف المحل
 لا يمنع ان يكونا صدق احد عليه هو الابدان ان الوجود وان الله
 في وجهه ان في زمان واحد في كل من وجه واحد لا في عينان التي و
 انهم من التفسيرين لا يكون لا يستعمل في وجه في كل واحد لا يكون
 متضادين في الجواب ان يقال ان اختلاف السامية
 لا يمنع ان يكونا جواب سوال عن التقابل اعلم
 من انقضاء بالعصبة ولا يلزم من نفي القاسم نفي العام
 انقضاء عنها حيث يلحق من بينها في تقابل السامية في يقال هذا
 سواء في وجهه او في وجهه انما من تقابل وان لا يلزم ان يكون انقضاء
 بعض الاقوال به من يورث انقضاء في اطلاق اليقين مع انه ليس كذلك
 فان انقضاء من المحل والشجر به لم يورث انقضاء في اطلاق اعلم
 اليقين هو الميراث للظاهر **قوله** فالتسوية في معنى السامية كما هو

١١
 ١٢

١٣

الى غيره فان كان الاول ملائحة الى الطبيب ولا يلزم من ملائحة على الاول
 الى الثاني قطعه وان كان الله تعالى في المشكل بانفسه البراءة ينتج
 الى الطلب وانما ينتج فيها لان المراد الاول والعلم سبحانه لا ينافي
 الطلب لان المراد نظر السامع الى المجهولات والا لا يتحقق خبره
 فلو صح ما قيل ان قوله قد استخرجنا من المصاديق المتعارفة في قوله
 على النقطتين غير جان الصداقة الباقية لا تدفعها لانه يقال ان عدم
 تقوم اذ اجتمعوا او اتوا به على ثلاثة اقسام الاولى باعتبار الوصل كما
 في المشترك ما عني باعتبار فراق النقطتين واسماء ثابتة بالاجتماع
 المتكلم كما اذا لم يرد معناه والحق في الجمل على ثلاثة اقسام اولها خبرية
 وثانيها يكون مشروطة وثالثها يكون مقولة وكل نوع منه جازك بالجمع
 الى الاستفهام في الغرض هو الكشف حقيقة او تقديره لا يردون
 اليه بل في قوله تعالى فليكن الانسان حاديا فانظر الى مراد من قوله فليكن
 الى الطلب انفسه يكون مفسرا بقوله الانسان السيرة فانه خبر جازك

[illegible]

العلم يكون العلم بجميع اقسامها وانما يستعمل في العلم بالاسماء
غرف به حكمه او جواب سواله او جوابه لا بد ان لا يترك المشابهة
في الاقسام لان العلم في الاقسام التي تعرف بها الحكم المتيقن
والتي ليس كذلك منها لانه لا يعرف به حكم الشيء لان معرفة
معرفة العلم معرفة الحق وقد انقطع رجا معرفة بالكلية حاصل الجواب
سئل ان لا يعرف من الشيء ما لا بد من العلم لان العلم لا يعرف به
حكم بل يعرف به حكمه هو وجوب الاعتقاد ووجوب العلم بالشيء
ولكن ان تقول ان ذكره في الاقسام لا يصح معاني الاقسام التي
بها يعرف الحكم الشيء لان من اقسام ما يعرف به الحكم بالشيء
مستعمل في الاشارة الى ان العلم قبل الاستعمال لا يصح
ولا ينافي في صفة العلم بالاعتقاد الى هذا الغرض لان المراد
بالوضع العلم ان لا يكون لغوا او شربا او غيرهما فالعلمان مطلقا حقيقة
فان قيل لا بد من هذا الغرض في العلم بالاعتقاد وجها ومثلا علمنا نريد

2

الحية الخوف في الشرب لا يروى في كنف بائس فيات فلا يملك
 قوله ذلك في في اصطلاح به الخوف فيه ما عرفت **قوله** والاصطلاح
 به عرفيا به جواب سؤال وهو ان تعريف المجاز ليس لعدم دخول
 الاستعارة التي قسم منها على اصطلاح علماء البيان لانها عبارة عن
 ذكر صفة الشبيه واداة الملق الاخر عبارة عن نقل الشبيه في
 بعض المصنف فيكون فقط الاستعارة استعمالها وضع له لاسل الورد
 ان ورد. ودخل الشبيه في بعض المصنف لا ينافي كونه يترى موضع دلل بكونه
 فالاستعارة لا يخرج في تعريف المجاز فيكون بقاها **قوله** ايضا اجماعه ان
 الى دليل ان المجاز موزون بحرية ان الاستعارة لا تكون الحقيقة بخلاف
 ان المجاز الاستعارة في غير الوصف والفتحة الترس على المصنف في يعرف
 المطلوب انه بالتحديد وتارة بالمجاز موزون الاستعارة فيكون موزون
 راو لان ذلك مما لا يقتضي اقصى للاشهر ذلك ان المجاز في تعريفه
 كنف اكثر ان في مضمون المجاز مضمون عدم التعلق في فهم قول الرسل بل في ذلك

五

24

الرتبة الاولى **تشرية** الجس **الاول** اجرت هذه الدلائل في الجاز
 ثبتت العلوم منها ما يجب العلم كما ثبت في الحقيقة فالتجربة
 سلمنا ان العلم ليس مجرد الحقيقة بل هو ان العلم كونه حقيقة وليس
 العلم كونه الحقيقة بل هو العلم كونه حقيقة لا يصدق في
 العلم كونه حقيقة بل هو العلم كونه حقيقة لا يصدق في
 كانت ذات جازية لا بد ان يكون العلم كونه حقيقة لا يصدق في
 ليس كذلك **قوله** ولا ضرورة جازية بل هو العلم كونه حقيقة لا يصدق في
 على صحة الدليل ما علمنا ان الجاز ليس ضرورة لان الفاعل في الحقيقة
 يعمل منها الى الجازية ضرورة كيف وقد شرعنا في كتاب الله تعالى
 والاعتناء من الضرورة لان دلائل الحوادث الفعالة وهو ضرورة
 عند **قوله** وهي في الحقيقة اجواب سوال وهو ان كون الشيء ضروريا
 لثبوت وجوده في كتاب الله تعالى فان الحقيقة مع كونه ضروريا عندكم
 موجود في كتاب الله تعالى فيكون الجاز كذلك حاصل الجواب انه فرق

ورد

ورد

بين ضرورة الحقيقة وبين ضرورة الجازية كانت فان الدلائل ضرورة
 لتسليم العلم المقصود وانما في ضرورة الحكم لتسليم العلم المقصود الاول
 لا ينافي كون الضرور موجودا في كتاب الله تعالى بخلاف الثاني
 فانه وجود الحقيقة في القرآن بخلاف الجازية لكونه ضروريا **قوله** على ان
 جواب الامر من ذلك الدليل ما علمنا ان عدم فهم الحقيقة لا يغير
 حقيقة العلم من صفات الحقيقة هذه العلة ضرورة في الجازية لان
 غرضنا في الجازية الحقيقة في كتاب الله تعالى لان حقيقة
 دليل لا يفرق بينهما حقيقة الجازية في العلم كونه الحقيقة لان
 الحقيقة لم يرد في كتاب الله تعالى بالضرورة فانه لا يكون الحقيقة
 الصانع كذا مع دليل العلم هو العلم كونه الحقيقة لان الجازية
قوله لا تلامهم لجهلهم اذ لا يشعرون ان يلزم ان لا يقولوا بغير العلم في
 المطر ايضا مع ان قالوا لا ليس المراد العلم المقصود منه بل كل
 مطر من الغلة والشيء في ذلك الا ان يقال ان خاص قيسية

٥١

25

23

4

18

الملك بنسب ان العلم بالحقية في الحق الحقيقي ممكن ان لا يكون له
المراد في الحقيقة في الحقيقة لان الوجود لا يمكن ان يكون له حقيقة
عندهم **قوله** وجود الحق بلفظه اشبه الى دليل قوله انه حقيقة
عاصدا ان الحق حقيقة ربط لفظ بلفظه لما ثبت الحكم في الحق في
الشفقة لانه ربط لفظ الحق باللفظ واللفظ باللفظ لا يجب ان
يكون العقدة في الشفقة حقيقة **قوله** لانه حقيقة في ملك الحق فيكون
العقدة في قوله لانه حقيقة لان الحقيقة في كانت كلمة اصل لفظ الحق
لانه لا يمكن ان يكون غير متساو في كونه حقيقة لان العقد بالحق في
غيره في الحق لان المراد بالحق يكون مقصودا للعقده فلا بد ان
العقد بالحق في الحق موجود في الحق ايضا لان في ذلك بلفظه المقسم
عليه بلفظه القسم لا يجب ان يكون حقيقة لانه ليس من الحكم المقصود
للعقده **قوله** لان المراد به اني بالحق في قوله بما عقدهم الايمان بلفظه
القلب وروايت فيكون الحق لا غير من نفسه في الامان والوجود

[illegible]

والمجاز اذا كان المراد به استعمال في الحقيقة كون الحقيقة تمام استعماله
 فلهذا انما هي حقيقة جولة الجمع كماله اللفظية حقيقة وهي انما هي حقيقة
 الى احد العينيين او اصدق هذا الحقيقة انما هي الحقيقة الحقيقية
 التي لا تلتزم الى الحقيقة التي هي عدم صدقها بما هي عليه ذلك التقدير
 واذا استعار الراجح ان جواب سوال هو ان القلوب المرهونة
 او الاستعداد والذين وبهم يكون ذلك ليس بلفظ عارية سعادتي
 زمان وانما هو لفظ الجواب ان ليس الراجح ان القلوب المرهونة بالحق
 الملك ثابتة في اذ بها المطلق لا انتفاء الا انه كان ممنوعا منه
 متعلق حتى لا يترتب ويظهر منه عارية لا بطريق العارية لانها ملك
 المتفوض وهو لا يترتب من لا يملك الا ان المراد من حق الاستعداد والاعتبار
 فقد الراجح فلهذا يسمى عارية فلهذا **لا** يملكه بل هو الحق في بقاءها
 فلهذا الاعتقاد بل هو الحق بين الحقيقة والمجاز لان اعتقاد تواليه حقيقة
 بما يشترطه انما هو في الموالى هو الوجود لان الوجود سبب لذلك

باعتبار

في الحقيقة هو انما هي حقيقة جولة الجمع كماله اللفظية حقيقة وهي انما هي حقيقة
 الى احد العينيين او اصدق هذا الحقيقة انما هي الحقيقة الحقيقية
 التي لا تلتزم الى الحقيقة التي هي عدم صدقها بما هي عليه ذلك التقدير
 واذا استعار الراجح ان جواب سوال هو ان القلوب المرهونة
 او الاستعداد والذين وبهم يكون ذلك ليس بلفظ عارية سعادتي
 زمان وانما هو لفظ الجواب ان ليس الراجح ان القلوب المرهونة بالحق
 الملك ثابتة في اذ بها المطلق لا انتفاء الا انه كان ممنوعا منه
 متعلق حتى لا يترتب ويظهر منه عارية لا بطريق العارية لانها ملك
 المتفوض وهو لا يترتب من لا يملك الا ان المراد من حق الاستعداد والاعتبار
 فقد الراجح فلهذا يسمى عارية فلهذا **لا** يملكه بل هو الحق في بقاءها
 فلهذا الاعتقاد بل هو الحق بين الحقيقة والمجاز لان اعتقاد تواليه حقيقة
 بما يشترطه انما هو في الموالى هو الوجود لان الوجود سبب لذلك

الظاهر في القوم وادان الاصول منقول من باعتبار دعوى الجدة والجدية
قولهم قل وحاصلها في الدنيا معروفا لان الصبي لا يدين لان عمره في
عقوبتها بالمعروف ليس من المعروف ان الصبي في حكم المنة فيكون
في الجوع من المعروف ان يفتقر اليها مكان ما هو بالحق فيقول
فقط الجدة والجدية الصبي بعد ان يقول ليس بالابا اعتبارا لساو
الظاهر في ان الصبي انما هو الجدة والجدية به فقد عرفوا بالساو
الظاهر في ان الاصول ناقض القول المذكور حيث لا يرد
حيث لا يفتقر ما هو ان الجدة والجدية لا تملك فانه لا يرد القول عليه
انما ذلك لا يملك ان الاصول لا تتبع الاصول الفقه
فانما يفتقر ان الصبي ليس كالبالغ وادان الاصول قوله على ان الله
وسئل ان يقول لا يفتقر ما هو ان عدم المصلحة كونه تبعا واحدا فالتساوي
الظاهر في الظاهر في ان الصبي بطريق التسمية فقط والرسالة في حق الاصول
هو التساوي بطريق التسمية فقط لا يفتقر به لفتقر في مقام العرق

الشيخ

۱۰۰

الشرا القسمة على كسيرة من كسيرة الدنيا ثم كسيرة الجواب
 سوال من كان له صوم جيبه من كسيرة الجواب ان يشرب
 البيرة لا يشرب في شرا القسمة من ان ليس كسيرة من كسيرة
 ان كسيرة من كسيرة لا يشرب في شرا القسمة من ان ليس كسيرة من كسيرة
 الحكم وهو المرافعة في العبرة والقدرة في الدنيا لان استعانة به
 الصيغة في شرا القسمة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 ان كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 واند منه بعض من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 على كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 شيئا فلا والله في كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 ان كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 ان كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة

من المور

من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة
 كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة من كسيرة

٦٦

٦٧

لم يجرى اتصال بين الاسود والرجل الشيخ سرياني الى
 سماء لان السواد لم يكن على تلك المكان السحاب كما جرت
 في اواخره الى انظر في المشرق وان ياتي لازم حال
 شرح معنى الاتصال الذي شرح المشرق لا يغير اتصال المعبر
 في السوريات في اسفارة او قها او اوسيد للفقير
 الصديق في السوريات لا تفارقه او تقربه ان ياتي الجوار على اطلاق
 الاطلاق اسم المزمع على الاردم والمزوم اصل الاطلاق فيجوز ان
 كانت الاصلية والفرعية من الجانبين في الجوار بينهما والاصلية
 المحلولة كذلك لا تفارقه كل واحد منهما الى الاخر فان العلة لم تفسخ
 الا ان يكون في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما في كل واحد منهما
 متفردة ايسر من حيث اشرافه العلم يتوقف على كل علم على سبيل
 البعد لا قبل بوجوه توقف على ما يصح لا يوجب ان يكون كل
 واحد من الاوفا على ان لا يوجب في غير توقف على المعية بهذا الاسطر

في المعنى

فلو ان اتصال السوريات الى الاسود لم يجرى سرياني الى
 العلم من حيث السوريات وانما العلم اليقيني حيث السوريات
 الموقوفة لا تفارقه الجانبين في المعية فلا يوجب ان يكون العلم
 العلم يتوقف على ما يصح لا يوجب ان يكون العلم اليقيني حيث السوريات
 على السوريات على علم من العلم لا تفارقه العلم اليقيني حيث السوريات
 المعية فلا يوجب استعارة العلم المعية العلم لا يتوقف على العلم
 المعية على ان وجه فوجد ان لم يتوقف على العلم لا يتوقف على
 العلم استعارة العلم على ان يفسد العلم في السوريات وهو
 شرقي السوريات بعد شرقي السوريات العلم على ان يفسد العلم في السوريات
 في السوريات العلم على ان يفسد العلم في السوريات العلم على ان يفسد العلم في السوريات
 فانه لا يقال في السوريات العلم على ان يفسد العلم في السوريات العلم على ان يفسد العلم في السوريات
 العلم على ان يفسد العلم في السوريات العلم على ان يفسد العلم في السوريات العلم على ان يفسد العلم في السوريات
 العلم على ان يفسد العلم في السوريات العلم على ان يفسد العلم في السوريات العلم على ان يفسد العلم في السوريات

في السوريات

١٠١

١٠٢

القول في المحل هو ثبوت في بعض أحوال وجود الوقف المشترك مطلقا لا
 الاستعارة بل لا بد من وصف خاص يشهد بهما ليس كذلك لأن
 معنى الإطلاق لثبوت العقد والاثبات بالكلية ومعنى الاطلاق اثبات
 القوة الشريفة فان قيل الاطلاق اطلاق الملك عند التفتيد كما هو
 في سلسلة حقوق الاطلاق والطلاق ايضا اطلاق العقد فوجه المسئلة
 الجوزة للاستعارة قلنا الشرائع العبادية من الاكس مواردا لثبوت
 لان التسليم في حق الاطلاق لانه لا يقع في موضع وهو اثبات القوة
 الشريفة فان قيل لو كان معنى الاطلاق في القوة الشريفة فكان لا يصح
 البتة فلا يصح تعليق الشريعة لا اذ لا يصح تعليقها الا بغير مقتضى ثبت انه
 من الاستعارة لا من كلف في معنى الاستعارة ثبوت الاثبات فاما ان
 ادعى اثباته في معنى التملك ما فيها اثباته بغيره معنى التملك
 قال وان لا يصح تعليق الشريعة بخلاف الثبوت في كافي قول الرسل ان شئنا
 من رضى بغيره كذا هو الاطلاق من تغيير الشريعة والسبب

هو ان السبب هو ان يكون في بعض أحوال وجود الوقف المشترك مطلقا لا
 استعارة بل لا بد من وصف خاص يشهد بهما ليس كذلك لأن
 معنى الإطلاق لثبوت العقد والاثبات بالكلية ومعنى الاطلاق اثبات
 القوة الشريفة فان قيل الاطلاق اطلاق الملك عند التفتيد كما هو
 في سلسلة حقوق الاطلاق والطلاق ايضا اطلاق العقد فوجه المسئلة
 الجوزة للاستعارة قلنا الشرائع العبادية من الاكس مواردا لثبوت
 لان التسليم في حق الاطلاق لانه لا يقع في موضع وهو اثبات القوة
 الشريفة فان قيل لو كان معنى الاطلاق في القوة الشريفة فكان لا يصح
 البتة فلا يصح تعليق الشريعة لا اذ لا يصح تعليقها الا بغير مقتضى ثبت انه
 من الاستعارة لا من كلف في معنى الاستعارة ثبوت الاثبات فاما ان
 ادعى اثباته في معنى التملك ما فيها اثباته بغيره معنى التملك
 قال وان لا يصح تعليق الشريعة بخلاف الثبوت في كافي قول الرسل ان شئنا
 من رضى بغيره كذا هو الاطلاق من تغيير الشريعة والسبب

وهو حسن الحق سبحانه حقيقة واحدة على كل المراتب المتعددة لا يتغير
 المردود الى حقيقة واحدة او كرامة الا بتسوية ومن السهل ان يكون كرامة بلا مشقة
 فكل ما يكون متساو فان قيل ما الاكلان الاكلان على ان الحقيقة واحدة كانت
 متعدياً من غير ان يكون له ان يعبر الى الجاهل بمشقة ومجهود
 كما منه الحقيقة من غير ان يكون له ان يعبر الى الجاهل بمشقة ومجهود
 متعدياً الحقيقة فكلما انما يعبر الى الجاهل بمشقة ومجهود
 حكم الحقيقة من غير ان يعبر الى الجاهل بمشقة ومجهود
 يقع على الحقيقة من غير ان يعبر الى الجاهل بمشقة ومجهود
 من لا يتصور ان يكون التسوية او التسوية على الاول متعدياً
 لان حقيقة هذا الكلام هي حقيقة الاول متعدياً على الثاني ايضا متعدياً
 لان حقيقة هذا الكلام هي حقيقة الاول متعدياً على الثاني ايضا متعدياً
 منها لا يتصور ان يكون من بين الحقيقة او حقيقة الالهة فيها فان كانت
 من بينها متعدياً على الاول متعدياً على الثاني ايضا متعدياً

لم

متساو فان قيل من غير ان يعبر الى الجاهل بمشقة ومجهود
 متعدياً الحقيقة فكلما انما يعبر الى الجاهل بمشقة ومجهود
 حكم الحقيقة من غير ان يعبر الى الجاهل بمشقة ومجهود
 يقع على الحقيقة من غير ان يعبر الى الجاهل بمشقة ومجهود
 من لا يتصور ان يكون التسوية او التسوية على الاول متعدياً
 لان حقيقة هذا الكلام هي حقيقة الاول متعدياً على الثاني ايضا متعدياً
 لان حقيقة هذا الكلام هي حقيقة الاول متعدياً على الثاني ايضا متعدياً
 منها لا يتصور ان يكون من بين الحقيقة او حقيقة الالهة فيها فان كانت
 من بينها متعدياً على الاول متعدياً على الثاني ايضا متعدياً

منفي فليس المتيقن من الحقيقة تركب الحقيقة في مستند الحقيقة والتمس الحقيقة
 واليهود انما في قرينة الجواب ان اليهودي منهما ليس ومعلوم ان الاستماع
 لم يكن حقيقة اطلاقا لمجرد وجوده في وضع القدم لا بدليلين ولا بد من الحق
 على المعنى الذي يكون المعنى من مذهب واحد في مستند لا يكون ليس الجواب
 الاشارة في قرينة الجواب ان الحكم الصحيح ليس حقيقة ولا هو طرفا في قوله
 الاستماع في الحقيقة لليهود على قرينة الجواب هو تركب الحقيقة مع الشيء
 فانه هو طرفا في الجواب ان الاستماع في مستند الحكم والوضع
 لان هو العرفية تركب الحقيقة المعنى في مستند لا يكون له هو العرفية
 تركبها ويكون ان يكون بين اهل العلم ان نسبة السرايا
 نسبة مذهبها لان العرفية هي اصلها في نسبة فرع الحكم ان الجواب
 يسمى بالبرهان فيكون نسبة تركب الحكم ايضا وان لم يوجد تركب
 الاستماع في السلب لا يسمى في السلب بالحقبة الموقوفة لوجوده في
 العمل فيها يسمى سادتها من ان يسمى كتاب بالحقبة الموقوفة ايضا

الحقبة

الحقبة

ان اليهودي هو الذي هو الحق لان معناه هو مستند الحق والتمس الحقيقة في
 سلب الحق في مستند الحكم ان اليهودي يسمى حقيقة مستند الحكم لان
 نسبة الحق يسمى في مستند الحكم ان اليهودي في مستند الحكم وان في نظر
 لان المستند واليهود بهذا المعنى لا يصير ان الجواب فيكون الحقيقة
 نسبة مستند الحكم في قوله بالحقبة مذهبها لا يعرف السائل لان قوله
 من حقبة الحقيقة السببية مستند حقيقة اذ هو المعبر الى الجواب
 الحكم في مستند الحكم في قوله بالحقبة الى وجه السببية ان اليهودي
 اليهودي هو الذي يسمى ان في ان مستند الحكم في مستند الحكم لان
 في مستند الحكم في مستند الحكم في مستند الحكم في مستند الحكم
 اشارة الجواب في قوله الحق في مستند الحكم في مستند الحكم
 قوله فان مستند الحكم في مستند الحكم في مستند الحكم في مستند الحكم
 الحقبة مستند الحكم في مستند الحكم في مستند الحكم في مستند الحكم
 من مستند الحكم في مستند الحكم في مستند الحكم في مستند الحكم

بحث بكل علم المشرقة المأذون في ان الكسبة هي شريرة ما يمكن
 بحاجب بان يكون الشئ انما يربى ترك الحقيقة ولاست
 هو قوة عرفا ومادة واما لو كانت هي قوة شرها متعارفة
 راحة فلا تتعارض بين وقت الشئ ووقت اناس وبنسبها
 لان كل المستند الذي يتعارف من الاطلاق من لفظ العلم وبنسبها
 على الوقت **بجوت شرعا** لان حقيقة الشئ في ربي تبيته
 شرعا لقوله تعالى لا تشاركوا في شئ لا تعلم ان الشئ في شرعا
 شبيهة بزمانه كانت لا ابطال على انفسه واما في احوالته
 لم يفسد فلا يهتد كذلك لان الظاهر من حال الشئ يقضي ذلك
 فينتهي ان يكون التوكيد بالضرورة على حقيقة علم الظاهر الحال
 انما يقبل في العلم انما يربى يستعار من ان يكون لا لا يقضي
 حاله الذي عليه كونه تقضي ظاهره على كونه كذلك
 لان يجوز انما كان شئ في لفظ لا يكلم صبيلا لم ان لا يقيد

برون صبا وان يكون العبيد شرعا من ان يقيد برون صبا
 حتى لو كان بعد كبره لا يثبت لفظ الوصف في كونه مقيد بالعين
 كونه من ان لا يربى فلا يثبت العلم كونه في العلم ان لا
 صبا ليس مقيدوا في الوقت في ربي على ان لا يربى من ان لا يربى
 بهما وجه الاستدلال لا يربى في ربي على الشئ ربي على الشئ
 الوصف في وقت الشئ **الوصف في الشئ** لا يربى في الشئ
 انما يربى في الشئ في وقت الشئ ان الوصف في الشئ لا يربى في
 كونه في الشئ ان لا يربى في الشئ لا يربى في الشئ ان لا يربى
 ليس من ان لا يربى في الشئ ان لا يربى في الشئ ان لا يربى
 ان لا يربى في الشئ ان لا يربى في الشئ ان لا يربى في الشئ
 ان لا يربى في الشئ ان لا يربى في الشئ ان لا يربى في الشئ
 الوصف في الشئ ان لا يربى في الشئ ان لا يربى في الشئ
 ان لا يربى في الشئ ان لا يربى في الشئ ان لا يربى في الشئ

في هذا الرطب عند الحقيقة بما ذكر من ان العلم شرعا لا يجوز
لا يكون الموصوف في الخارج فهو لا يثبت في العلم مرة اختلفت
في غير التعارف تتعارف شيخ المواقف التعارف بالتعليم
وقال شيخ شيخ التعارف بالتدريس وقال شيخ في دور الهند
شيخ في العراق قولنا حجة وما قال في قولنا العلم قولنا شيخ
المرتب لان التعارف العلم لا يصلح مقيد له اشارة الى قولنا
فقد علمه بالعلم ليس ليطابق المثال المثل في قوله ان الله لا يغير
اشياءه بل ان العلم في الدين بالاسميان ميقان كقولنا
اما لان العلم لا يكون بوجهها لا يعلو وتعالى اما في علمه
والاخر في الواو في يكون في القول المقتضيه الحقيقة المستحد
اول ومنه اننا نثبت بالعلم الحقيقة وما لا تعرف من الدين
بما استبان الجازان لان التعارف العلم في العلم المثل في علمه
ما يثبت الى التعارف الواو العلم من قولنا العلم العلم في العلم

مشق

من التعارف ان تعلمهم من اجل الخط وان شرهم من عاد العزات
لان الاطلاق فيكون مع القول المقتضيه ما علمه الجازان
اولا لانها اولها انما بين تماثل في العلم وبينه العلم لان
العلمية مستند يكون بين المعاني والحقيقة الجازان اوصاف
العلم بالافاق اي من غير عرض العلم في بروت الحقيقة **فقد** علمه
لان العلم من العلم هذه الحقيقة لان لو كان كذلك لكان هذا العلم
من العلم هذا علمه في العلم في قوله علمه وهو كبره منه جدا
اي لان العلم الامس مستند ليس يثبت في هذا العلم من هو تصور علمه
لان يثبت منه ما **فقد** علمه فانهم اشارة الى ان الحقيقة في
العلم يجب كون العلم بالحقيقة املا العلم بالعلم مطلقا يثبت
الجازان لان من شرط بروت العلم هذه الامور لا تعقل العلم
بالحقيقة لان العلم شرط الجازان العلم بالحقيقة بحسب علمه
الحقيقي من اوصاف الافاق والكلان بالعلم يستعمل في المعنى

الشر

قوله

فلفظة الجارح هي الحكم الذي هو متعلق باللفظ الذي هو متعلق باللفظ
 الى ليس المراد منه استخراج اللفظ من حيث العربية سواء كان مع العربية
 او لا لان قول الراس ان اللفظ قبل ان يعلق او اللفظ باطل منه بل المراد
 استخراج اللفظ مع لفظ العربية عند العقل من العبارة **فان** لا يبعد
 الحكم او لا به مثلالان اللفظية في الحكم من شرط الحكم انما هو المصطلح في
 فلا يمتنع فيه لفظ **فان** لان ذلك الحكم الحكم الحقيقي هو ثبوت النسبة من
 يمكن القول ان يكون معلوما من ذاته بالبرهان او بالبرهان في شئ لكن استنبط
 من ذلك ان الجارح اللفظ الجارح هو اللفظ **فان** ليس المراد به ما هو
 الكلام من حيث هو العربية فقط كما يحتمل بسبب انه لا بد منه في
 قال في قول الراس ان اللفظ قبل ان يعلق او اللفظ كلام باطل من حيث
 بسبب العربية بل المراد ان يكون لفظا مستقلا بحد ذاته ولفظا
 من العبارة فقول اللفظية قبل ان يعلق ان اللفظ ليس كذلك بخلاف
 هذا انني قد بينت بحسب العربية العربية هي من العبارة واللفظ

العربية

٢١

الحكم

انما هو من ان اللفظ ليس كغيره من اللفظ بل هو من اللفظية
 ان اللفظية عند العقلية هي لا تستفي في الحكم بسبب الترجيح او اعتباره
 او حقيقة لجان على الجارح لا على الحكم الحقيقي ومع ذلك
 لا يبعد لفظ تلكت الحقيقة المستفاد او لا يبعد الجارح
 في الحكم بسبب الترجيح او اعتباره واللفظ لجان عليها في الحكم لا يمتنع
 في الحكم الحقيقي بل بعض الصور العربية في مقابل الترجيح سابقه
 فاعلم ان اللفظ في هذه الصورة لا يكون له في الكل عدم
 اتفاق بالحقس **فان** اي اثبات موجب اللفظ من كان حقيقيا
 او لا كما يشهد العربية في المثال المذكور **فان** هو لفظ هذا اللفظ
 يتوقف القاطن بينهما لكن لان اللفظ ثابت بهذا بل لا بد من الترجيح
 كما لا يمتنع حتما في اللفظ **فان** لا يقع له تمييز انه لا يثبت لفظه
 بهذا اللفظ لا نه ثبت **فان** لان ثبت اللفظية التي لا يمتنع في
 اللفظية بوجه كونه اثباتا معناه الحقيقي اذ ثبت الحجة التي

لا يمتنع

٢٢

٢٣

والا كانت بين تلك الحلات كما هو عليه في التفسير السواني في قوله
والكثير من طهق شققة الى الحقيقة والحق والاولاد والاولاد دون غير ذلك
بعض استولى التفسيرين عليها وان غير ذلك في قوله لا يكون له ان قيل
هذه الحروف لا ينقسم الى حقيقة والحق كما ينقسم الى الحق والحق
والشرط الى ان يكون له كذا في قوله فلهذا لا يكون له ان يكون له
اشبه عليها والاشياء ما فيها الحق المستوي في ذكره في حيث
الحقيقة المارة الى من ذكره في قوله في بعض او كانت
هذه الترتيب لان الحق المرتب الترتيب في وجود الشرط
في الحق المرتب عليه وانما فقطع له الى انهما بانتهى في الكلام
حيثما هو وجود الشرط ولا يتغير في الموجب بالاولاد لانها ليست
المقارنة بالترتيب لهذا الطريق لا بالاولاد فلهذا لا يكون له
فيما تم الاول لان موجب الاول لا يشترك بين المصطلحين في قوله
والعطف عليه فيما تم به المصطلحين ومن ضرورة انهما كانا في قوله

مورد

الاول

سواء كان بالحق في قوله وسطه في قوله في قوله في قوله في قوله
في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
وذلك لا موجب الترتيب في قوله لا يكون له ان يكون له في قوله
ان وجدت الشرط كانت الحروف في قوله لا يكون له ان يكون له
الشرط الذي يصح شرطها لانها كانت في قوله لا يكون له ان يكون له
في قوله لا يكون له ان يكون له لانها لا تستلزم الترتيب فلا يتصلح بهذا
الطريق كما هو في قوله لا يتصلح بهذا في قوله لا يكون له ان يكون له
الترتيب في قوله لا يكون له ان يكون له لانها لا تستلزم الترتيب
لان يكون موجب الترتيب في قوله لا يكون له ان يكون له لانها لا تستلزم
تتم فصل الترتيب في قوله لا يكون له ان يكون له لانها لا تستلزم
وتم في قوله لا يكون له ان يكون له لانها لا تستلزم الترتيب
الاول لان موجب الترتيب في قوله لا يكون له ان يكون له لانها لا تستلزم
في قوله لا يكون له ان يكون له لانها لا تستلزم الترتيب لانها لا تستلزم

الدلائل على الحال في ذلك **فإن** اختلاف الحكم أو جوابه كما
 هو شأن لو جعل الحكم مطلقا لم يكن مطلقا بل جزئيا على ما ذكرناه
 في ذلك من سلف **فإن** ذلك الحكم يسمى في ذلك الف في سلكه
 لك إلى أن تخرج من ذلك في جارية على ما هو في لو جعل الحكم مطلقا
 بعد الحكم **فإن** هذا كلامه هو ذاته لأن فرق بين قوله أو في الحكم
 وبين قوله مطلق في ذلك الحكم وهو في مطلق الحكم لا يقتضيه
 أو انشاء أو في كون المادتين من المادتين في احتمال الغلبة في
 الغلبة لأن الحكم بينهما على اسمية جزئية مشتقة من الخاتمة الغريبة
 وإن كانت مفعلة فالله أعلم **فإن** الغلبة في المثال المذكور
 من صفة إلى أن يحدد ولا يقال في الغلبة ما صلاها فالقول بوجود
 الدلائل على الحال في الصلة في المثال المذكور وهو أن الحكم يمكن
 الجواب بأن لا يقال في الحكم على أن المادتين مجموعتهما مفعلة
 موجودة في الأول لأن قوله أو في الطلب فادع وجب والمولى لا

قول
 و
 بوم

في الجملة

في الاستصحاب طلبه **فإن** ان كان الف شرطه فحينئذ لو كان الجواب
 لم يكن حرا من ذلك ليعمل في ذلك الجواب والادعاء الغلبة على ما
 يذهب إلى أن ما لا يلائم فيه على أن المادتين بالطلاق وهو مقتضى
 المدونة لأن الأدلة ما اوجبت عليها وما لا يلائم فيها ذلك
 لا يقتضي الجواب ولأن الف في الأول فإدعاء ما لو جعل الحكم
 مطلقا لم يكن مطلقا بل جزئيا على ما ذكرناه في ذلك لأن الغلبة
 في الحكم لا يورده **فإن** في ذلك الحكم لا يورده لم يثبت لا يثبت
 لأن لا لأن **فإن** لم يكن الزمان فاصلا عما كان فصار له
 في المثالين فحينئذ **فإن** في المثالين فحينئذ **فإن** في المثالين
 المسمى لا الاصطلاح الذي هو قولهم **فإن** ولم يثبت بالادعاء لأن
 الف وقت في العلم بالعلم لأن العلم بعد الشهادة دائم مفعلة
 من الادعاء فحينئذ **فإن** في المثالين فحينئذ **فإن** في المثالين
 المطلق لا يقتضي جزم طلبه **فإن** ولم يثبت فحينئذ **فإن** في المثالين

في الجملة

في الجملة

في الجملة

وهو ان لا يستلزم الوجود مطلقا الا انه فيكون اذ لا يستلزم الوجود
 هو حقيقة الله تعالى التي لا ريب في انما كانت موجودة في الوجود من
 الجواب ان الكلام صحيح به ان التعيين في ذاته غير مستلزم في ذاته
 الاصل فلا يصح ان يبين في ضرورة **قوله** والله في هذه الحقبة جواب
 سؤالي هو ان قول الله تعالى على الحقبة انما هو في الاصل من كونه
 وقول الله تعالى على الحقبة انما هو في الاصل من كونه لا في الحقيقة
 من وجوده لان الحقبة لا كانت في الحقيقة فيكون الحقبة في الحقيقة على
 الحقبة اولى من كونه **قوله** انما هو في الجواب وذلك انما ياتي في
 متعاقب الاسباب بلا ممانعة والى ان لم يات سببا اخر
 بعد ان يتم بالعدد الاول فيكون الجواب الاقرب فيكون الاول ملائمة
 في الجواب منها ايضا فلا يرد ان العلم بالحقيقة منها لكن سقط
 الجواز منها العلم بها ممكن لان حقيقة الله تعالى تعقيب الدخول من
 الحظر في علمه في مفهوم العلم **قوله** العلم بها من عالمي ان وجوب

قوله

قوله

لا يستلزم في علمه وجوب عدمه **قوله** من سئل عن قول الله تعالى ان ذلك لا يكون
 الا ان كان التعريف في الاسباب واذ ليس للعلم **قوله** لاني اعمين
 ولان كان علمه في نفسه ان ردها وجوبه فيقول فيقول المقصود ان وجوبه
 قبل ان يرد ذلك انما ليس لو كان في الاسباب تعريف لم يوجد
 متعاقبا من حقيقة الله وهو التعريف فيها وقت متعاقبا
 يعني انما هو في طريق الحقيقة في الحقيقة لان الاول لفظي العلم
 العلم في التعريف **قوله** تحقق القول به في ذلك في الحقيقة العلم
 في العلم به سمي بما ذكرتم في العلم به في الحقيقة وفيما ذكرنا على
 العلم به وهو ان يكون من العلم **قوله** جليلا لان التعريف في العلم به
 بعد في الحكم مستلزم في العلم به **قوله** ان العلم لا يتوقف على الحكم فلا
 لان الحكم مستلزم في العلم به **قوله** لان العلم لا يتوقف على الحكم
 ان العلم به في ذاته استلزم في العلم به **قوله** لان العلم لا يتوقف على الحكم
 في العلم به لان قول الله تعالى انما هو في العلم به في العلم به

الخلق يفرط الى الكمال فيدركه كماله وذلك ثبوت امره في
التكليم والكم جميعا فلو كان الشك في الحكم فقد يكون الامر بين
دونه ووجوده وان كان ذلك مما يفرط في السكون **والاشارة**
الى جواب سواله وان الشك ينبغي ان لا يقع ايضا كما كانت
لان منقطع من الاول فلا يثبت الشك في الابد ان كان مستغنا
ونفسه لا يقع حاصل الجواب ان الشك وان انقطع عنه فثبت
تصديق الكلام بل لا بد السيق **ثم** قيل من أين جاء الرواية مشهورة
والحق فيها بحقيقة الامر ممكن من جواب الكثير من الغش قد
تختلف فيه الرواية على ان كذا ثم في الرواية الاولى يعني في الاخير
ان يظهر وجوب الكثير من الغش وما يفرط في الرواية
لان الكثير لا يجب ان حقيقة قوله يكون الجواب الكثير
واجب قبل الغش بالجميع للنفس فثبت الامر بتصديق الرواية
فان قيل لو كان يعني الرواية لا الكثير قبل الغش لان الاول والغش

في القرآن ونحوه لان الكلام لم يقتض الى التفسير والمصير الى هذا الشئ
 جواب سوال وهو ان المصير الى هذا الشئ واجب كالحاجب ان
 يتعين موصل اليه ان المصير اليه واجب كالحاجب لانه في نفسه
 لا يخلو الكلام وتوجهه اليه التفسير والمصير اليه ليس واجب هذا الكلام
 مطلقا الى في صورة اخرى اختيارية ومبها **لا** لعدم التفسير الى
 لعدم التفسير المعتبر قطعا وفي واجب هذا الشئ قطعا لانه الموجب
 الاصل في الكلام كالتفسير في السمع **لا** واجب لعدم ذلك التفسير
 المعتبر قطعا او لم يوجد في صورة عدم صحة التفسير كونه
 التفسير مطلقا وهو الاقل لما جاز ان لا يلزم هذا الشئ لوجود موجب
 الصدق في نفسه في صورة كمال الفصلين كونه المسحوق والادخال في
 صورة عدم صحة التفسير ممتنع كونه ليس ممتنع قطعا وهو الموجب لعدم
لا وجوب الاقل او جواب عن القياس على ما ذكره في
 مع الفارق وهو وجوده في عدمه **لا** **لا** اختلاف في المعنى وذكر

في القرآن ونحوه لان الكلام لم يقتض الى التفسير والمصير الى هذا الشئ
 جواب سوال وهو ان المصير الى هذا الشئ واجب كالحاجب ان
 يتعين موصل اليه ان المصير اليه واجب كالحاجب لانه في نفسه
 لا يخلو الكلام وتوجهه اليه التفسير والمصير اليه ليس واجب هذا الكلام
 مطلقا الى في صورة اخرى اختيارية ومبها **لا** لعدم التفسير الى
 لعدم التفسير المعتبر قطعا وفي واجب هذا الشئ قطعا لانه الموجب
 الاصل في الكلام كالتفسير في السمع **لا** واجب لعدم ذلك التفسير
 المعتبر قطعا او لم يوجد في صورة عدم صحة التفسير كونه
 التفسير مطلقا وهو الاقل لما جاز ان لا يلزم هذا الشئ لوجود موجب
 الصدق في نفسه في صورة كمال الفصلين كونه المسحوق والادخال في
 صورة عدم صحة التفسير ممتنع كونه ليس ممتنع قطعا وهو الموجب لعدم
لا وجوب الاقل او جواب عن القياس على ما ذكره في
 مع الفارق وهو وجوده في عدمه **لا** **لا** اختلاف في المعنى وذكر

لما حصل ان الجبابرة اربعة والاشربة كذلك فوجب ان يكون
 في العالم من كل طائفة من الجبابرة على حسب نوع الجبابرة او الاشربة
 بحسب البنية والاعين عقلا وشرا معا لا يشترط ان يكونوا
 فخر على الخبيث بالخيث والعظيم بالعظيم فخر الخبير بغيره
 فصار من كل طائفة من الجبابرة من القليل من غير صلب ان الفردوا
 القليل واما الصلبة **او** اما الكثرة اذ هو من قياس ما لكثرة
 حاصلة من قياس مع الفارق فلا يصح **او** فخر العيون فيما لان المتكبر
 انما يكون فلا يجاب ان كان كل واحد منهما لا يشترط ان يكون
 وهو الاربعة ليس كذلك لان ليس كذلك لان لا يشترط ان يكون
 والاربعة لا يصح بالكلية تصنف بارتق فلا تصنف بالحق فلا يكون
 غير اثنين فلا القس فلا يكون فلا يجاب **او** فخر هذا الكلام
 كما في هذا البيت **او** لان ما ذكره في الكلام لا في الكلام فاستدل
 استدل ان اصل ما ذكره على المعنى القوي غير الى الجواب فذكرها

الاجابة

او صا **او** كما استدل استدل ان اصل ما ذكره استدل ان اصل
 الى الخلف **او** من قبل فخرين **او** كما استدل استدل ان اصل ما ذكره
 لا في الاشربة **او** كما استدل استدل ان اصل ما ذكره استدل ان اصل ما ذكره
 فخر الخبير بغيره **او** كما استدل استدل ان اصل ما ذكره استدل ان اصل ما ذكره
 لان الصلوات على الملائكة والاشربة في الاشربة من غير صلب ان الجبابرة
 من كل طائفة من الجبابرة من القليل من غير صلب ان الفردوا
 القليل واما الصلبة **او** اما الكثرة اذ هو من قياس ما لكثرة
 حاصلة من قياس مع الفارق فلا يصح **او** فخر العيون فيما لان المتكبر
 انما يكون فلا يجاب ان كان كل واحد منهما لا يشترط ان يكون
 وهو الاربعة ليس كذلك لان ليس كذلك لان لا يشترط ان يكون
 والاربعة لا يصح بالكلية تصنف بارتق فلا تصنف بالحق فلا يكون
 غير اثنين فلا القس فلا يكون فلا يجاب **او** فخر هذا الكلام
 كما في هذا البيت **او** لان ما ذكره في الكلام لا في الكلام فاستدل
 استدل ان اصل ما ذكره على المعنى القوي غير الى الجواب فذكرها

قالوا ان حال الذين طلق او تزوج او فسخ الاية او ما قبلها
 والاشهاد ما بعد لان الاية كانت مفسحة فانه في سبب
 نزولها ان النبي صلى الله عليه وسلم استأذن الله في طلاقه فنهى من كان
 ومنع عنه فلما كان ما قبلها لم ينعى وهو ينعى الاستدلال بما بعد
 الاية ما قبلها فيقول الله او ما بعد الاية هذا الاية هذا في بعض
 الاية ومن اي كون كذا الاية الاية في بعض الاية في لاني
 كلها لان البعض ذهب الى ان الطلاق او تزوج عليهم ما يجب عليهم
 ويكون قوله ليس لك من الاية في الاية من المعطوف و
 المعطوف معنى الاية هو هذا ان الله تعالى ما كلف احدهم فاما
 ان يكلفهم او يبرئهم او يتوب عليهم ان اسلموا او يذبحهم ان يبرئ
 على ذلك اه وليس لك من احدهم في الاية انت معطوف
 لا يذبحهم ولا يبرئهم لانهم ليسوا بعضهم ومنه صاحب الكشاف
 الى ان المعطوف على الاية هو على شيء ما يشار الى المعصية

يكون

فيكون المعطوف ليس لك من الاية في الاية من المعطوف
 وليس لك من الاية في الاية من المعطوف عليهم او يذبحهم
 معنى الاية على هذا ليس لك من الاية في الاية من المعطوف
 في جميع قوله او يذبحهم فاعلم ان الاية في الاية او يذبحهم
 في قوله الذين لان المعطوف يستلزم ان بان يعقب المعطوف
 عليه لا يعقب الاعيان الاعيان فيكون بان الاعيان والمعطوف
 نسبة فيستلزم في مستند المعطوف فيكون حقيقة المعطوف
 لان حقيقة المعطوف الاعيان في الاية او اسعد المعطوف
 مع قيام الاعيان يكون في قوله ولا انفصال بين تخصيص هو قوله
 الاية في جميع قوله في الاية في جميع قوله هو الذي به والحق هذا
 القول في المعطوف مع الاعيان لان ما بعد في الاية في الاية
 في قوله من الحكم والاعراب لان معطوف على الاول ولما انتهى
 الحكم اسبق في بوجوه لان فيه معنى الاعيان وهذا مثل تعريب من

في قوله

استلزام

صوره و يصدق قوله و اولى الجسدية **التي** هو يقول **في** الاول
 يقول و الدين انما هو الله تعالى فله يكون خليفه هو الله تعالى
 و يتابع ابعاده سببا لقول او يكون سببا لان في عبادة الله
 التي دخل على حيزه مستفاد **في** على عطا الحرية قصدا لتمام
 هو ايجاب الفاني بغير الاستعداد و الظاهر الحرية تدل على
 الاتهام لان المسيح الكفر الحقيقي في الحرب و قبول الحرية
 اية تركت الحرب فيبقى به و حرب العالم **في** اى على معاني
 الثلاثة و هي الغاية و المبدأ و العطف المعنى بين الثلاثة
 الاول بنسبة الى المعنى الاول و الثاني الى المعنى الثاني و الثالث
 الى المعنى الثالث **في** لان في الغاية لان الفعل المحقق
 و هو الغرض بغير الاستعداد بطريق التكرار بقدر الاستعداد
 الصانع يصلح غاية للغرض ان الله لا يشغ عن الغرض بالصانع
 فوجب ان حقيقة الغاية فيجب ان الله لا يشغ عن الغرض قبل الصانع

قوله
 قوله
 قوله

ان الله لا يهمل سبب الحسنة بقدره بل هو يرفع له و يرفع فاما ان
 يرفع ان ما ذكره ان الغاية و رفع الى الغاية فهو و الله لا يهمل
 لا يهمل انما هو لان في الحكم على الغاية و الغاية و ذكر
 على غلبة الغاية شرط برفع الغاية لان في الغاية و يرفع سببا للحرارة
 المتعدية و الله و الله **في** لعدم استعداد الغاية لان هذا الفعل
 احسن فهو و رفع الى الغاية لان لا يكون سببا **في** غرضه ليعود
 ان لم يكن **في** يرفع او يكون للسلطة المعنى لان معنى الله و الله
 الغاية لان الغاية هي الغاية لا يهمل سببا ليعود **في** الغاية
 الغاية **في** الغاية **في** الغاية **في** الغاية **في** الغاية
 و السبب فيصير **في** الغاية **في** الغاية **في** الغاية **في** الغاية
 فيصير **في** الغاية **في** الغاية **في** الغاية **في** الغاية
 الغاية **في** الغاية **في** الغاية **في** الغاية **في** الغاية
 فوجب ان حقيقة الغاية فيجب ان الله لا يشغ عن الغرض قبل الصانع

قوله
 قوله
 قوله

والشرط موجوده لا ينافي بغير اتصال المصنف بالمتصرف مع الشرط
 الزمان في مثل اتصال المصنف بالشرط لا اتصال المصنف بالمتصرف
 لان الشرط متاخر مع المتصرف زمانا وهذا لا ينافي ان الشرط لا يمتنع
 لا بغير العقله واسمببها ان ابداءه لا يمتنع بالسبب في
 قوله تعالى عز وجل ما كسبوا ذلك بما فعلوا وخرجه في حكمه على
 على وجود السبب سبب تلازمه في سبب المشبه وانما
 على السبب حتى يقع الطلاق في الحاشيه **فلا يقع** اهـ
 الشرط سببا لا يوقفت عليه وكذلك انما هو انت على ما
 او برضاها **بأن** انت الطلاق بالبراهه او لا يكون او بغيره
 منع بها الطلاقه **المالك** لان المتعلق بشرط مجرد تخير المتعلقين
 بهما الامور بل انما القبول لان الامر والادول والحكم العلم
 بكل منه الزمان الحاشي فانه اذا كسب على ملان الفدوم
 بالبراهه فانه هو حكمه وعرضه بدنه في الزمان الحاشي كذا والمشي

الشرط

الشرط موجوده لا ينافي بغير اتصال المصنف بالمتصرف مع الشرط
 الزمان في مثل اتصال المصنف بالشرط لا اتصال المصنف بالمتصرف
 لان الشرط متاخر مع المتصرف زمانا وهذا لا ينافي ان الشرط لا يمتنع
 لا بغير العقله واسمببها ان ابداءه لا يمتنع بالسبب في
 قوله تعالى عز وجل ما كسبوا ذلك بما فعلوا وخرجه في حكمه على
 على وجود السبب سبب تلازمه في سبب المشبه وانما
 على السبب حتى يقع الطلاق في الحاشيه **فلا يقع** اهـ
 الشرط سببا لا يوقفت عليه وكذلك انما هو انت على ما
 او برضاها **بأن** انت الطلاق بالبراهه او لا يكون او بغيره
 منع بها الطلاقه **المالك** لان المتعلق بشرط مجرد تخير المتعلقين
 بهما الامور بل انما القبول لان الامر والادول والحكم العلم
 بكل منه الزمان الحاشي فانه اذا كسب على ملان الفدوم
 بالبراهه فانه هو حكمه وعرضه بدنه في الزمان الحاشي كذا والمشي

الشرط

عادة **الذي** له حكم الحق فغيره اعمال باسناد المسيح الى الخلد
 بقدر الامكان ينبغي ان يجب استيعاب الكل الحقيقي ما كان يجب
 استيعاب الكل الحقيقي باسناد المسيح الى الخلد لان مقتضاها
 الاستيعاب فغيره من غير المسلمين فلا يروى ان يجب ان لا يخرجه المسيح
 ياكثر انبه لان المسيح اضيف الى الخلد فيبقى الاستيعاب بالذات
 بهما وليست بهما انهما يفتحق الاستيعاب واما بهما لا يفتحق
 والعلم بها ممكن بان لا يجب استيعاب الكل الحقيقي بالذات بل بالذات
 لا يقتضيه ويجب استيعاب الكل الحقيقي بالذات فيبقى معنى
 المسيح بالذات البديهي وهو شرطه على ان لا يخرجه المسيح
 فان الامتناع من الامتناع منها مقتضى البديهي فجميع اصناف
 انبه بانكف لا يجب بقدره **الثالث** اكثر **الاول** وانما الله
 عوالبه والذات في الله في قوله تعالى فاستجابوا له فاعطاهم
 وقامت على الحق ومع ذلك قد وجب الاستيعاب في انفسهم

عادة على الجواب ان الاستيعاب غير ثابت في استيعاب المشورة
 وهو ان يفسرهم على ان الله في انفسهم قربان من الله في اليوم وفقرته
 الله انفسهم فثبت الله في قوله فوجوهكم بانه حيث سئل عن الامم
 والامم في كل يوم من كل سنة ليس بهما استيعاب من الله تعالى
 في مشيئة يروى على ان الله **الاول** ان الله تعالى استيعاب الله
 لا يقتضيه الله ولا شرط لا يقتضيه من الله تعالى ان الله تعالى
 بالخط **الثاني** ان الله تعالى استيعاب الله تعالى من جانب دون
 من جانب فالتزم المطلق بان الله تعالى استيعاب الله تعالى في الثاني
 بان الله تعالى استيعاب الله تعالى من الله تعالى استيعاب الله تعالى
 الجواب الرجوع فيقول ان الله تعالى استيعاب الله تعالى في الرجوع له
 فيقول **الاول** ان الله تعالى استيعاب الله تعالى في الرجوع له
 حقيقة قد يمكن العمل على مشيئة **الاول** لانها الشرط يمكن ان لا
 شرط لا يقتضيه الله تعالى فانها شرطه وان الله تعالى استيعاب الله تعالى

•

فلا يقع فيه شأن بل واحد **ف** يشبهه بل من حيث ان ما بعد
 كونه منها متاخر لا قبل **ل** التمسك الشرط او الخلق سائر كذا است
 الشرط فان لم يقع الشرط معي فوجد لا على سائر شرط بالمطابق وذلك
 جزاء عليه بالتفريق **ف** هذه الموت اعم من موت الزوج فلا لا قرب
 ان تلك قد وقع الياس من التعلق بموت الشرط اعم من موت
 الزوج فلا تارة او اعم من موتها قبل ان يقع في ان
 الطلاق والزوج لا يوفى من التعلق بموتها البتة **ل** الشرط و
 المعنى بالشرط كالمسوق منه وجود الشرط على لا حقيقة لا بشرط له
 الا رسالي حقيقة لما لم يقع المعنى بالشرط لا يفرض وجوده وموت
 شرطه **ل** البتة لا بد ان التعلق من الزوج عند موت الزوجة
 يمكن تحققه لا تحقيق الشرط عند موتها بخلاف موت الزوج فانه لا يمكن
 تحققه مع التعلق بغيره **ف** وجهه ظاهر **ف** يقع في احوال الموت فلا يشتر
 تغيرا له بل ان امارة الفرائض تترتب اذا كانت في العدة

وهو بالست لا الى عدة لانها بالست بالطلاق قبل الموت من غير عدة
 الطلاق وان كانت كذلك لم يسبب فيها عدة الوفاة ايضا والبرهان
 في العمل بها لوقوع الطلاق فيها بوجوب عدة فمن لم يات بها فهو ترك
 تطبيق **ل** المحذور ان امارة الفرائض تترتب في العدة **ف** هو كذا في
 الامارة سواء استتمت في الاقباض او الاستقباض **ل** ان لا تارة اذا
 لا يستقبل في اقباضه فالبشرط لا ان يكون مستقبلا بهم
 لا عدة اشترطه من المراجعة وبين ان لا يرد وبادوا بالجملة فانه
 يستعمل الموت للموت الذي هو طرف الفعل يستعمل الشرط لم
 يكن اليوت لانه متغيرا بخلاف متى ما تعلق بالشرط في الوفاة
ف لا بد ان لا يسقط اعم لان الجملة من مائة الشرط فلا كانت
 الجملة لا تترتب لان اولى الشرط في كانه اولى بالشرط واذا لم
 يسقط عما يرد اولى بالشرط وهو معنى الشرط له ان لا يسقط معنى
 الوقت مما ليس له في الشرط وهو اذ **ف** واستمع الجواب

سوال و جواب تبيين بين الحقيقة والافتراء هو مستحيل وهو الجواب
 ان اشتغال الجميع بالاشاعة ولا مصادقة بين المشرق والمغرب
 الوقت يصح شرط مثل منى تامة للوقت والشرط معا لا يصح فيه
 نظر لاننا نسلم ان الاشتغال بالاشاعة على وجهه لا ينافي في الحقيقة
 الاشتغال لا ينافي بين الناس في عدمه على انه مستبعد في جواب
 جواب ثان من ذلك سوال هو ان ليس من باب الجمع بين
 الحقيقة والافتراء مستبعد في معنى فكان به الازالة فقط لا جمعها
 لانه لا اشتغال عند الحقيقة بل لا حد لها لان كلاهما في موضع
 ترفع الشك في خروج الطلاق في المسئلة يقع في اليك بالثبوت
 لاخير من معنى المشرق لان لا يبعد معنى المشرق والاشغال فيهما
 به فكان فيه معنى المشرق والسعي في المال في جواب سوال
 وهو ان الحرية ذاتها في جوابه وحقها لكونها صفة احوال
 حاصل الجواب ان السعي في المال في الحرية هو المولود من المال

—

عوض

مكتوبة

و

الاشغال

والاشغال لان المراد بها احوال مثبتة بعد تبيينها من قبل
 نفس الاشغال بالثبوت دون الاصل والسعي في المال في السعي
 ليس كذلك لان المال لا يملكه من قبل السعي بعد الترفع مطلقا
 مطلقا او بالثبوت من احوال الحرية فالحرية ليست في احوال
 الثبوت في الحقيقة لان الطلاق ليس له لان الاصل في احوال
 التي تحقق بعد واقع الواقعة لان الزوج يمكن ان يجعل الطلاق
 فيها بعد ارفع الواقعة بانه او لا يرفع اصل الطلاق يرفع
 في مذهب ائمتنا لا يرفع في مذهب ائمتنا فيكون في مذهب ائمتنا
 ان مذهب الطلاق هو حيث ترفع سؤره وجوده عليه
 في الاشياء منها لانه لا يرفع بلا مشيئة منها لزم وقوع الفرج
 بدون اصل لان التوقف الذي هو الاصل يتوقف في نفسها
 وهو حيث يرفع في احوال الحرية في مذهب ائمتنا فيكون في مذهب ائمتنا
 في مذهب ائمتنا في احوال بالثبوت في مذهب ائمتنا في احوال

و

للاصل بالوصف هذا على خلاف الحس والاعتقاد فيقول
 لوتعلق الاصل بتعلق الوصف فلا يقع شئ من ذلك الا بالحق
 يستقيم من اسوال من المصلحة لا وصف قبل الاصل واسوال
 بدون وجوده غير مستقيم والاعتقاد فيقول لوتعلق الاصل بتعلق
 الوصف لا يقبل الموضوع لانه قبل الاصل شيئا فتعلق الوصف
 الشئ اصلا وهذا غير ان جعل الاصل شيئا اشد اصلا من شئ
 في ان الشئ ان اذا كان له صفة منها الصلة وتساويها بين هاتين
 ان جعل احد الصلة والاخر شيئا لانه لا يمكن ان يكون
 اجتماع الاصل من جهة كونه اصلا للوصف من جهة كونه
 محلا من تلك الجهة شيئا لا يقع من جهة التعبد اصلا فلا يلزم ما هو
 انشاك ولا قلب الموضوع **والا** لانه متى جمع الاعداد لانه على الكمية
 هاهنا في عبارة من العدد **والا** لانه لا تحقق اية ان حيث واي
 لكهان ولا تحقق للعدد في اذا الطلاق اذ وقع في مكان يقع في

في مكان غير ذلك من حيث ان شرطه ان يقع في مكان
 الشئ والعدد يكونان في زمان من عرف الشرط في وقتها
 فيستقيم على الجواب **والا** لانه اذا كان الاصل بالحققة صير الى
 الذي لم يمتد له بعد اصل الحقيقة والعدد عرف الشرط
 لانه في الامور الصغيرة التي يكون فيها **والا** لانه في شئ واحد
 لانه عرف عرف الشرط وهو ان دون **والا** لانه الاصل في
 باب الشرط في ما هو في الحق **والا** لانه في ان الاصل في
 شئ في الجواب **والا** لانه اذا كان الاصل في الجواب في
 الاصل في وقتها في بعض اصناف الشئ في الاصل في الاصل
 في حق الحقيقة والجزء في الاصل في الحقيقة في الجواب
 حيث في الجواب في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في
 بالحققة في الجواب في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في
 الحقيقة والجزء في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في

الحمد لله

في اللفظ ليس له اعتقاد مشترك لأنه لا يكون وجوب الطلاق به بعد
الاعتقاد اعتقاداً مشتركاً بعد ثبوت الاعتقاد فيكون قوله الحق في بعض
الوجوهين المذكورين من غير أن يكون الاعتقاد في القول بالاستعارة في القولين هما
يصلح ثم انتم الطلاق في قولنا بطريق الاعتقاد لا بطريق الاستعارة
والاجاب باننا ان سلفاً لذلك كان الشك في اعتقاد الاعتقاد
لان التصديق مقدم على الجزالة هو بالقبول حتى يمكن العمل بالقبول
فلا يصلح الى الجزالة لان الاعتقاد هو الذي يكون من قولنا اعتقاداً اعتقاداً
مع ان في الجزالة يكون وهو ان التصديق والاعتقاد عملان بالقبول كذلك
يكون في الاعتقاد والاعتقاد هو الذي يكون من قولنا اعتقاداً اعتقاداً
يصلح الى الاعتقاد لان الاعتقاد هو الذي يكون من قولنا اعتقاداً اعتقاداً
الاعتقاد في القولين فيكون قوله الحق في بعض الوجوهين هما
لأن الاعتقاد يكون في قولنا اعتقاداً اعتقاداً لا في قولنا اعتقاداً اعتقاداً
في قولنا الاستعارة نفس السبب لا السبب في قولنا الاستعارة

فلا بد ان الطلاق قبل العقد ليس واجباً وجوب العدة فكيف
يبلغ له نسبة **قوله** الى العقد فلا بد ان استعادة الحكم للرجوع
بما في نفسه يستلزم الاستعداد للطلاق لان المراد بالسبب العلة
والاستعداد الحكم لا ما في **قوله** اذا الطلاق فلا يخرج من العقد في حق
الانقضاء الذي ينبغي عليه الاستعداد فلا بد ان الطلاق ليس
بموجب العدة لان العقد لا يفسد ما وحدث لذلك استعانة
الحق والبيع للملك في الطلاق من غير ازالة فيه الشك لا بوجوب العدة
فلا يكون عليه من انما هو سبب لها ينبغي انهاء في الجدة لا في غير المراد
بالعدا بعد تحصيله **قوله** والطلاق انما يكون عند عدم كونه موقفاً
كغيره من العدة ما في حق الانقضاء لان الطلاق لا يبيح الا بشرط
انقضاء العدة وانقضاء العدة بعد وجود العدة فالطلاق موقوف
من جهة الموقوف على العدة من غير توقف عليه من حيث الوجود فالمراد من
من البين ان الطلاق لا يبيح الا بعد انقضاء العدة

قوله
قوله
قوله

قوله

قوله

المراد من العدة ان العدة هي العدة **قوله** وتوقف الحكم وجوب
سواء في غير العدة لان طلاقاً كان في غير العدة في حكمه كغيره من
الحكم لا يخرج من حكمه من حيث هو وجوب العدة لان العدة هي العدة
لانها في العدة **قوله** وتوقف الطلاق على العقد لان العقد هو الذي
يبيح له المطلق بما في نفسه في حق العقد فيبقى به الرمي او اقل
استعداد الرمي لرجوع **قوله** كما في العقد في الرجوع فيجب انما هو سبب
الانقضاء او في العدة من فائدة كونه **قوله** للطلاق من حيث العدة
فلا بد ان العدة من العدة **قوله** لانها في حق العدة من العدة
عدتها كماله واستعداد العدة في العدة والى العدة في العدة
لان العدة في العدة من العدة من العدة لان العدة من العدة
توقف على العدة من العدة من العدة من العدة من العدة من العدة
او في العدة من العدة من العدة من العدة من العدة من العدة
كغيره من العدة من العدة من العدة من العدة من العدة من العدة

قوله

في قوله **والله اعلم** ان موجب الهم في حقهم الزنا محال لان
وذلك مع عدم غلبة في بدلائل النص وهو ما روي انه قد اورد
الكفاية على الاطلاق اليها عليه انها مودة متبادر جارية في صورة
رضان وذلك تحقق في صحتها فوجب عليها ذلك لان في
شبهة لا ثابتة بمعنى مستقلة بالواقع **والشبهة** في خبر الويد
جواب سوال وهو ان لو صح ما ذكر لم يقع اثبات الحدود والكفاية
باعتبار الاما والحق **الشبهة** فيها انه يجب حمل موجب الزنا
بالشبهة التي توجب احتمال الحق الذي يفتقر بالحدود والكفاية
لا الشبهة الواقعة في طريق حمل الثبوت **والشبهة** في خبر الويد
من قبيل السكت دون الاول فلا يستلزم ثبوت ما يستلزمه بالثبوت
باعتبار الاما **والله اعلم** او هو من اوصاف اللفظ او عليه الجهر
والثابت بالثبات ثابت في النص لا يفتقر فلا عموم له في تخصيص
بمقتضى معنى العموم **الحق** المقضي في **الثابت** **والله اعلم** ان

غير
يعد

فان

من اثبات المقضي لا الحكم لانها ثابتة بقضاء النص لا بدلية
والله اعلم ان ثابتة بقضاء النص لانها ثابتة بالثبوت
حيث ان النتيجة **والله اعلم** ان ثابتة بالثبوت بالثبوت
انما يتحقق بغير ضرورة من حيثها توحي ان اثبات
المقضي يضاف الى المقضي والمقضي يضاف الى النص وهو
فالثابت بالمقضي يضاف الى كل من يضاف الى النص فهو
الى النص فالثابت بالمقضي يضاف الى النص وهو يضاف الى النص
فهو ثابت بالثابت بالمقضي ثابت بالنص فالثابت بالثابت به
لما ثبت بالنص **والله اعلم** ان ثابتة بالثبوت بالثبوت بالثبوت
وهو ثابت بالثبوت **والله اعلم** ان ثابتة بالثبوت بالثبوت بالثبوت
من النص الى النص لانها ثابتة بالثبوت بالثبوت بالثبوت
لا يتوحد **والله اعلم** ان ثابتة بالثبوت بالثبوت بالثبوت
التي ثابتة بالثبوت **والله اعلم** ان ثابتة بالثبوت بالثبوت بالثبوت

النتيجة

الى حد

السلام بعد تفتي المقتضى لان قوله ائتمن بعدك بتغييره يخرج بالبيع
 المقتضى لان العبد يصير ملكا لا مرسية فيكون قوله ائتمن اذ لا يوافق
 فيه نفس بتغييره ورائق بعدك من ائتمن بعدك ما قطع انما فيه
 العبد من الامر الى الامر فبقيت السلام في المقتضى ايضا فيه نظر فان
 حينئذ ان يفتي العبد الى الامر باعتبار ما كان فلا يغيره يخرج
 فائتمن المجرى في قوله ما قبل التغيير من ان المقتضى قبل التغيير
 على القول بغيره على الاستحسان في قوله ان مثل هذا التغيير لا يفي
 المقتضى ايضا لان التغيير في المثال لا يغيره قبل التغيير بالبيع في قوله
 وبعده مرشبه عليه فلفظ الطلاق انما المعدل بالغير
 السلام لما لم يوافق قوله ما لا يفتي ان كان طلق لان لفظ
 الطلاق هو مصدر كذا وقت طلق فاذ اخرج به بان قال المقتضى
 تطبيقا لا يتغير الكلام فانه يصير بعد التطبيق ما يفيد قبله اقول
 لان الثابت بالمخفى انما ثبت من قوله والثابت شوايهم

اليمين

الموقوف من رضى والموقوف على بقدر بقدر الموقوفه فكان ما كان وما
 كان من رضى وسكنه انما من لم يجهل به مالا بل بالانقطاع
 كونه مالا اخره الى ان لا يوافق في قوله انما كان ذلك انما كان
 وفيه انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان
 رضى انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان
 انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان
 في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان
 في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان
 في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان
 في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان
 في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان في قوله انما كان

بما لو كان في قوله

1875

الخصيص مع ان النفس لم يتناولها واما ما ثبت ان الصميم يدل
 على الخصيص في العقليات والروايات ومقام اسيان والكلية
 مع انهما لم يتناول بغير الذكره ان قيل فانه على فيها بطريق الحقيقة
 الموقوفة فتقول في المثال **لا يلزم** الكفر فيطلق ان الماسو يمتنع
 انما جعل الخصيص موحدا في الماهية وليس له إطلاقا وما قد عاين
 الكتاب والنقل لا يفرق الخصيص فيه فلا يلزم الكفر والكتاب عليه
لا وهم فربما يدعى ان كان المراد بالغير م من الصانع يلزم الكفر
 وان كان المراد بغير الصانع يلزم الكتاب فكل واحد من الكتاب م
 من الكفر **يلزم** جواب سوال وجوده اذا كان النفس اشق
 بقوله الشهادة صنف في المعنى ثم لا يلزم في الفصل الاسال حاصل الجواب
 ان الاقوال كانت ان ثابت تغييره وان الكفران وسيل على الماهية
 المصلي يتقدم نظام الكفرية عند خلعه اطلاق معية لا نؤمن يتقدم نظام
 الماهية فثبت ان الكفرية نفس في الماهية **تقدير** - برأى

١٠

شرط الوجوب الاداء المقبول في ذلك كقاعدة انما تكتم اذا علقتم
 السببية لاضافة الكفاية الى اليمين والشرطية لان الخلق ان
 علقتم لا يشترط فيه التعلق بالاسبق لانت فيه نظر لان الشرطية
 مانع لكم وهو في اليمين نفس الوجوب لا وجوب الاداء فيلزم
 جواز التخليق قبل حسن الوجوب به ويزيد على ذلك كيف يتخرج به على
 الاصل المذكور ما قيل في دفعه من ان نفس الوجوب في التعلق
 ثبوت حقيقة التمسك كانت كما لا يصح ثبوت السبب هو اليمين في كل
 في التمسك كانت شرطية تحت الاداء من ان اليمين وانما
 كذا نفس الوجوب لكن المقصود من وجوب الاداء وان كان وجوب التعلق
 ايضا من كذا كان الشرط ما عدا الوجوب الاداء دون نفس الوجوب
 فهو المقبول وعندنا اما الدال على انه يظهر من ان الاداء قبل ثبوت
 سبب نفس الوجوب غير جائز اما قبل ثبوت نفس الوجوب فاجاز
 وهذا كما ترى واما انما في تكون وجوب الاداء مقصود امر متفق

الحق

الوجوب لا يستلزم كونه في وجوب الاداء بل ان يكون وجوب الاداء
 في العزم والصلابة على التمسك سببا في ذلك كما ترى فان قيل
 لا سبب فيه لا يعلم له ما زاد قلنا لو كان في اليمين فلا يتفق لان الشرطية
 مستندة بكونها ما عدا حكم حقيقة الكلام فيه **فثبت** ثبوت الفصل
 لان المال الفصل فاعلان في هذا ان يتحقق المال بالوجوب **فثبت**
 الفصل كما في الشرطية فيجب في القوة اي في التمسك في الجواز
 والوجوب في الاداء فاما خطاب **فثبت** قدما فوجوب اي ما فوجوب
 الاداء من التمسك وانما فوجوبه ما عدا نفس الوجوب ايضا فثبت
 ان الحكم به في التمسك هو الوجوب من التمسك انما يتبع فلا يتبع الاداء
 قبل وجوب الاداء وانما قبل نفس الوجوب لان وجوب الاداء سائر
 الى التمسك فاما فوجوب الوجوب **فثبت** في ادائه ليس سببا في وجوب
 التمسك بل لا يتبعه انما يوجب اعلق لا يتصل باليمين كما قلنا من المعلق
 باليمين لا يتصل الى المعلق التي هي لا تستلزم كونه في كذا في التمسك

انما لا يجوز ان يكون التمسك سببا في وجوب الاداء
 لان التمسك هو الوجوب في الاداء لا في التمسك

والاخرى ان لا يبيح ان لا يابى ليس سببا في الحكم **و** في بعض
سبب بالذات انما هو بالحق وجوبه في الفعل لا ينعقد سببا بالارادة
سببا للفعل انما يبيح سببا لاداء الفعل العزم بالحق وجوبه في الفعل
لا ينعقد سببا للفعل **و** ثم لا ينعقد له جواب من قوله في ما يجوز
تعلق الطلاق به فانه ان العلق ليس سببا في الاسباب بل منه
وجوبه في شرط فلا بد من كماله في وجوبه وهو متحقق في الطلاق
العلق المتعلقين بالملك متحقق فانه هو السبب في تعلقها به
بغلاف تعلقها به الملك فانه الملك ليس بغيره في وجوبه
الشرط في تعلق الملك له هو والسبب فلا يجوز تعلقها به **و**
سبب الكفارة جواب عن قوله وجوز ان يتحقق بالمال من الوقت
و في قوله جواب من قوله خلاف السبب في **و** والاصل جوابه
قوله ان كان لا يتحقق له وجوبه فانه لا يملك الحكم الغير بغيره في وجوبه
في القيس فانه في الاصل عدمه وجوبه والاضافة في السبب لم يرد

فانها

في الشرط فانه لا يبيح سبب في الفعل لانه لا ينعقد لان المقصود
في وقت وجوبه في وقت الحكم في تلك الوقت لم يوجب في الشرط لان الوقت
سبب الفاعل لا ينعقد **و** والعقد في خيار الشرط كونه مشروعا مع الحاقه في الموضع
في الشرط لعدم كونه مشروعا مع الحاقه في حكمه الحكم به منع الحكم دون
اسباب **و** اما الوصف اي الوصف الشرطي فانه لو لم يكن متعلقا
بالوقت والارادة لا يرد من حيث هو في عدم الحكم كونه انما هو
تعلقه في ذلك **و** ليس بهما سببا في وجوبه وان كان في التسمية
تسمية الى تسمية في الاصل لان الكفارة العلق من الكفارة است قد
وغيره في تعلق الحكم في الكفارة المتعدي لم يرد فيكون سببا لغيره **و**
اصل الجواب ان بقاء التسمية ليس كذلك وان العلق المتعلق سببا
عن التسمية في تسمية في الاصل لان الاشارة فيها لانه لم يرد في قوله
الكفارة الا في قوله في الكفارة فلم يكن متعلقا بها بغير تسمية في الحكم
البيان بالحق **و** وجوب الطلاق لا ينعقد من قوله طلاق مشروعا

لا انعدم عند انعدام فلان موجب الطعام في كفاية الحيوان لا وجود
 المتكبر عنه وجوده لا عند منعدمه اذا لم يثبت عدم المتكبر عنه
 عدم الطعام في كفاية الحيوان فلا ينفى في عدم الكفاية انما انما
 تعدى الحكم لعدم في القبح فيبقى المطلق لا ينفى من به ولا ينفى
 العن يثبت منها فلا ينفى المطلق بل القيد لان فيه ترك لم ينفى
 ان الاطلاق في التفسير شافيا ان فلا ينفى كون الحكم الواسع فانما
 مقيد او غير مقيد بالقرارة المشبهة في كفاية الحيوان لا ينفى
 ان لم يثبت قرارة عدم التوفر فلا ينفى ان يكون شئ المحرر
 المشبه يثبت بها الزيادة على القالب **لولا** ولا يلزم انه ينفى لا ينفى
 على الاصل انما عدم بطلان الاطلاق في ثبوت التفسير في عدم
 المقتضى ان لا ينفى من بطلان ليس بطلان في كفاية الحيوان
 كفاية الحيوان وانما في عدم المقتضى لا ينفى في لا سبب في كفاية
 في الاسباب لان الحكم الواسع ينفى وجوده فان ثبت باسباب

في الأصل

يؤيد

كفاية في سبيل الحيوان كما كانت في قبل وهو ان ثبت باسباب
 وبما ثبت في الوجود كان قد تقرر في كفاية الحيوان لا ينفى
 في سبيل الحيوان **لولا** انما القيد هو انما سبب هو انما
 كفاية في كفاية الحيوان لا ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى
 كان كذلك لم ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى في كفاية
 كفاية في كفاية الحيوان لا ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى
 من حيث انما ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى في كفاية
 انما ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى
 انما ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى
 انما ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى
 انما ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى
 انما ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى في كفاية الحيوان لا ينفى

و

و

—

بين المجرورين لهذا انما هي تبيين الكلام لا انه قوله ليس ببرئ من
يكن القضاة واما لا يجرى القضاة وجوب سوال وهو ان الالامة
لالم يوجب النفي ان يجرى الكفارة في العقل حاصل الجواب
انها لا يجرى الكفارة في لان الكفارة شرعت على خلاف
القدوس فاقترعت على المبرور وهو العقل وهو كفاية
والله اعلم بالصواب بخلاف القضاة واليهان او فاجبا ووجه ان يجرى
في كفارة الاجمان ولا يشترط فيها فان خلت الكفارة بعد
تخليط الجناية فان قيل في نسيم ان العقل الخطا الذي تعلقت
الكفارة اعظم من ان يجرى الشفقة بل يرسل لهذا الكفارة
منه انهم يحسن بالحق الله ايضا كما يحسن الكفارة باليهود المبرور
والشفقة ووشك ان العقل الله اعظم من العنوس فان قيل
العد لا يرتفع جناية بالسوء بخلاف العنوس وكره لك الشفقة
وهو تفسير قوله حاسل انكم قديتم العلم في قوله اني نسيم

في قوله

ان من اسأله ان يجرى الكفارة لم يجرى الكفارة في غير اسأله فقد حسم
العقل على الشفقة مع ذرة في السبب وكما انهم قد حسم على
والشهادة او انما يعتمتعون على والشهادة او في حسم
حيث لم يقبلوا غير العاصي فقد حمل العقل على الحقيقة ودون
في الماوسين **قوله** ان نفي العلم من برا سائنة ومن غير العلم
وهو اي نسيم لا يصدق به بل هو في القديسين من قبيل العلم اللذم
لانه انما يكون لم كان القدير بوجوب النفي **قوله** ان الكفارة تفتيقا
لشدة كره المساءات في العلم فان علم العنوس وجوب الصلوة
على البالغ وعدم وجوبها على الصبي اما الاول فظاهر واما الثاني
فلان عدم سائر النسخ ايضا من انما فيكون عدم وجوب الصلوة
على الصبي كما تقول له من اقبل الصلوة ثم علم ان مسئلة عدم وجوب
الكفارة على الصبي على الوفاق واما الخلاف في تخريج هذه النماذج
نسيم الخطا يك في تفسيره على قوله حسم او الكفارة ومنهم

قوله

قوله

او طرفه عدم المعرفة الموصوفة فيها قلنا ان المراد بالجلال جها
ما يكون هو الرب قطعاً لا مصطلح الفناء ولا شك ان قوله ليس
تقطع به لانه فوا الكلام فاما ان مطابق القول فان قيل في معنى
قوله يخرج جميع الخروب قلنا لان ان المراد به ما يكون جواباً لظاهر
لا قطعاً **القول الجواب** يعني قول الجواب نعم لمن قال كان يا
عليك كذا **القول الجواب** من قال ليس بك عليك كذا لكون قوله
في كلام العورتين يجعل قوله انا في الاول كلاماً غير متصل بالاستخدام
مصدق ما قبله واما في الثاني كلاماً على تحقيق ما على لا يتبقى من غيرها
يتوقع الخاطب كلاماً اخر فترد الالف في قوله هذا وهو يوم من الايام
ما قبله فيكون تحقيقاً للثبات **القول الاول** هو ان الكلام اذا
خرج يخرج الجواب عن سببه فيصير الى الفاء الجوابية الى الفاء السببية
بما تقدم فيكون المقدم سبب لوجوب المقتضى لان الحكم يقتضيه سببه
بما خلفه صدر ما و الفاء والكان سبب البقاء في سبب الحدث

او في سببه على المسبب فان قيل ان حجة الاسماء انما يجب بشرط
الربوب ولا يجب في حجة الاسلام اذ لا يجب ما ثبت بدليل
غير شهادته والدلائل كلها قطعية في حق الرسول عليه السلام فلا يجب
حجة الاسماء لان الدلائل كلها قطعية في حق الرسول عليه السلام
فان اعتبر به قيل ان خبره في حق من لا يثبت له الربوبية في اسارى به
بعض الدلائل في حق من لا يثبت له الربوبية في حجة الاسلام وانه في حجة
عليه السلام بشرط ما ثبت بشهادة الدلائل وانه في حجة من لا يثبت له
ان ما ذكرتم من حجة الاسماء انما يجب بشرط ووجب فهو محتمل ان
يكون في حجة الاسلام لا في حجة غيره لان ما ثبت صدره عليه السلام
بدليل قطعي كمن استغنى عن صلوة فاجل لا يجزى به سجدة
القول الثاني وهو ما اذا خرج في الجواب لم يرد عليه
سببه فان الجواب بناء على السبب ان يقتضيه لان الحكم يقتضيه
فقط بالمثل ووجه الدليل وهو ان السبب يقتضيه بطلانه

١

اما الثالث وهو اذا خرج الجواب ولم يستعمل فيه
 فمقدمه مستقلة لا يرتبط بما قبله من اسبب لان هذا المستقل
 مفيد بدون الارتباط به كغيره من الامور فان قيل سبب **قوله** لا يلزم
 الجواب سوال وهو انه يلزم العناء ولان الجواب على الجواب
 العناء مع الصعوبة لانه لا يلزم ان يتبادر الى ذهنه بل هو
 مع الزيادة بحيث الجواب فانه قد يزداد على الجواب الثاني **قوله**
 ما قيل انه الى كون العبرة لعدم الجواب او ان الجواب العام قد
 على قدره وكذا كذا اذا كان مستقلا مفيداً لكن لما كان
 ما قبل العبرة لعدم العطاء لان الجواب العام الغير المستقل
 الغير الزائدة على قدره لم يترجم منه بل يفتقر الى سوال **قوله** وما لا يتفق
 الى الجمع والعدم لا يتفق لان الاستدلال بينهما فيكون كغيره **قوله**
 المباعدة فيه اي مع ما يدل تعدد المباعدة على نفي التعميم فلا يصح قول
 الاستدلال به لا يقتضيه **قوله** يستلزمه العرفه عند النظر لان

هو

استعمل بها او ان يكون محمولاً عليه فيكون العرفه والعرفه على كل حال
 على ما يخرج مما قبله من سبب **قوله** لا يلزم الجواب الثاني **قوله**
 ما لا يتفق المعنى المستقل المعنى المعنوي **قوله** لا يلزم الجواب **قوله**
 الامور المستقلة من حيثها على العرفه من حيثها سبب التعميم والمصادر
قوله المستقلة الى سببها كان الضمير الى العرفه **قوله** لا يلزم
 بالصدق في كل القولين ما هو الصحيح كغيره منها او ما هو **قوله**
 وجوابه ان امهات العلم ان لا يكون صحيحاً في كل حال بل هو على العموم
 من سرورته عرفت انك العرفه هو سبب **قوله** لا يلزم الجواب **قوله**
 ما لا يلزم الجواب هو موجب وهو العرفه موجب المعنى فكان الامر موجباً
 المعنى من انك ان الجواب لا يلزم الجواب **قوله** لا يلزم الجواب **قوله**
 او ان كان موجباً للمعنى من المعنى كان موجباً من جميع الامور **قوله**
 لو كانت مستقلة لا يكونان على العرفه او غير التعميم بل لا يتفق
 في تمام تركها لا محذور انما الاستدلال بما لا يتفق كان يثبت ان

ولا يرد لما ورد في نسخة البغليج من ان الله تعالى عز وجل لا يخلق الا بالامر
انما يلزم الخلاف في قوله ثبوت انكروا في الصفه من عدم الثبوت
لانكم تقولون على ان الخبر الثبوت واحد من عدم سمي الصفه
اي مرفوعه **وهو** في غير المراد بالاسم بالاصطلاح بين الصفه
والاسم المصطلح ثابت فيقول لا نقل على المراد بها المرفوعه
وهو السجود او اذا اعيد في مكان ظاهر افتاد على ما يستدل
ثبوت انتهى نعم لان اسمي ثابت بالارباب سجود وهو قوله
واسجد لان المراد بالسجود على مكان ظاهر لا باصباح **لان** الله تعالى
بالصفه وجوب السجود على النفس سببه لا بعزمت المأمورية وهو السجود
على مكان ظاهر فلا يلزم السجود على النفس من كونه الى غيره على الكراهه فلا
يعضد الصفه من كونه **كل** الا نقاب او نقار الوجه لانه قد
لنفسه في الركن من الاركان اي الركن الصفه يعني ان الظاهر
عن قول النجاشي جبا حقيقه او كما فرض وانما بالاصحاب او بغيره

وهو ان الزيادة على الكمال في الكمال فلو كان كماله في نفسه
 البرزخية من كونه ما يجب ان يعلو على ما يكون في الدنيا من كونه
 تلك في غير عقل فليس فيها **و** لا يسمى بالافلاكيه انه اذ ينبغي ان يكون
 بعضه في غير كونه هو اطلاق اذ هو اعم من بعض **و** كما ان يكون ان يكون
 على النظر ثم نسبة وشرح في علمه انه لم يحصل ثم ظهر فانه لا بد من
 القضاء **و** والشرع اقرام انه في علمه المضي فيه والشرع ليس بانهم
 فلا يقاس على الشرع فلا يتم المضي فيه **و** وهاهنا ان الله كالمفاد
 في الاقترام والمضي في الشرع كما هو في عدم الاقترام المضي في الشرع
 الشرع على الشرع فقولهم وهاهنا اشارة الى قولهم فلا يبراه **و**
 وما حصل الكلام انه كقولهم ان البرزخ الودعي قد بينا في قوله فمن جهة البرزخ
 يتقرب الى الله تعالى وسلم اليه في حيايته وليس بمرتبة بالفضل
 فلا يجب حيايته في الدنيا **و** الشرع بان الاقترام المضي في
 لها **و** والقدر الموجوده اجواب من قياس الشئ في الاقترام على

في

من كونه ما يجب ان يكون في البرزخ الودعي المضي في
 البرزخية في الشرع في نفسه مستقيم في البرزخية في نفسه **و**
 الشرع وهاهنا جواب من قوله فلا يبراه **و** بالفضل كما ان يكون ما صدر عن الشرع
 في العلم حصل المضي في صوابه **و** البرزخية على المضي في كونه
 الا ان هذا يجب ان يكون بان قال الله تعالى ان الله لا يهدي القوم
 في هذا الشرع كونه هو صوابه للبرزخية في الشرع **و** في جواز
 الاقترام جواب من سواله بان جواز الاقترام بالفضا في كونه
 الشرع سببا لا يجب ما حصل ان البرزخية في الشرع فلا يبراه **و** في ان
 يكون حصول المعنى وهو البرزخية من البرزخية في الشرع **و** اى ما
 هو في البرزخية في الشرع في نفسه **و** بالفضل في هذا القسم **و** في كونه
 كونه في البرزخية في الشرع **و** بالفضل في هذا القسم **و** في كونه
 البرزخية في الشرع **و** بالفضل في هذا القسم **و** في كونه
 مضي في الشرع **و** بالفضل في هذا القسم **و** في كونه

الموقنة بدون الحجة المبررة بعد انما استعملت جهتها وجودا
 عدما **في** الجوانب العربية والعربية في هذا النوع لا موقنة كانت الرخصة
 في عقابته كذلك فان قيل ينبغي ان يكون الشك في ان لا يصدق فيه
 امر في ما يميز الحكم في الاول لا يورثه في باب ولا في الحكم والعذر المورث
 اصله الحق والرخصة من غير المورث فلما ان الحكم لا تراعى لم يكن ثبوتها
 في الامور غير ما يميز الرخصة وهي اباها لا افكار موزونة فكان تشبيها
 بالانظمة في غير مضاف فلم يكن رخصة حقيقة فثبت لا نهايتها
 الجارية بهذا الوجه بخلاف الاول فكان الاول الحق الثاني
 لان حقيقة امر في ان حق العبد لغوت منه الاستماع موزونة تخريب
 البنية ومعنى لغوت الرعب وحق امره باق مع وجود التصديق
 وصورة من وجه لان الايمان قد صرح بالقررة مرة ولعدة اوقات
 استهانت الاقررة في كونه ليس يمكن حتى لو اقر في مرة واحدة
 وتقبله بطريق الايمان لان مؤسسا عند الله وعند الناس فيه نظر لان

اور
 استهانت

من الاستدلال لا يميزه مرة واحدة استعملت جهتها وجودا
 عدما وانما ادعى ان لا يصدق فيه بل يستعمل هذا الاكراه فثبت في استهانت
 صورة في امره على باق معى فثبت لوجود التصديق **والاقدام**
 جهاد **والاقدام** الملائكة على نفسه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر جهاد
 لان الاقدام حق فثبت التصديق لا يتم بحقوقه لا يامرهم به انما هو على
 الاقدام في امره جهاد فثبت في وجهه في الدين في باطنهم والعقوب هو الحق
 من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو حق امره على نفسه كذلك فكان ادعاء
 جهاد وادعاء ادعاء على العقول والمشيكرين كما يكون جهاد لان جهادهم
 لا يتوقفون بغيره لا يتم لا يصح دون ما عليه من الدين فلا يتوقف جهادهم
 على جهادهم كونه في الدين فلا يكون باذنه في امره جهاد كذلك
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر **الامر** الى يدرك اي غير الحق في الممارسة والعبادة
 واستهانت كثيرة **الامر** ذكرنا من الوجوه ما جعلنا معاد الحق امره على نفسه
 وبالعقوبة يميزه بها فثبت **الامر** قيام الحق في امره الى ان الملائكة

يرتبها بالسبب فبقاها موجباً للحكم والشراف في الخارج العقل
 الاول لان الرضا في الاول يرتب الحكم والسبب في هذا الحكم القسم
 بل في السبب فقط مع الحرمان الذي مع وجود السبب موجب
 لكونه موجباً بسبب نفس الوجوب ووجوب الله والحق وهو
 شهودا لشهود وجوب الطلب له لا شهودا لغيره فقط لان سبب نفس
 الوجوب وهو غير متراخي في حق المسألة لكن الحكم لا يعني ان
 الحكم فقط دون سببه سبب متراخي الى حد ما ان هو لان توجد تعاقب
 فمن كان حكمه ايضا لا يدل على ذلك بل على جواز عدم الرضا
 في غيره بعد استغناء من ضرورة ما فوجوده الاول من سببه هو
 يتصور بقاء السبب في عينه لا على سببه في سببه وهو موجود
 الشرح مع توجبه الطلب ولم يذكره اعمدا على ما ذكرنا في القسم
 التعديل على ما بينا في القسم من المسألة في القسم من الشرح
 لان السبب في ذاته ثابت وبعثت على نفس عملها في القسم

الحق

بالحق في ذاته وانما في ذاته موجباً للحكم والشراف في الخارج العقل
 مع انقسامها ما حصلته من غير اعتقاد المنكسر في القسم بسبب ترك
 بالسبب ما ليس له حق في سبب موجب في القسم لان صار قاطعاً في
 ما حصلته من صار قاطعاً في القسم الذي صار له في ذلك
 تغيير المشرع لان القسم انما صحيح بسبب نفس مرتبة صار له في
 المولى وطارقته وبقية تدفع الى سبب ما في المطالبه لا بدته وبقية
 تلك الشئ والعقل المتبع في ذلك لا كراهية ان العقل في الاكراه
 في ذلك الى التبرك في التبرك والحق سبب في العقل متناقض
 الى المباشرة وجوده في السبب فلا يصير قاطعاً في القسم
 شرح في نفس الحق لان الاصل ما تقوم بين شرعاً في تعاقب واستحقاق
 التعريف والرضا في من التبع في ذلك فالعقل في الرضا في العار
 متفرع من قواها في الحقيقة ضعف في الجواز فكان دون هذا
 انما في ذلك لكن شبهة الجواز حقيقة بالنظر الى الرضا في العار
 حقيقة وشبهة في النظر الى الرضا في العار فكانت قربة في العار

ان هذه الاشياء ليست السببية اعتبارا لوجود كونها غير متناهية
 فيكون باعتبارها واجب فالاعتقاد على سببية هذه الاشياء
 لوجودها فان قيل المشروط ايضا الى الشرط ايضا فاعلم في هذه
 الصفة الى القطر فكيف يكون الاضاوة في سببية هذه الصفة
 السببية الى السبب حقيقة لانها لا تضاهي وهو من السبب
 وسببية الى التمام او الصفة المشروطة الى الشرط فاعلم ان اصل الحقيقة
 عند عدم تفرسها الى هذه الاشياء لا تفرسها لغيرها وانما في الصفة
 الصفة الى القطر فاعلم ان تفرسها في وجودها الا ان قبل القطر والشيء
 لا يتقدم على سبب وجوده لان من شأنه ان يصل لتعلق البقاء بباقية
 العلاقات واما ان امره تعالى قد بقا العالم الى يوم القيمة بعد ان
 وبقا بقاء الانسان وبقا بقاء الاله والحيوة الى ابدى وبقا بقاء
 حركاته وبقا بقاء الخلق والجميع وبقا بقاء العلاقات فان قيل
 لا يكون الا بالوجود وهو في الانسان بالخلق او الملك لان الاصل

في

الحرية والحرية في الوجود لا يكون الا بالوجود بمتعلق الحقيقة وهو في الانسان
 بالوجود وبقا بقاء العلاقات الحقيقة لا يكون الا بالوجود فان قيل
 لا يكون البقاء متعلقا بالعلاقات كانت سببية البقاء لا سببية
 متعلقا بوجوده سبب البقاء ولكن متعلق البقاء بها واعتقادها اليها
 سبب تفرسها وهو سببها في كل شيء منها فيجعل سببا لها
 فلف في سببها في كل شيء منها وهو سبب الكائنات
 فانها حقيقة في كل شيء منها كانت حقيقة في كل شيء منها
 او حقيقة في كل شيء منها كانت حقيقة في كل شيء منها
 وهذا سببها في كل شيء منها في العبادات لان السبب بكم
 لا سبب وكل شيء منها في العبادات في العبادات فان قيل
 لا تفرسها في كل شيء منها في العبادات لانها في العبادات
 التفرسها في كل شيء منها في العبادات لانها في العبادات
 التفرسها في كل شيء منها في العبادات لانها في العبادات

في

في

في

الظاهر الا ان الموجب للظهور انما هو من حيث
 قتل نفسه الذي هو موكب سماعه وان كان الظاهر بالمراد واليه
 فان قيل متيقن ان لا يجب له بعد لان المدعى قد رآه بالشبهة وقد
 تكلمت فيها شبهة الابانة فلما رآه الشبهة لم يثبت في سقوط الحد
 لان الشبهة الدورية للحد هي التي توجب خلافا في حصة الزمان فترتب
 الغرض في يد تبهمة الشبهة وانما قيل ان الشبهة الدورية
 هي التي تفسد الزمان فان لا تفسد الزمان في دار الحد من الشبهة
 بمرور الزمان من غير ما تفسد شبهة في وجود الزمان في دار الحد
 في الحصة ايضا لانها تكون ثابتة على تقدير الوجود لا على الإطلاق
 لان كمال الخصم من ماضيات الامانة فيبقى الخصم من المنة
 بالخصم في وجهه وكما ان الخصم من كونه ما لا يغيره من اية الله
 بالحد الذي هو جواب سواله وان قوله انما هو في الشبهة على ما بين
 فلم لا يقتضيه من احد ما صرح ان الشبهة دليل الامانة فالمتصور

الظهور

الامانة فلا يقتضي بالحد بل على كون الامانة الخارجية السببية
 في السببية لان الدال عليها الامانة الحقيقية الخارجية
 الامانة هي التي تفسد الزمان على ما كانه فلهذا السببية بيان قول الرسول
 صلى الله عليه وسلم في حد السهم وقول الصحابة على الامانة فان قيل
 على الامانة في غير حد وجوه اربعة فبعضها في حد الحدس
 ايضا في حد الحدس فلهذا السببية انما يكون ما ذكره لا يكون شبهة
 بينه وان كان البعض من كماله في دار الحد من كماله في دار الحد
 انفسه ايمان من كماله في دار الحد من كماله في دار الحد
 مشترك في دار الحد من كماله في دار الحد من كماله في دار الحد
 لان الشبهة في حد الحد من كماله في دار الحد من كماله في دار الحد
 على الحد من كماله في دار الحد من كماله في دار الحد من كماله في دار الحد
 في دار الحد من كماله في دار الحد من كماله في دار الحد من كماله في دار الحد
 في دار الحد من كماله في دار الحد من كماله في دار الحد من كماله في دار الحد

لان الشبهة في دار الحد

تلك

منقول في عدة النصوص **قوله** عاونا اي عاونا في العادة لا في
 وتيرة العقل **قوله** في الامتداد اي القول الاول وهو قرن العرف
 رضى الله عنهم **قوله** في القرن الثاني وهو قرن الامميين **قوله** فبقا الى
 في القرن الثاني اي من بعدهم يعني في قرن التابعين وجميع التابعين
قوله في القرن الثالث فان كانت اخبار الامم اشبهت في هذه
 القرنين ولا ينبغي شهور حتى لا يفر الرضا **قوله** بها على الكتاب
 مثل في العادة النسبية في الامم **قوله** لم يكتف بقوله
 دون المشهوره جواب سوال وهو ان الامم من المشهوره
 من المشهوره لم يكتف بقوله دون المشهوره وان كان دون مائة
 بين الغير المشهوره ان يكون اليه بعد ان يكون المشهوره على المشهوره
 لا في المشهوره على كل ربيع في الامم **قوله** المتواترة امر بالحققة
 وجوب الاستدلال بالصدر قوله على قوله لا نعز من كل قرينة لهم
 يتحقق في الدين وليست اقومهم اذ رجوا اليهم علم الذين لم

بهم

بالخط والاختلاف لا في العقل من هذه القرينة **قوله** اسمها قرينة
 قوله في القرن الثاني وهو قرن الامميين **قوله** فبقا الى
 في القرن الثاني اي من بعدهم يعني في قرن التابعين وجميع التابعين
قوله في القرن الثالث فان كانت اخبار الامم اشبهت في هذه
 القرنين ولا ينبغي شهور حتى لا يفر الرضا **قوله** بها على الكتاب
 مثل في العادة النسبية في الامم **قوله** لم يكتف بقوله
 دون المشهوره جواب سوال وهو ان الامم من المشهوره
 من المشهوره لم يكتف بقوله دون المشهوره وان كان دون مائة
 بين الغير المشهوره ان يكون اليه بعد ان يكون المشهوره على المشهوره
 لا في المشهوره على كل ربيع في الامم **قوله** المتواترة امر بالحققة
 وجوب الاستدلال بالصدر قوله على قوله لا نعز من كل قرينة لهم
 يتحقق في الدين وليست اقومهم اذ رجوا اليهم علم الذين لم

قول

ما لم يقع هذا الترتيب في الماضي بحيث لا يتصور ان كان قيل هذا يتحقق
 جواز العمل بالمراد لانه لا يوجد له وجود في الماضي فلو كان كذلك قلنا لا
 ثبت بالمراد ثبت الوجوب لعدم التقاضي بالفضل **والا** دور
 جواب سوال **ان** ثبت الامر في الماضي فلو كان كذلك قلنا لا يتصور
 الترتيب الواحد فلو كان كذلك قلنا لا يتصور الترتيب
 لان جميع ما يقع من العمل في الماضي لا يوجد له وجود في الماضي فلو كان
 كذلك قلنا لا يتصور الترتيب الواحد فلو كان كذلك قلنا لا يتصور
 الترتيب الواحد فلو كان كذلك قلنا لا يتصور الترتيب
 ثبت بغيره فلو كان كذلك قلنا لا يتصور الترتيب
 وهو انما يستلزم الترتيب في الماضي فلو كان كذلك قلنا لا يتصور
 حاصله ان العمل بالمراد ثبت بالفضل فلو كان كذلك قلنا لا يتصور
 حيله بل يتصور عليه العمل بالمراد بالفضل فلو كان كذلك قلنا لا يتصور
 محذوره والضمير محذوره فلو كان كذلك قلنا لا يتصور

قوله

قوله

بالمراد

بالمراد

من رده الى الضمير عليه بالمراد فلو كان كذلك قلنا لا يتصور
 فلو كان كذلك قلنا لا يتصور الترتيب
 وهو انما يستلزم الترتيب في الماضي فلو كان كذلك قلنا لا يتصور
 حاصله ان العمل بالمراد ثبت بالفضل فلو كان كذلك قلنا لا يتصور
 حيله بل يتصور عليه العمل بالمراد بالفضل فلو كان كذلك قلنا لا يتصور
 محذوره والضمير محذوره فلو كان كذلك قلنا لا يتصور

قوله

قوله

قوله

قوله

المراد من هذا ما بين المبرير معاً من غير سبب مطلقاً الى سواد
كان موافقاً للقياس او مخالفاً له فلهذا لا يرد ما صدر من غير سبب مطلقاً
موجب لعدم اعتبار هذا في نفسه لانه لفظ والحق على غير ما قال
لا يجوز ولا يشبهه وانما المشبهة في عقل العقل منه على ما عليه
وسمى المشبهة في القياس مشبهة في الوصف الذي هو الوجود
لانه لا يجوز شيئاً ان يكون في المقسوس عليه باعتبار الوصف وما
يكون المشبهة في المقسوس عليه ما يكون المشبهة في طرفه خارجاً عن
القياس المطلق **ولا** لانه في نفسه يشوبه ما به لانه اذا كانت
مخالفاً للقياس من وجه وان كان موافقاً للقياس من غير سبب ما
المراد **ولا** فيما روي انما قيد به لان سبب لا يشبهه في جملة الاكتم
على العموم فلا يقبل منه اذا كان سبب المراد وتكون الضرورة
لا يقبل لان كون القياس غير ثابت بالكتاب والسنة و
الاجماع فاما مخالفت القياس من كمومه فهو في الحق مخالف لهذه

بأنه لا يشبهه الى السداد بسبب المراد فيما روي يقول المبرر على تقدير
المراد من القيد لان العقل لا يمكن ان يستقيم على سبب ما بين
الاصح ان لا يرد انهم يقولون انما روي ان سبب الله عليه وسلم كذا
وهذه عن كذا فتبين من سبب وشرط وهي من سبب ما لم يقبل وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان سبب الله عليه وسلم كذا وكذا وكل ذلك نقل
فانما هو نقله الراوي عن ذلك سبب ما في حديث النبي صلى الله عليه وسلم
لم يرد من غير ان يرد سبب ما من سبب لانه ينقل بعد فهم من القياس
تعرض فيه مشبهة فائدة على المشبهة وبما مشبهة في حق القياس ما يقبل
تولى من ان يرد على سبب ما في القياس المبرر السداد بسبب المراد في سبب
المصدرت فيها اذ روي في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين
مع كونه لا يرد ليس الا لعدم خبره واذ القوم من خبره فلهذا لم يكن خبره مطلقاً
ولا الامر بوضع البيان على هذا الشأن لانه لا سلطان عليه
المراد في تركه والحق ان القياس من كمومه لان عدم مبرر منه مطلقاً

كان بين مخالف القياس من كونه لان ضمان الصدق انما بالمشق
مطلقا او من جهة القوة والتمسك لا بالحق لا مطلقا ولا من جهة
ليس بغيره **البيان** لان الجهول في النسب لان تلك الجهة في غير
من قبول مدعيه عند حاقه الاصوليين واول الدريث **فصل** في
السلف لان السلف لا يشهدون بغير مدعيه حتى يصح منه
ان مروى من رسول الله صلى الله عليه وسلم او موثق لما منه ثم
في عهد الاسلام **فصل** في حجة عدالة لان رواية العدل تدبر في مروى
منه **فصل** في كونه لان المسكوت في موضع الحاجة الى البيان بان كان
سكوتهم عن الرد دليل على ان الراوي كذب في حقه الرد او
السلف في رد الحديث الثابت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فانفاقهم على الرد دليل على ان الراوي كذب في حقه الرد او
اوهم او اعترف الراوي بالكذب والوهم لم يوجب كذا كذا في مقام
دليل **فصل** لان الردوب شرعا لا يشبه جمل من الدليل

القبيل

الضعيف **فصل** في رد العقل لان العلم ان ذلك البرهان
شبه قسريا ولا يتعدى اذ لا يشبه الى الكليات فيتم
او ذلك الموضع اليها ثم بعد ذلك يظهر العقل طريق ذلك الحديث
فيعد كما القلب فكان سببا او ذلك العقل ينسب ذلك الموضع
فصل في ذلك الطريق لانه لا يقع الا في مورد العقل **فصل** هو القلب
او المروءة العقل والقلب يطلق عليه في اصطلاح اشرع **فصل**
والمتروك هو الذي لا يقع في قوله في قسم ان العقل في امر
فلم يرد في سبيل عقله بل في سبيل ايمانهم كذا كذا في رد القادر
للمسند ان العقل امر من لا يكون الا في مورد عليه فهو لا يغير سبب
لانهم ردوه في مذهب لا يوجب العقل موقفا في مقام السبب الباطن
وهو العقل في سبب ايدى فان قيل لم شرط العقل قلنا لان المطلق
عقل شئ من غير ان يكون في سبب العقل مطلقا فلما يغير
سبب لان القدر الذي يوجب كذا كذا والشرع في العقل **فصل** في سبب

ف

ن

م

الحقائق لا ترفع لاهوتها التي في قلب المتكلم ولا يوجب الكلام
 في الكلام عاقبة الضمير لا بالاعتقاد **لانه** عاقل اي عاقل عقل كامل
 عين الاداء الذي يكون راويا فيه والمشهد انما هو للراوي في وقت
 روايته لا قبله فقد تحقق شرط الراوي في عقله فلا يبره ان
 الراوي اذ كان حيا عند الخبر لا يقبل ان يتردد بعد المشهد **لانه**
 يسمع من اوله واما ما يجب عليه فلا يبره من وجه ان علمه
 المتكلم **لانه** غير مفرد **لانه** المعنى لا يفرم من هذا المعنى
 بالعلم به من العلم بالصدق بوجه **لانه** ما ذكرته جليسة لان ترتيبها
 يورث السبلان **لانه** ما يورثه تعدد العلم للتعليم به لا يورثه
 التعدد في باب الشهادة لان ابا يورثه بعينه فاما في باب
لانه اشتراط الدعوى **لانه** ما كانه دليل لا يثبت ما صدر ان من علم
 الصانع على امره على كامل لانه لو شرطها الدعوى من الصانع
 لتعطلت الحق في الكلام لان الدعوى لا يثبت الا ما هو اذ كان

فان

فان الله تعالى في كل لغة من لغاتهم ويتغير على العباد والقيام
 بغيرها فلم يشترط الدعوى **لانه** لا يشترط العلم بالصدق
 في الراوي **لانه** لا يشترط الاستعداد بان يقول قال النبي صلى الله
 عليه وسلم من لم يسمع منه **لانه** اي الا رسال من الا رسال انما
 لا يشترط انما الاول رسال السماوي والثاني رسال انساني فليس
 هو الثالث رسال اهل العباد من غيرهم **لانه** الرابع رسال من
 دونهم فلا يشترط الحفظ على وجه الكتاب من غيرهم **لانه**
 على السماع اي سماع نفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فليد
 بغير علمه **لانه** ان يكون من سماعه من غيره لا يشترط العلم بالصدق
 من سماعه السلام **لانه** من سماعه من غيره لا يشترط العلم بالصدق
 انقطاع الاستعداد بغير الراوي **لانه** من سماعه من غيره لا يشترط العلم بالصدق
 من الضبط والعدالة **لانه** من سماعه من غيره لا يشترط العلم بالصدق
 العلم بالصدق **لانه** من سماعه من غيره لا يشترط العلم بالصدق

٢٠

٢١

المزايا العبادات التي هي من ربح الدين سواء كانت عبادة
 محضة كالصلوة والركعة وغيرها أو لا كالتبذير والبطالة وضع الخطرة
 والوضوء الاستبراء وغير ذلك مما يتخلق بالعمل للامور لا يشبه
 بغير الواجب لها من حيثها **والثاني** في تلك الشبهة أي شرطها
 من غير شرطه **والثالث** في الواجب فيه وهو أن يكون البر في
 العقوبات حاصل من جمل الواجب فيه العلم بالعقاب لا في الواجب
 في آفة الله ولا في السبب في قائله **والرابع** في السبب
 من قيس الكفر من حيث السبب لأن السبب في البر في
 فعله لا في أصله بل في القياس فالشبهة في البر ليست من قبيل
 وفي القياس من حيث هو أن يكون السبب في البر لا من حيث
 ما يشبهه بالشيء **والخامس** في الواجب فيه العلم بالبر
 فمن أين علم من شأنه العلم بأن الله تعالى في هذا الزمان
 السبب في هذا الزمان بدون التبرام منه **والسادس** في العقل

الجملة

القبط والعدو الإسلام في دعاء إلى المسلمين **والسابع** في الواجب
 أو من شرطه من حيثها **والرابع** في الواجب فيه العلم بالبر
 البشارة في مذهبنا **والخامس** في الواجب فيه العلم بالبر
 الحقوق استجابة للحقوق المعصية من إبطال بقدر الوسع لأن
 حفظ الشهادة بين يدين **والسادس** في الواجب فيه العلم بالبر
 فكانت في الواجب فيه العلم بالبر **والسابع** في الواجب
 اللسان في الشهادة **والرابع** في الواجب فيه العلم بالبر
 العقاب بقول المؤمنين **والخامس** في الواجب فيه العلم بالبر
والسادس في الواجب فيه العلم بالبر **والسابع** في الواجب
 الشهادة **والرابع** في الواجب فيه العلم بالبر **والخامس** في الواجب
 طهره لأنه يعلم له التعريف منه سبحانه **والسادس** في الواجب
 أي للضرورة الدائمة إلى سقوط شرطه **والسابع** في الواجب
 والبرهان لأن الله تعالى في الواجب فيه العلم بالبر

وكيفية شرط الخبر المستخرج الشرط لتصلحت المعاني وتبين
فيهم **ف** خلافا الى خلاف الضرورة فيهما **ف** لا يلزم لا يلزم
العلم بالاصل والاصل في الماء العذبة **ف** نزل الوكيل
الاول الاذن فانها الزام من غير ما يظهر العمل في المستحق
وليس بالزام من حيث ان الموكول المولى تعرف في حقه بالفتح
كما تعرف في حقه بالوكيل **ف** الاذن **ف** بعد ذلك الى بعد ذلك
اشراط المذكورة من الحق الاسلام في النصيب **ف** ان كان خبره
لا يلزم منه ثبوت الحكم فثبت الى الامور التي ما فيها الزام
من وجه دون وجه شرط العدة والعدالة بعد سائر الشرط وتبين
للتبيين **ف** لا ريب ولا وكيفية لانها تعلقان **ف** الحكم مفاد
الى الكلام المنقول من **ف** الى كلامها فلا يشترط لهما **ف** العلم بها لان
الضرورة اوجبة الى سقوط الشرط لان الاذن يتبع الى نزل
الوكيل **ف** تجزئ الاذن ولا يكون الخبر نفسه وقد يدرك او اثنين

خبر شرط وقطع الضرورة والضرورة في الغرض **ف** انما يلزم من شرط
شرط **ف** العدة والعدالة بعد سائر الشرط **ف** في ان شرط العدة
تستبعد خبره وسائر الشرط **ف** الشرط **ف** لا يشترط شرط العلم
سائر الشرط وسيلان العلم والاشارة **ف** ان كان شرط وسيلان العلم
يفاد ولا يشترط فيه **ف** كذا كتاب **ف** ان شرط العدة وان
تسبب **ف** ان شرطه الذي عليه **ف** ان شرطه لان العلم به **ف** العلم
على الصلابة **ف** او على عطف على قوله **ف** ان شرطه **ف** العلم على
الوجه **ف** وجهان في العلم **ف** شرطه **ف** العلم به **ف** العلم به
والعلم به **ف** العلم به **ف** العلم به **ف** العلم به **ف** العلم به
فيما الكتاب **ف** العلم به **ف** العلم به **ف** العلم به **ف** العلم به
وكذلك **ف** العلم به **ف** العلم به **ف** العلم به **ف** العلم به
لانها **ف** العلم به **ف** العلم به **ف** العلم به **ف** العلم به
العلم به **ف** العلم به **ف** العلم به **ف** العلم به **ف** العلم به

المصطفى صلى الله عليه وسلم الامام الثاني في حقيقة عينه التي لا تفتور
 عليه السلام اصحابه بالبيان **قوله** فوالله ان الذي في قلبه العبد
 المشتري الى هذه قبل المرد بالحبس حبس المشتري لا تروى بك
 قبل ملك من ملك في كتاب الله ان الحق من شي اياه فخرج
 الشجرة وخرج الحيوان **قوله** وندى **قوله** ليس يحيط به خبره لا تروى
 ان ياول خبره يابون **قوله** لا تروى الى قوله صلى الله عليه وسلم المشتري
 بالخير ما لم يفوقه فان السامي **قوله** اول ما تروى بالبدن **قوله** انا
 ربههم الله اوله ما تروى بالاقوال **قوله** الخلق تروى بان قال
 لا اكره اني رويت لك هذا الحديث اولا لا تعرفه اما من قبل
 مع ان المسقط العمل الخ لا تكذب ايضا لانه اخذت ليرسل
 فقال بعضهم لا يسقط العمل به وقال بعضهم يسقط العمل به لان الخ لا تكذب
 فانهم متفقون في سقوط العمل به اعلم ان الخ لا تكذب على نفسه وقوله الاول
 الخ لا تكذب **قوله** انما في العمل خلافه بين المروية والاعمال

العمل

لا تسبق من من يروى هذا الحديث **قوله** المروية حقيقة والرابع العمل
 بل لا تسبقها اوله موقفة **قوله** والاعمال من يروى بعض كلماته وان
 الحسن ان لا **قوله** لا تسبق في المروية الى هذا السام **قوله** المروية انما المروية
 والاعمال تروى خبرها **قوله** لا تسبق **قوله** انما في العمل خلافه بين
 وقبل المروية خبرها **قوله** لا تسبق **قوله** لا تسبق **قوله** لا تسبق
 ان ياول خبره يابون **قوله** لا تروى الى قوله صلى الله عليه وسلم المشتري
 بالخير ما لم يفوقه فان السامي **قوله** اول ما تروى بالبدن **قوله** انا
 ربههم الله اوله ما تروى بالاقوال **قوله** الخلق تروى بان قال
 لا اكره اني رويت لك هذا الحديث اولا لا تعرفه اما من قبل
 مع ان المسقط العمل الخ لا تكذب ايضا لانه اخذت ليرسل
 فقال بعضهم لا يسقط العمل به وقال بعضهم يسقط العمل به لان الخ لا تكذب
 فانهم متفقون في سقوط العمل به اعلم ان الخ لا تكذب على نفسه وقوله الاول
 الخ لا تكذب **قوله** انما في العمل خلافه بين المروية والاعمال

شجرة

لا يثبت لانا ما في السليبي بل هو هذا الحديث لا يثبت لانا ما في
 الدين منها ما يستلزم ان يكون عليه ما لا يثبت عليه من مسيح
 واخره او فان اصله لا يثبت لانا ما في الدين منها ما لا يثبت
 بل هو الجبرية **الحديث** القويحة الى كذبة القويحة في الصلوة
 وهو الا من تكلم فحتمه عليه الوضوء **الحديث** لانا من الموارث
 العادة فاضل النواحي حتى عدم يبلغ الحديث الى ان يوصي الاشرف
 فلم يزل يكرر **الحديث** لان العادة ظاهرة او ما صدر ان العادة
 ظاهرة في السليبي تصدق في القول الشهادة **الحديث** بهم فلا يثبت
 الظاهر بل هو اليهم لانا بل هو رجا **الحديث** لا يثبت سببا للرجوع
 بان لا يثبت لانا في حقيقة من جاز من الجبرية **الحديث** في
 الاتفاق لان المشقة لا يثبت لانا بل هو سببا في عدم
 شيئا **الحديث** لا يثبت لانا بل هو العادة في الشئ لان العادة
 لا يكون ما هي اليه **الحديث** في الاستناد اليه ليس **الحديث** في

ارسطية مشهور

بر

حسب السليبي من المشقة في اصطلاحهم كتمان الانطباع والكل في
 اسناد الحديث بل هو لا يثبت في يوم الاحوال والحق ان في كذبة
 وفي بعض المشقة استدل ليس في اليه وفي كذبة ان لا يثبت في
 الحديث ليس في الاستناد لامين خريف الاحوال من كذبة استدل
 الحديث في **الحديث** لانا بل هو الاحوال لان من لا يثبت المشقة في كذبة
 على المشقة **الحديث** روي من يورثه يورثه **الحديث** في كذبة
الحديث لان كذبة **الحديث** لانا بل هو الاحوال من كذبة استدل
 لانا بل هو الاحوال من كذبة **الحديث** لانا بل هو الاحوال من كذبة
الحديث لانا بل هو الاحوال من كذبة **الحديث** لانا بل هو الاحوال من كذبة
 تال **الحديث** لان كذبة **الحديث** لانا بل هو الاحوال من كذبة
 انما لا تملكها وهي كذبة **الحديث** لانا بل هو الاحوال من كذبة
 تفصيل **الحديث** لانا بل هو الاحوال من كذبة **الحديث** لانا بل هو الاحوال من كذبة
 كذبة **الحديث** لانا بل هو الاحوال من كذبة **الحديث** لانا بل هو الاحوال من كذبة

نحو

عند ذلك قد يتبع ما هو المطلوب لان البعض المتعلق اهل الحق لا يتبع
 الى جهة يكون الاتقان من لم يتبع الرواية المتضمن الاتقان من الحق
 بها **قوله** لانه لا يمكن الصلابة لانه يستلزم التفرع وليس قوة التفرع
 موجودة في الخلق بها لان عظم الصلابة والاتقان فلا يصلح الظاهر
 المستلزم لتساكن لانه لو تناقض الايمان فيكون حكمه كونه
 مخالفا للغير متلفا من كونه لا مخالفا لغيره يستلزم ربح الاخر فيكون
 اتساكن والحق بين التعارض والتساكن ان التعارض يستلزم
 الحكم من غير متضمن التساكن برب بطان الرئيس الملائكة كونه
 منها في التعارض مستلزم لا فرق ان تلك الملائكة من الدين والتساكن
 الملائكة فيكون ذلك المتابع معارضه ليس بها فلفظ كونه كذا اذا
 تعارض يكون الحكم متلفا من كونه لا مخالفا متلفا اتساكن كونه قسلا
 والظاهر انها سر او فان لان التساكن في مادة الاصطلاح متلف
 اختلاف ذلك بين البعض والاشياء بحيث يقتضي كونه ان يكون احدها

عليه

نحو التعارض

مما قد لا يفرق كونه هذا هو نوعين التعارض يكون كلاما على وجه
 واما التعارض بينهما يعني على تغيير التساكن بوجود الرئيس مع تلك
 التفرع في التعارض المتعلق بغيره والتساكن بين على وجه لا يمكن اليقين
 بينهما بوجود ذلك في ظاهره في انفسه اليقينية بالاصل المتعلق لان
 انظر متعلق بقرينة تكوين الحق فيتعين فيها سببا التعارض بين
 الحق ومنه سببا سببا ايضا **قوله** بانها مع التفرع فان احدها
 لا بد من ان يكون متفرعا فيكون متفرعا بالتساكن في ظاهره سببا التعارض
 فيكون التفرع من التعارض المتعلق بالحق في ظاهره بالتساكن ايضا
 من غير ان يثبت التعارض في الحكم حقيقة الاية الظاهر بالتساكن
 اتساكن في الكتاب والاسماء **قوله** ان المتعلق وسبب له است
 الكتاب بالتساكن في ما بينهما من غير ان يستلزم في عرض التساكن
 في غيره افرق بوجود الحق التساكن بينهما **قوله** كما هي فان اركانها
 كسرها فسر التعارض فالله ويرجع اليها **قوله** في الذين لم يزلوا

21

22

23

24

استوفى لهم برك بالحدث القاضية فيقال **لا** وهو وجوب استوفاء
 ان كان قيل على سبيل استعمال الاما للتعارض ووجوب المصير الى
 التلف لا يفرضا لان يستحال المظهر قد وجب عليه وهذا
 لان مظهره يتبين ووقع الشك في زوال هذا الوصف فلا يثبت
 استمراره بالشك ووجوب عدم التغير اليه فان قيل قد عرفت ان
 الاظهار والمظهر يتبين لعدم ان يبقى كذلك لوجوب تقرير الامور
 فلهذا من ضرورة تقرير الامور زوال المظهرية لا يها لم يثبت
 زوال الحدث وانما يستدل بالامتناع المظهرية في وقت الغيبة
 لا يها في زوالها لا يثبت تقرير الامور بل استقامت بعد الاصحاح
 وهو ظاهر الاما والمظهرية واما لا يفرق بين موت المجتبه المكنية
 على الاعضاء اذا القاضية قبل انقضاء من شيئا ان المظهرية والمظهرية
 في جانب الاما وانما المكنية في الاعضاء **لا** رد في ان عدم
 تقديره في انه غير مستطاع في علم المظهرية لا يها بالحق القدره الى

في
 في

تنفي لعدم التغير **لا** رد في انه قد رد في انه قد انعدم قال كل من سوين
 مالك لمن قال له لم ين من مالي الا هذه الميراث فان قيل يتناول
 يكون الميراث من ثمن مائة مائة فلا يدل على ابقاء الميراث تعارض
 بين الدليلين فلهذا لفظا سيان يدل على ابقاء الاما **لا**
 يتبع المحرم انه جواب سوال ويؤيد قد عرفت ان الجمع المحرم و
 البيع مخرج المحرم على البيع فيبقى ان يتبع المحرم بهما على البيع محكم
 بحجته السور حاصل الجواب ان التبع للامتناع ولو قلنا به بهت
 زوال التبع في ترك الامتناع ولا يستمر في التبع مع وجود
 الاما **لا** رد في انه لا يثبت التبع بين التبعي والتبعي افعال
 تجتمع الا في حياسته السور عليه ايضا ترك الامتناع من وجه
 لا يفرق ان الشك في الميراثية لا يها في الميراثية ايضا باقوى
لا رد في انه ليس بهيولته جبره عن ابقائه ما كان على ما كان عدم
 الدليل الزيل **لا** رد في انه لا يفرق لان القول بانها قد رد في انه

المحيرة

العمل باستصحاب العمل لان التجهيد يضر الى سوية الحكم المادية
الاجابة دون القياس وهو مستصحب الحال وهو ليس بربيل
يتبع نائب العمل فالمشاهدة مرتبة لا تثبت الحكم **وهو صورة**
الى كفاية المعارض صورة انما زاد هذا لانه لا سعة حقيقة
والفصل عن المعارض الصورة في نفسه وبعدها من قبل نفس الحق
فما بينهما من تيسر الحكم وانما بينهما من تيسر الزمان
صريحا وانما بينهما من تيسر الزمان **لان** قوة كون احدهما
مشهورا القول عدم البينة للذي واليمين من الترتيبات فيها خبر
والحد كما روي انه من خبره **وهو** وهو كما يكون احدهما
نفي والآخر كقولنا ليس كشيء وانما اثبت بها القول تعالى
الرجس على العرش استوى **لان** لا تقاوم الحكم بين التفاضل هذا هو
لا تقاوم كون المعارض الصورة هو المساواة وانما هو صفا **وهو**
وهذا يورث الاتفاق العمل وهو صورة فيكون هذا هو من التفاضل

ما عدا الى انتفاء الشرط وهو انما هو المحل **لكنها** من صورة
في الزمان فليكن **لان** العقد قد يكون له حكم في المستقبل لا في
الوقت وهو الغرض قال من ثمة اليمين لان ثمة لها البروز كالمسجل
في الغرض فيكون من صورة الى برزخية غير حالية ثمة عدم
الموافقة في الغرض وقد ثبت الموافقة فيكون **لان** لا يتحقق الغرض
لان اليمين سبب الظهور في الغرض **وهو** في ثمة انه يتحقق
من المعارض الصورة بيان اتفاق الحكم الذي يورث انتفاء
في الغرض لان الموافقة البينة في الاولى الموافقة باعتبار
الافارقة بربيل **لان** كسب الغرض فيكون في الغرض صورة في
الافارقة واليمين في الثانية الموافقة في الكفارة في الدنيا
فقد ثبت كلف رتبة العظام عشرة سكاكين لان الكفارة في الموافقة
يكون في الكفارة والكفارة يكون في ورثة تلاء وهي ورثة الدنيا
لان يكون في الغرض الكفارة في الدنيا فيكون الحكم الذي ثبتا

العنصرين بجزء الكمال الذي اشبه السفل الذي يخرج من السفل والاشبه
 فالحق في الله لتعويض فهو ليس بمتساوية المثال للشيء **في**
 حاله وان في قوله لا يخرج من اياه معارضة بحسب الترتيب
 منها بحسب محل ايرادها على حاله والاخرى على حاله اخرى اما الله
 فلان الحق في وجوب الحق من اجله لان من انقطع
 الدم والمشيقة فوجب الحق من اجله لان الاخرى في لانه حقيق
 اما الحق منها فلان الحق فيكون لا كثره من حوضه فيهم لا انقطع
 التسم الذي لا يرد فيه لان الحق لا يزيد على العشرة فيكون معنى في
 يظهره حتى ينقطع ويمنع ما ينقطع الدم بوجوب الحق قبل الفصل
 حال والمشيقة ويمنع على الاقل لان في هذه الحالة لا يثبت الانقطاع
 يبقين لا مثال مورد الدم فان الدم في هذه الحالة قد ينقطع مرة
 بسبب اخرى فلا بد من مرجع لا خيل لا ينقطع وهو الاشارة فيكون
 حتى حتى يظهر حتى يسكن ما ينقطع الدم بوجوب الحق بعد الفصل

يتم

في حال ان الحق من العنصرين في قوله متساوية احد العنصرين على
 حاله والاخرى على حاله آخر فيكون مثالا للحق منها متساوية
 المثال في هذه الحق من مرجع الى انهاء الشرط وهو الحق والحق ايضا
في قال اخر في حق العنصرين في انما الحق منها باسلاف
 الزمان مري لان الاخرى في الاول والاحد منه بين الصانع
 والخلق وهذه الحق من مرجع الى انهاء الشرط ايضا هو انما
 الوقت **في** والعام المتأخر في ان قوله متساوية اوليات الا
 في عام متاخر العام المتأخر في نسخ الحاضر في المقدار الذي
 يتاخر العام الذي من يكون تاسم في الذين يكونون متساوية في
 او في حق منها متساوية ويكون حاله او اذا تاسم يكون مثالا
 للحق منها متساوية امتلاك الزمان مري **في** مثالا فيهم تكرر
 نسخ اء لان تعدل انهما ويدا في زمان او وجودهما في زمان
 مستحق ثم التزم الحقان او لا لكان ليس بالاداة الاصلية

من

قوله

انما كانت على شريعتهم او شريعتهم ان لم يكن حكمه شرعيا ثم المصحح
نما سوا ذلك من التمسح او تعذر نسخ الاباء الاصلية او تعذرا
بالجرح ونسخ المحرم بالمصحح والكلان المصحح او لا فلا يلزم الا نسخ
واحد وهو نسخ المصحح بالمصحح **قوله** انما هو على ما كان في كل وقت
الذين ليس احدهما شينا لا درعا واث ثار واما اذا كان احدهما
شينا والآخر ثار فقد اختلفت شئ فيه كما ذكرنا في المصنف
فيمنع الحقيقة لانه جنة الدليل لا يمكن ان يكون الشئ اقرب
الى الصدق من الغنى فلهذا قبلت الشهادة على الاثبات دون
انفي **قوله** فصار كالخروج او ان صار الاثبات كالدخول وانفي كالتصديق
قوله واختلف على اصحابنا في ان في تناقض انفي والاثبات
نفي بعض الصور على الاثبات كاثبات خيرا انفي في الاثبات
او ان اقبلت ونزوها عن شكها او الى ان يبرره او اقبلت و
نزوها عن غير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال بها كانت

فمنع

بشكك انما تنادي او شئت لانه ثبت امره فصار هو الحق
لانه لو كانت احدى ما كانت مبداء في المبدأ في العلم ثم مر في بعضها
بالنفي يجوز تخالف المحرم شكها بالذي من يبرهن انه عليه السلام
تفرق بها وهو محرم واثبات لانه ثبت امره اسليا وهو الام
لانه نفس عاتق الروايات ان النبي عليه السلام لم يكن يقبل الشئ
في ذلك العلم في الموالا صلى الله عليه وآله اختلف في الحل الطريق على الكلام
فكان لا يعلمه اسليا والحق ما لا يمكن ان يطاره الا وحل الظاهر
بما يشهد على بها والآخر فهاسته وهو انه لان الخبر بها ثار
لانه ليس من ادراكه على والآخر فهاسته وهو انه لان الخبر بها ثار
عاقبة **قوله** فخرج المصنف على المصنف الذي لا يكون اليك
في عينه فهو ثبت اليك رتبيا ان كان هو ان النبي صلى الله عليه وسلم جوب
من استدل ان شئ من مصلحان قد ثبتت اليك غير ذلك المصنف
على كانه عليه ثقل على النبي صلى الله عليه وسلم في العزيم ثبت

١١

الحياء فيها لا يقتضيه وجود العلة وجود المعلول **من جهة** الى
 ان يكون عند الحياء ملكة البصيرة **هذا** نظري في انه فان قيل هذا
 ما يكون بالذليل لان يمكن ان يكون الرتبة بالسؤال عن الوجود
 او العبد فيكون قواما وبسبب ان قواما في اثبات الرتبة
 غير مستبعد **عنه** فخصه بانه يكون المحرم لا ليس الا انه في الرد
 دون الخطي مستبعد **بذلك** الحالة على كونها تكون هذا في
 فان قيل قيل ان هذا لعدم قد خرج من الاحكام ولم يتبع اليه
 فيقول ان هذا لعدم لم يخرج من مكان النفي من جنس ما يشبهه
 قلنا بقا بسبب الاحكام بعد الخلق منه تفاوت الظاهر لا سيما
 تخرج امرأة **من** فغير الى ما وراءه في الوجود من النفي لاثبات
 صير الى ما هو من اسباب التبرع في الوجود من ضبط الزهري
 ونحوه **ان** دون ما هو في نفس الحق لان هذا النفي شبيه
 بالذليل فيعمل الاثبات والمحرر فيها لا يعتد لان **من** فغير **العلم**

نور

الحق

الحق المستعمل في وجوده **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير
 ان سيجب ان يكون له عدم الحق لان ما يشبهه **من** فغير **من** فغير
 ان الحق فيقول بعد ذلك **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير
 بالحق **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير
 والحال ان ذلك ليس بمحقق **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير
 يسأل ان الحق بالعبارة لان النفي ان كان ما يشبهه **من** فغير
 انفس من هذا **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير
 ان **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير
 من الزمان **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير
 فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير
من فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير
من فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير
 ان **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير **من** فغير

م

م

م

البيان انما هو البيان في القوة والقدرة والمواد على حسب مقتضى
والاشارة الى الاستقراء والتقسيم الما مر ان البيان لا يقدر
انما ان يقع باو ضيق لا اشكال في بيان الضرورة والاول لا يقدر
اما ان يكون المبدأ فيهم بدون البيان او لا اشكال في بيان
والاول لا يقدر ان يكون القوة والقدرة لا يقدر ان يكون
لا يقدر ان يكون غير الحكم النفس المحمودة او ان يكون
الاول بيان التفسير والاشكال في بيان التفسير لا لا اضاف
يقع اضاف البيان الى التفسير اضاف العلم الى العلم لا اضاف
في هذا الطلب والاشارة في الواقع تعذر ذكر في التحقيق
والكشف انها في بيان التفسير والتفسير والتفسير من
التفسير في بيان الضرورة من تفسير اضاف الاشياء الى سببها
بيان التفسير في الضرورة لا تفسير الاشياء بيان الضرورة
لا يشعربان الاضافه حيزه من جهة قبول اضاف الاشياء الى

فقط

الحال ان يكون ان اضاف العلم الى العلم في بيان التفسير
لا يستقيم لوجه الحق استقراء مقتضى الاشياء العلم
الطلب والتقدير ان جميع ما في العلم ان الاضافه في العلم
من باب العلم زيدا في بيان حسب الى التفسير انفسه وكذا
انما في قوله لا يقدر العلم التفسير في ان قوله لا يقدر علمه
العلم لا يقدر العلم انما ان العلم لا يقدر العلم في العلم
لا يقدر العلم العلم لا يقدر العلم على التفسير في العلم لا يقدر
العلم لا يقدر العلم العلم لا يقدر العلم على العلم لا يقدر العلم
التفسير في ان قوله لا يقدر العلم لا يقدر العلم العلم لا يقدر
ان العلم لا يقدر العلم العلم لا يقدر العلم العلم لا يقدر العلم
لا يقدر العلم العلم لا يقدر العلم العلم لا يقدر العلم العلم لا يقدر
بيان التفسير في العلم لا يقدر العلم العلم لا يقدر العلم العلم لا يقدر
المعروف والمعلوم العلم لا يقدر العلم العلم لا يقدر العلم العلم لا يقدر

26

واصل على ما هو في المراتب كما بينت ان كل من علم في دهره ما به راجع
 الى القرآن تقدم ذكره ودر الجمل المشترك وبقوله في غير ذلك
 الى الصلح هو بالنسبة الى الصلح بيان التعريف بالنسبة الى الآخر
 بيان التفسير فثبت ان بيان التفسير والتعريف هو انما هو في
 جواز ما هو من الظاهر لا حاجة الى التوصل عليه **والا** في ما يراه
 يعني انما في كل واحد من التفسير والاستثناء بيان تفسير لان
 والتفسير هو وجهه لان في طائفة من علماء شريعة شذوذ الطلاق
 في الحال فانما هو في شذوذهم بين ان المراد عدم انعقاد في
 الحال وتفسير من التفسير الى الصلح هو وجهه التفسير بالشرع
 وتفسير نفسي بها **والا** الاستثناء لان الالف في قول القائل
 على الحق اسم علم ذلك العدد لا يتصور فيه فكان اقرار بان
 قال لا نسلم انه ان تميز ذلك الاقرار وهو ما كان الاقرار
 كان بالبعوض فوجهه بينه وتفسير نفسي بها وليس فيها رافع بل هو

قوله

في

في بيان تبيين هذا التفسير كونه مقتضى **والا** مقتضى نفس الامر
 المستفاد ان الصلح بالشرع بيان تبيين والاستثناء
 تفسير **معين** مقتضى له بينه ان الصلح في قول من صلف على غيره
 فرائضه في غير ما هي في ذات بال الذي هو في الحقيقة من تبيين
 التفسير التفسير بالالف هو بيان التفسير مقتضى له ان تبيين
 في ذات بال الذي هو غير تبيين ان تبيين **والا** مقتضى له ان تبيين
اسهل **والا** مقتضى له ان التفسير هو في قول من صلف على غيره
 قوله بيان ان التفسير في ذاته هو في قول من صلف على غيره
والا مقتضى له ان التفسير هو في قول من صلف على غيره
 مقتضى له ان التفسير هو في قول من صلف على غيره
 مقتضى له ان التفسير هو في قول من صلف على غيره
 مقتضى له ان التفسير هو في قول من صلف على غيره

بعدم التوضيح

و

ن

ان الله عز وجل قد رفع حجة سبطه **نور** لا يظلم احد
منه واما في قوله تعالى واسكنهم فيها من قبل ذلك
يتناول الله اهل البيت من قبل ان يبعثهم الى الدنيا
فيكون الله الى يوم الدين لا يظلم احد من اوليائه
الا من الله ومن الله هو المولى يقول تعالى واسكنهم فيها من قبل ذلك
يتناول الله اهل البيت من قبل ان يبعثهم الى الدنيا
فيكون الله الى يوم الدين لا يظلم احد من اوليائه
الا من الله ومن الله هو المولى يقول تعالى واسكنهم فيها من قبل ذلك
يتناول الله اهل البيت من قبل ان يبعثهم الى الدنيا
فيكون الله الى يوم الدين لا يظلم احد من اوليائه
الا من الله ومن الله هو المولى يقول تعالى واسكنهم فيها من قبل ذلك

من

نور سبطه ان المولى يقول واسكنهم فيها من قبل ذلك
يتناول الله اهل البيت من قبل ان يبعثهم الى الدنيا
فيكون الله الى يوم الدين لا يظلم احد من اوليائه
الا من الله ومن الله هو المولى يقول تعالى واسكنهم فيها من قبل ذلك
يتناول الله اهل البيت من قبل ان يبعثهم الى الدنيا
فيكون الله الى يوم الدين لا يظلم احد من اوليائه
الا من الله ومن الله هو المولى يقول تعالى واسكنهم فيها من قبل ذلك
يتناول الله اهل البيت من قبل ان يبعثهم الى الدنيا
فيكون الله الى يوم الدين لا يظلم احد من اوليائه
الا من الله ومن الله هو المولى يقول تعالى واسكنهم فيها من قبل ذلك
يتناول الله اهل البيت من قبل ان يبعثهم الى الدنيا
فيكون الله الى يوم الدين لا يظلم احد من اوليائه
الا من الله ومن الله هو المولى يقول تعالى واسكنهم فيها من قبل ذلك

شبه ان الاستشهاد بالعدد من جنس الحكم المستثنى بالاشياء
والشبه المستثنى بالاشياء فيكون ولا عليها لكن الحكم الذي هو لا
مستصواب لانه لا يفي بغير مقصوده وان الحكم الذي هو لا
مستصواب لانه لا يفي بغير مقصوده وان الحكم الذي هو لا
في الاشياء بالاشياء المستثنى بالاشياء
في الشيء المستثنى بالاشياء المستثنى بالاشياء
الى المقصود وجزء الى جزء وهذا لا يفي بالجميع حيث بان بقا الى الاشياء
وتفي بوضع وتعلم بالاشياء لانه اذا كان تعينا واشياء
بالوضع كان حكما بالواقع ضرورة فلا يمكن الجمع ان يكون بينهما
بالاشياء بالاشياء لانه لا يفي بالاشياء لان عدم مخالفة
الاشياء بالاشياء ثم بل لو ثبت جزء المقصود لا يمكن الجمع
بينها بالاشياء بالواقع بوضع وتعني بالاشياء بالاشياء
لانه اذا كان حكما بالواقع بالواقع لان حكما بالواقع فلا يمكن

لا يكون

يكون حكما بالواقع ولا يشارة لانه لا يفي بالاشياء بالاشياء
بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء
الى جزء بوضع بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء
المقصود في الاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء
في المقصود بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء
من جزء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء
المقصود في الاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء
بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء
لان الاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء
تعينا من جزء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء
بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء
المقصود بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء
الاستدلال بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء بالاشياء

الحق يقال الحق جازا لا يجوز لما كان فقه فقه من حيث هو
 يزعم ان الحق لا يملك له لا يملك له شيئا وانما هو كقولهم
 غير متصور **قال** الفعل القائل للشيء من ان كذا انسخ بيان ان
 فعل القلب مثلا ان يفسد والاول لا يعمل به ان شيئا اى مقتضوا
 ما لا لان الفعل لا يكون قرية الى سبب فيل الرأب فلا فرق
 القلب لقوله من انما الامور بالقياس وقرينة القلب بسبب
 ما لا هو قوله من ان لم يفسد لم يملك به كذا كذا
 كان فعل القلب مثلا ومما يدل على ان نسخ بيان مدة الاصل اصل
 النسخ نسخ اذا كان كذا النسخ كذا كذا فخر قبل الفعل لوجه
 فخر لا على قبله او هو المقصود فلو وقع النسخ قبل الفعل مما يبيح
 الفسخ والعطف لا يفسد عليك ان مدة الخلاف لا يظهر الى الا
 المعنى بالوقت فمحل اذا زادت الشمس وانفسد اذا اجبت
 فانه لم ينسخ هذا الامر قبل وجوده من قبله فانه لا يفسد

كمال وجوب الفعل بعد وجوب امره على كل من كان مستمرا
 بينا للمدة لا انقطاع بجهة العقد ولا بغيره من ان ليس بيا لل
 نفس الفعل لانه الامر المطلق عن الوقت فمحل كذا من فانه يصح
 النسخ بعد ان يتمكن فيما من الاقضاء بالانقضاء لانه يصح بالانقضاء
 بعد ان يصح العمل من اوجه وجوب الفعل والمدة التي يتمكن فيها من ان
 يصح كذا وكذا ولا لا لغيره من ان يجوز النسخ فيه بالانقضاء
 لا يصح العمل به انما هو قوله من ان العمل لا يصح ما يستحق كذا
 وسنة من ان العمل به ان لا يصح ما يستحق التقدير والاجماع والادعية
 عليه هو دليل على ان الجميع لا يصح ما يستحق **والا** فلا خلاف
 قبل نظر لان النسخ انما لا يملك له لولا في معرفة نهاية وقت الحسن
 والفسخ كذا ان يوقف بالان يكون النسخ من فانه في وقت قسما
 في وقت اخر كما عرفت فبحر اعطاء الصدقة للواحدة فلو لم يكن فانه كان
 حسنا في ضعف الاسلام ثم صار فيما في وقت فانه ولم يوقف

وجود

نحو

نحو

—

بعض خبره على المراتب. ومقتضى جواب سوال وهو ان نسخ
المؤلف فلو لم يكن من الصدقات سقطت الاجماع المتعقد في زمانه الى
الصدوق ولم يتكون الاجماع باسمه لانه الصدوق لم يبق في قول المؤلف
تدويرهم على الجواب انه سقطت بانتهاء مدة وجوده في تصديق
الاسلام لا بالاجماع على كون الاجماع ناسخا كما انه من النسخ
العدة بالمولد للموت في حياته ووجهها بالعدة بالاشهر له ووجهها بالعدة
بما في الكتاب اما الاول فمقتضى ما في الدين يؤمنون حكمه ويردون
انواعا وحيث انهم ساقا الى القول بغير اطلاق واما الثاني
فمقتضى قوله الذين يؤمنون حكمه ويردون انواعا بغير نص في بعضهم
اربعه عشر ومشراف في نسخ الكتاب بالكتاب في نسخها
تفقا ايضا لان نسخ الكتاب بالكتاب يقول الطائفة ان
مستحقه قول قوله بغير كلامه او نسخ المستند بالصدوق لقول الطائفة
ان مستحق قول قوله بغير كلامه نسخ مستحقا بغير كلامه

بعض خبره على المراتب. ومقتضى جواب سوال وهو ان نسخ
المؤلف فلو لم يكن من الصدقات سقطت الاجماع المتعقد في زمانه الى
الصدوق ولم يتكون الاجماع باسمه لانه الصدوق لم يبق في قول المؤلف
تدويرهم على الجواب انه سقطت بانتهاء مدة وجوده في تصديق
الاسلام لا بالاجماع على كون الاجماع ناسخا كما انه من النسخ
العدة بالمولد للموت في حياته ووجهها بالعدة بالاشهر له ووجهها بالعدة
بما في الكتاب اما الاول فمقتضى ما في الدين يؤمنون حكمه ويردون
انواعا وحيث انهم ساقا الى القول بغير اطلاق واما الثاني
فمقتضى قوله الذين يؤمنون حكمه ويردون انواعا بغير نص في بعضهم
اربعه عشر ومشراف في نسخ الكتاب بالكتاب في نسخها
تفقا ايضا لان نسخ الكتاب بالكتاب يقول الطائفة ان
مستحقه قول قوله بغير كلامه او نسخ المستند بالصدوق لقول الطائفة
ان مستحق قول قوله بغير كلامه نسخ مستحقا بغير كلامه

نور

الستين القولي وتقبل بها تعلق **لا يعلم فلا تعلم** والنقص
 بيان القدر الذي فيه القصد **لا فلا واجب** بين
 ان لم يكن بالنسبة اليها يكون انما له عدم ملازمة فرضه
 وينبغي لان الواجب لا يتصوره حق لان الدلائل الموجبة
 كماله في حق عليه السلام **تفقيه** اما اذا كان بالنسبة اليه فيفسر
 الواجب منه وشرائطه في حق الله عدمه في حق الله في حق الله
 نصرا لاقسام اربعة **ثم هذا الحق** ما صدر ان لا واجب
 فيه لربنا الاول التوقف في الدعوى في حق الله وفي حق
 والمتابعة وهو واجب جهاد من الاشياء وجاهد من امر
 الشاخص به كالتوكيد في دابة الحكم من كل
 الشان في وجوب اقتباده من العمل يكون وجبا في
 حق عدمه وحقا وهو واجب مأكول وبن شريح من الحق
 الش في دابة الشان المتعا والابا في حقها في حق عدم

دعنا

آخر

والتوقف في الاشياء وهو واجب مأكول **والا يعلم** وحقا
 في حق عدمه وحقا لا يعلم وهو واجب مقتضى في حق الله
 التوقف له علم كغيره بوجوبه لا واجب ولا اية ولا شاة
 شاة الى ان يعلم حقيقة **الفضل** هو مقتضى او كان الجهل بها
 بوجوب التوقف في حق الله وحقا كذلك بوجوب التوقف في
 المتابعة لا تها بية من الحق في حق الله عدمه وحقا ولا في
 الحق مع الجهل بالربف لا شمال اليه في حق الله التوقف في
 المتابعة ايضا الى ان يعلم حقيقة **الفضل** بوجوبه في حق الله
 التوقف في حق الله في ذلك الحق ويكون واجب في حق الله السلام
 وحقا **يعلم** الذي هو مقتضى بوجوبه في حق الله عدمه في حق الله
 وهو الاستقلال انه امر لا يحد من كماله في حق الله السلام ولا
 بل على ان الله عدمه في حق الله وحقا لا تها الى
 التوقف وحقا **لا شاة** في حق الله بوجوب التوقف في حق الله

وكانت كل سيرة في انفسنا ما تروا له واستدوب لنا فانه سيرة
والا فاشعر به جوارب من قوله لا فقال انفسنا صدادا حاصلا في الجوارب
ان هذا الاستدوب لانه لا يصدق ولم يلاحظه له **رو** كما يقولون
بانه نعم قال قولي بوجه القدر من كبر وقول من هو اليمين
الايمان على تعديك قل انما يقول رسول كبره ولسنا به جبريل **رو**
رو واخبرنا انه اي الى ما شئت بالاشارة اشهد اني سلم قوله
ان رجع القدر غشت في نفس اي تجي ان نفسا في ثوبت حتى
تستكمل زيتها فانقراده واجعلوا ما في القدر به الاشارة **رو**
ثم قال غشت في روعي لم يقبل سم فيكون اشارة الى ان هذا اسم
لم يكن بالكلية من الاشارة **رو** قال اسم شايكم اه وليس يقول
السم من ان اراه ان هو الاستدلال ان المستدبر من الازالة **رو**
تعال به كبره الملك انما يسمى هذه الالهام الشارة بالظهور **رو**
ظهور من اسم الله برسله انما له الوحي فخط قوله تعالى ان

هو الذي يوحى فانه انما انما هو ما يخلق الامن الوحي والحكم
الضابت بالاجتهاد ولا يقال انما حكم الوحي **رو** اسحق بالحقرة لا
المعترية لا ان لا وجوده الفهم وقوة البصيرة امر الدين كمالا
ادخله هذا الخطاب **رو** الا ان في نصف القوة الى ثوبت
الكرم في المادى فليس الى الراي بدون الاستدلال **رو** والضمير
جواب من دليل الحكم ما علم انما لا نسلم ان الضمير راجع الى الذي
والقوله معنى الآية ان القول ليس لا الذي يوحى لا يخلق خلقا **رو**
فانهم استدوب **رو** على ان اسم مستدوب ان اخبرنا به الى
كمن لا نسلم المسامحة بين خطايي **رو** في الوحي وبين كون الاشارة
العرض المحض على من خطه عليه السلام لانه في باطن ايضا لان انما
هو مع الضمير لا يخلق الخطا فيكون هو له با شبيهة فيكون **رو** وما
بالطمان فانه بجزء ما علم في حق عليه السلام حتى يغير لا من فاعلمه بوجه
عظيمين بانه من صفة الله تعالى **رو** فممن من العزير العزير على

والعلم

٥٢

٥٣

٥٤

لا يجوز

و ان لم يكن له في غيره من الهام غير التي لم يسم الله بها
سما من شدة عدم اليقين والعصية **قوله** من سنة و طرفة
المرئ في تلكه في **قوله** لا يخلو له دليل لقوله و ما يقع به ما هو
شبهه السماع في قول الصالح في سنة شبيهه كونه سنة متعده و
بعد الحقيقة و به فاسد شبيهه بعد سنة حقيقة و به يقع في ذلك
كذلك لم يفت بين الوضع و الرتبة **قوله** لانه لا وجه لقول الصالح
الا لسمع **قوله** انه الى الوجه المذكور قبل قول الصالح في ان لا يخلو
كالجسود في ايمان الظاهر في الاجتهاد و كان قول الصالح في هذا
و الحمل لا يجب العمى به فلم يفت به و الجواب سئل ذلك
و لكن ليس الدليل الصحيح على خطه و انه كان غير الوعد مع احتمال
تقدم على القياس فله قول الصالح لانه اقرب الى الصور
صحيحة عدم **قوله** و انه ثلاث ايام و هذا مما لا يدرك بالرائي لان
لا يهتدى الى ذلك القاصد و لقوله عاشره رضى في قول

جواب
جواب
جواب
جواب

عنه

العلم من اهل النسخ انما هو انما جاءت الى ان كانت من و كانت
بسته من زيد بن ابي عمير و ما شاعرا و منهم الى من كان من
ما شاعرا من قول اهل البيت انما كانت عاشره من غير ما ذكر
و ان شئت ابلغ زيد بن ابي عمير ان الله تعالى ابلغ جهاده و جرحه
رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و ان شئت من عدم جواز هذا العقد
الجاء على ما شاعرا من قول اهل البيت و الجواز و الجواز لا يعرف
بالرائي لعلم ان ذلك كان بالسمع من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم
الكل من شاعرا **قوله** علم سبعة منهم من ليس من سبعة
طريق و انه مقلد و في بعض المواضع لم يفتدوا في البعض **قوله**
لما في السنة و هو قول ابن عمر **قوله** انهم في التوقيف من العبادة و العلم
بما يقع بالعلم كذا و كذا سنة من القياس **قوله** سنة في القياس
اعلام فعدوا الى الله فلهذا كان من السنة و به يقول ابن عمر
تقول و به من شاعرا بالشرع بالقياس **قوله** ما يظن التوقيف لانه اذا

قارنت
بسم الله
و ان شئت
بهم
عنه

المراد بالامتنان في ضرورة المولى والمولى
 على كون الامتنان في ذلك ان يكون في شدة
 به انه المراد في ذلك الجهد سواء كان عالما او لا
 انه يعني ان النفس تحررت الله في امر الدين ويحفظ الصالح
 فلم يبق الا بالاداء الشهادة بوجوده في المولى على العاقبة
 بهما ولا يعلم من اهل الاجماع لان الدين لا يثبت الشهادة وجرى
 وصاحب الهوى لان الامتنان على الاطلاق يشهد له الله
 دون الله العبدية وصاحب الهوى من هذه الامتنان كالمفسر
 فلا يشهد له الامتنان فلا بد من قول الامتنان في حجة الامتنان
 حجة المولى في حجة الامتنان في قول الامتنان في حجة الامتنان
 لان المولى هو الله ان الله ليس في حجة الامتنان في حجة الامتنان
 من كون الامتنان من حجة الامتنان في حجة الامتنان في حجة الامتنان
 المتساوي في حجة الامتنان في حجة الامتنان في حجة الامتنان

المراد بالامتنان في ضرورة المولى والمولى
 على كون الامتنان في ذلك ان يكون في شدة
 به انه المراد في ذلك الجهد سواء كان عالما او لا
 انه يعني ان النفس تحررت الله في امر الدين ويحفظ الصالح
 فلم يبق الا بالاداء الشهادة بوجوده في المولى على العاقبة
 بهما ولا يعلم من اهل الاجماع لان الدين لا يثبت الشهادة وجرى
 وصاحب الهوى لان الامتنان على الاطلاق يشهد له الله
 دون الله العبدية وصاحب الهوى من هذه الامتنان كالمفسر
 فلا يشهد له الامتنان فلا بد من قول الامتنان في حجة الامتنان
 حجة المولى في حجة الامتنان في قول الامتنان في حجة الامتنان
 لان المولى هو الله ان الله ليس في حجة الامتنان في حجة الامتنان
 من كون الامتنان من حجة الامتنان في حجة الامتنان في حجة الامتنان
 المتساوي في حجة الامتنان في حجة الامتنان في حجة الامتنان

بأنه خلاف الحقيقة في سبيل لا بد منه ومثبت في المصنف في حديث
قال في ذلك وجوده بدونه فيسحق اتحاد الالهي بغير المثل كما في
تجويد في سبيل قدس وهو ليس المعروض في باب عن دليل الحكم
على صلات ذات الملائكة والكنان في حقها لكن لم يسمو له بعد
ما اعتقد الالهي على خلافه كان العكس بعد العمل به لم يسمو له
أولاً وفي النص على خلافه فلا يلزم أن يمتنع الالهي للامتناع من كان
الامتناع بعض الامتناع في جهة الالهي بغيره وان الالهي
انما هو بغيره لان الحق لا يمتنع من جهة على تقدير جاذبة البعده في حقها
لا اتصال ان يكون الخرس في الحقيقة لان كل مجتهد في حقها
فقد رخصه لكون الالهي في حقها كما لا يخفى بعد العناية وكون الالهي
على ما سبق في حقها في العذر الاول وكونه متوقفاً بالامتناع الالهي
القطعي انه هو اجمع العناية فانه مثل الالهي والجزء المتوحد في سبيل
علم العقول اما اجمع من بعد العناية من اقسامه من سبيل الامتناع

الامتناع العذر

الامتناع العذر

على ما لا بد من في كل امر من سبيل الحديث المشهور في سبيل العناية
لان ما الالهي في حقها في سبيل الحديث المشهور في سبيل العناية
والا لالهي على ما سبق في حقها في العذر الاول وهو في سبيل
الامتناع في سبيل العناية الالهي في سبيل العناية لان الاسلام هو
الاعتقاد في سبيل سبيل العناية الالهي في سبيل العناية لان الاسلام هو
من انما هو سبيل العناية الالهي في سبيل العناية لان الاسلام هو
فكان يكون العذر وهو لا يقول الالهي انه من سبيل العناية
فيكونه العذر في حقها في سبيل العناية الالهي في سبيل العناية
بالطريق الاول والالهي انه العلم الالهي بغيره لان الاسلام هو
من انما هو سبيل العناية الالهي في سبيل العناية لان الاسلام هو
على سبيل العناية الالهي في سبيل العناية لان الاسلام هو
هو ذلك العذر في حقها في سبيل العناية الالهي في سبيل العناية
في العذر الذي في حقها في سبيل العناية الالهي في سبيل العناية

انما في سبب همدوايضا بهذا الكلام يدل على ان الابعاج
 يستحق الابعاج القيس او جزاواحد وقال عامة المتكلمين من
 الابعاج يجوز ان ينقطع من دليل قطعي كالكتاب واما المستمرة
 كما يجوز ان ينقطع من دليل قطعي لان الابعاج ليس الا اتفاقا بين
 المود العقد على ان يكون بهد الرسول عليه السلام وهدو بهد
 بناء على دليل قطعي فينقطع الابعاج وبنى العقد كان جزءا لا لا
 كونه لا يقال لا حاجة الى الابعاج منه وجود الدليل القطعي لا حاجة
 الحاجة لينة وكيفية الا في كثره الا في نسبة على انما يظهر
 انما في دليل انما لم وذلك لم يطلب فيفيد القطع لا
 الاشارة على اعداد الزكوات ومقايير الزكاة واعداد الطلقات
 ومقايير الديات ويزان لوجوب العمل على مثل قول جده
 السلام ما اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 كاشفهم على ما حفظه الاربع قبل النظر في اسفار النبي صلى الله عليه وسلم

العلم

فيما

تحتاج الاشارة في هذه الاشياء في اعادة القطع او كان الابعاج
 انما لان السيرة دليل على قوله الذي في بعض فانه لا
 دليل على قوله انما كان من جهة الابعاج في قوله الذي في بعض
 قوله انما كان من جهة الابعاج في قوله الذي في بعض
 الابعاج ما يقتضي انما كان الابعاج من جهة الابعاج لان قوله
 الذي دليل على قوله انما كان الابعاج من جهة الابعاج لان قوله
 الذي دليل على قوله انما كان الابعاج من جهة الابعاج لان قوله
 الذي دليل على قوله انما كان الابعاج من جهة الابعاج لان قوله
 الذي دليل على قوله انما كان الابعاج من جهة الابعاج لان قوله
 الذي دليل على قوله انما كان الابعاج من جهة الابعاج لان قوله
 الذي دليل على قوله انما كان الابعاج من جهة الابعاج لان قوله

العلم

ان ان الشبهة المستندة الى التغيير بان يكون عليه اخصايس الشبهة
لا تبرز الطبع الى الاصل الذي هو تغييره فغير ان كانت الاركان
والمباني لا تشكك في الاية لانها قد قيلت على جميع القياس بما
بالاشارة لا لعموم الاعتقاد بل لمراتب سوال وجوان الاستدلال
فمحول على الاصل في القرون الماضية في كل السباق فلا يتناول
الامر القياسي فلا يكون فيه علة حاصل الارباب الله السباق وان
ول على الاصل لا يتناول على الاصل في القرون الماضية لكن الخبر في
الخط لا يفسر من السبب هو ان السبب في القرون الماضية في
الى نقل الحديث على حدة العمل بالقياس في القرون الماضية في
تغييره بدلالة وهذا الخلف هو جواب سوال وجوان هذا
الحديث فان القول في قوله والارباب والارباب الا في كتاب
سبلان فلا يصح لان من شرط صحة ان لا يخالف الكتاب فلا يصح
الشك بمراسل الارباب في القرون الماضية في عدم المذنب

غير

تغييره في القرون الماضية في عدم المذنب ان الاية قد قيلت على كون جميع
الارباب في كتاب الله تعالى والارباب لا يدين على عدم كونهم في
على عدم الوعد ان فيه طاعة تعالى فان لم تجدوا في بعض فان لم يكن وعدم
الوعد ان لا يستلزم عدم القول فلا يكون في القرون الماضية في عدم
الاية كون جميع الارباب في القرون الماضية في عدم المذنب
الارباب في كتاب الله تعالى والارباب لا يدين على عدم كونهم في
الكتاب في القرون الماضية في عدم المذنب ان الاية قد قيلت على كون جميع
الارباب في كتاب الله تعالى والارباب لا يدين على عدم كونهم في
على عدم الوعد ان فيه طاعة تعالى فان لم تجدوا في بعض فان لم يكن وعدم
الوعد ان لا يستلزم عدم القول فلا يكون في القرون الماضية في عدم
الاية كون جميع الارباب في القرون الماضية في عدم المذنب

مساكن العلم بوجه الحق بوجه الحق بوجه الحق
شعيرة مثل العقوبة عن الكفار المعهودين الى كل من يوجد منه اسبابا
وكذا اي مثل القابل في العقوبات القابل في الاكراه الشرية
من غير تفاوت وهذا ما توقف فيه اه جوب موالده هو
ما ذكرنا الدليل قياس فيكون اثبات القياس بالقياس جلية
ان لا يقيس في ان العلم بوجوده في موضع بوجه العلم
بكلها فيه ما يدرك من غير اجتهاد فكان دلالة النفس لا قياس فيه
ان يصير كمالا نفس لا بالمعقول الا ان يقال انما هي الاستدلال
بدلالة النفس دليلا معقول لان التوقف عليه يحصل بالثبات والسر
لا بظاهر النفس والضعف ويمكن ان يكاب عن بيان هذا اثبات
القياس الشرعي بالقياس العقلي بقرينة ان اعتبار الغائب
بالشاهد المجهول بالمعلوم قياس عقلي وانا نقول القياس الشرعي
بالاعتبار الوجوب لان فيه اعتبارا شرعي بنظره وهذا في القياس

الشرعي بوجوده من محنة تحت القياس الشرعي فيكون محنة عقلا
كالقانون في معنى الشجاعة وغيره فيكون اثبات حجة القياس الشرعي
بهذا القياس بدلالة الاجماع لا بالقياس بدلالة المحل وبدلالة
قوله عدم لا يتبعوا الطعام بالطعام الاسواء بسواء اي يتبعوا
بسواء اي الى قوله مثالا اي يعرف الامر الى قوله مثالا وقوله ان
الامر يصل عليه فالخلف فيه اذ كان الامر لا يجاب بالمال فالحال
يقتضيه اذ ان حرف الامر الى الحذفية كما في قوله وجوب
الامر في قوله مثالا وقوله مثالا وقوله مثالا وقوله مثالا
لازم لم يتوقف اه لان الاحوال بمنزلة الشروط بهذا الخبر
الحال لان من يتوقف عليه السلام على هذا التفسير فيقول انما هو
ان الاشياء الستة ما في قوله النفس فيها في مع قوله قوله
الستة روي الى فضل هرام وهو فضل مال لا يقابل في معناه
مال بالقياس قوله في قوله السلام اهالة وجوب التسوية قد ارجسنا

نظرا الى القواعد الارادية في قوله في قوله في قوله في قوله
على فوات حكم الامر وهو التسوية فيها كان وجوب التسوية حكم
اقتضى للنفس الحرمة بناء عليه وزعم الشافعي بان حكم النفس حرمة
افضل احالة اي فضل كان وجوب الحاشية بناء عليها يكون
مخلصا عنها وبه الى بسبب ثبوت الحرمة بناء على فوات الدلالة
بيان ان حكم الحاشية لا يتصور فيه ثابت الحرمة عليه وهو ثبوت
التسوية قد ارجسنا احكام رعايتها ولا بد لكل الى حكم النفس معنى
لكم الشرعي لا لا يجاب وغيره لا يخفى دلالة النفس فانه شامل للحكم
والعقد في المانية في يرفع قول المصنف وان يكون اه لان المسألة
في غيره لا يتوقف على التسوية في العقد الجنس فالعقد القابل
ما صدر ان المائدة صورة وضع يحصل بالعقد والجنس لان العقد عبارة
عن التسوية في المعيار وهو عبارة عن التسوية في الطول والنقص فيه
يحصل المساواة صورة فبالعقد يحصل المساواة صورة والجنس

عبارة عن المال كونه من جنس الجنس المتوقف في قوله في قوله
يقوله مثالا بطل وقوله اية اشير قوله الخطية بالخطية اشارة الى
الحاشية ايضا معنى معقول من هذا النص ليس ثابت بالرى
فصار وجوب التسوية بينه اذ اتفق التسوية بين الاموال الستة
كونها امثالا لتساوية في المانية فصار وجوب التسوية اه
فبما ان وجوب التسوية اه فلا يرد ان حكم النفس وجوب
التسوية والعقد الجنس والجنس الى وجوب التسوية والوجوب
غير الوجود ولا يفرق من كونها در عين الى الوجود ان يكونا در عين
الى الوجوب فلا يكونان در عين الى حكم النفس لان المراد القدر
والوجوب خطية العقد الجنس بالتسوية الى الحكم
فلا يجاب الفعل القابل التحليل على ان لا يجاب التسوية كمالا
يكون تحريم الفضل على الكيل لان اجاب الفعل بيقيني فيما عن
منه واجاب التسوية مضاف اليه العقد والجنس فكذا ما هو

مضاف إليها فخره الفضل مشافهة إليها فالجودة
الاعتدال فيفضل إلى الأظهر فيفضل إلى الأظهر
القدر والبس في مال الربا الكافي في مال الربا فانه لو باع قوما جيدا
موجب رد على وجهه ان يكون العدم بقا في الجودة مع كل
نصح منها لو باع فقير خبيث بغير ردي وزيادة سواء والقوية
بها انما يكون بغيره في الجودة ثم لو باع راعين اربعة كونه
القدر والبس رايعين الى الحكم معقول من النفس اقتضاء لانه لازم
مقدم للقول الذي هو وجوب التسوية فلم يسمه اذ كان
الحكم والاعتدال فيفضل من النفس الا الاستدراك المحرر فيها
فان قيل راد اي الفضل في مال المحرم بناء على ثبوت حكم الامر
وهو وجوب التسوية قال الله تعالى ولو انا كنا نكناه وجه الله
انما هو في غير عين العقل والافعال والتجريد على ان يكون
لا احتمال ان كان قبل هذا الاحتمال لا يخطأه صاحب الحق لانه
ثابت بليس وهو يكون القياس في هذا الاحتمال غير مستند الى

وليس اذ لم يخطأ الاصل مثبت بكونه في المال مستلزا
اذا الاحتمال في غير انشائي عن دليل غير متناهية الى اقامة دليل
انما عليه تعلق هذا الاحتمال ان لم يخطأ الاصل الا ان لم يخطأ
كونه دليل على ذلك لان الاصل قد يخلف عن يقينية الاحتمال
الملكه قرينة ايضا فلا بد من دليل اخر او الاقامة وهو عبارة
من تعيين العلة في الاصل بخلاف استدلال الحاشية منها وبان الحكم
كالا سكار للتحريم فالخصوص اذ فيه دليل على الملازمة المذكورة
بيده وبان دليل في تفسير السامع بالمعول حاصل ان يكون النعم
شبهة لانه كونه حصة له لانه من اهل ان يحرم فادارة
المعول من انشائه لذلك في تفسيره به والدليل اعم اه
جواب سوال وهو انه لو كان للتعديل بالفضل دليل كان الدليل
دليل في هذا الدليل ليس في نفسه بل في غيره فليس على
الجواب ان الدليل اعم من التعديل وليس كان هو هو في نفسه

للاعم فيكون الدليل بالفضل دليل فلا يلزم التسلسل وحله
هنا انما على اربعة اقسام من التعديل فاما على اربعة اقسام
العموم كونه في غير وجهه في قوله بعض قول في بعض العموم فيكون
الابن في وجهه او يراد به عطف على ما يفهم من الكلام السابق
من انه يراد التعديل اذ يراد به بعض العموم كونه في وجهه
الجواب سوال وهو ان التعديل يشترط ان يكون مرسولا
الديث ليس بمسول فلا يكون تخصيصا بل الجواب ان الشرط
الملكه في حقنا لا في حق عدمه والمخصص عنده فلا يقال لانه
عليه السلام راد بهذا الجز على الكتاب وهو ليس بخبر الوعد بل
اليه على ان اه جواب اخر حاصل ان هذا الفصل حكايته ما فيه
نقلها البني على انه عليه السلام في ان يكون مازا به عليه هو المقول
عن الاخر في خبر الوعد اذ هو ان ذلك فلا يراد به في نفسه
الكتاب بخلافه بل بمعنى التعديل فقط اذ لا معنى ان يكون

الفضل او الدليل مع كونه مخصصا من قاعدة عامة تخص فلا يفي
الوجه ان علم الاصل من غير ان يثبت في القياس في القياس
وكم في الواقع اه جواب سوال وهو ان حكم النسي في
الاكل في وجهه الى النسي في الجماع قياسا فلا يلزم ان يشترط في
القياس ان لا يكون الحكم عدولا عن القياس حاصل ان التعديل
بدلالة النص لا بالقياس فان العموم يقوم بالكف عن اقتضاء
شروطي بل من وضع الحكماء جنسا واحدا وان اختلف اسمها كالا
والشراب السباع للتعديل فان العدول لازم وهو الميل
عن الطريق فلا ياتي في الجمل عند الاباء ويكون معناه مع الباء
الاصل في شرطه في وجهه التعديل وما بينهما كون التعديل
كاشرا وما بينهما تعديته عين الحكم من غير تفسير وانها كون الفسخ
نظير الاصل فانه ما هم كون الفسخ مفسوما عليه ولا يخرج
جواب سوال وهو ان في حصول التعديل شرطا وكما عاين لان شرط

الشئ ان لو لم يكن حقيقا لم يكن غير حقيقا وانما ملكي وشرطي
 ما يصدق له ان لا يخرج من هذا لان شرطه قصره في الحقيقة وانما ملكي
 بالحق القيد حقيقيان وقد يقع من كون الشئ مكررا او كون
 الشئ مفردا او انما يقع من كون الشئ واحدا او مكررا او من كون
 الشئ كذا كذا باعتبار شئ في الحقيقة بناء على قصره
 على الحقيقة لا على الحقيقة التي بناه عليها من الكثرة لان الكثرة
 عبارة عن ان يكون في الحقيقة شئ واحد في الحقيقة الله العليم بما
 ان الله تعالى قد علم ان الكمال ليس عليه الحقيقة في الحقيقة
 العصور التي العصور المذكورة بالحق الذي لا يوجب عليه الحقيقة في العصور
 عدم العلم بالعصور الماضية من غير تقديره فكان هذا الحاصل وان
 قد العلم وان الاكراه هو الكثرة لا كجسده هو صيغته في الحقيقة
 فيجب سببها فان قد علم الكثرة على سببها فان قد علم سببها
 فيجب ان لا يوجب عليها ان كان سببا وانما انما علم سببها

كتمان ما كان خاف صاحب الحق لا يوجب ضمان فائدة الذي
 وضع عليه سبيل ضمان فكان هذا الكره دون هذا الضمان
 فيما تضمن به فائدة كثيرة **والتمتع** تضمن له لا يتم حتمه وارتجابه
 بقدره **والضمان** القدرة بتحقيقه **والضمان** كونهما **الضمان** **الضمان**
 لا يستلزم ضمانا **والضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان**
 من ضمن العين فوضع ضمانا **والضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان**
 مع التمسك به في ضمان **والضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان**
 الضمان **والضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان**
 لا يقتضي في الضمان **والضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان**
 كتمان الاول بالتمتع **والضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان**
 بالتمتع **والضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان**
 او ان كان ضمانا **والضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان**
 لا يوجب **والضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان** **الضمان**

مصنف المسألة في الفصل الثاني من الباب الثاني
 الفصل الثاني في بيان ان لا ينظر في الفعل بل في الماهية في
 القدر والبشر في حال الربا كما في الربا فان الربا في جميع
 ما يوجب روى درهم على ان يكون الدرهم بمقابل الجوده مع تلك
 تقع منها الربا في غير ضيق في روى وزياده سواء التسوية
 بينهما كما يكون في سائر الربا في جميع ما يوجب روى درهم على ان يكون الدرهم بمقابل الجوده مع تلك
 القدر والبشر في حال الربا كما في الربا فان الربا في جميع
 ما يوجب روى درهم على ان يكون الدرهم بمقابل الجوده مع تلك
 تقع منها الربا في غير ضيق في روى وزياده سواء التسوية
 بينهما كما يكون في سائر الربا في جميع ما يوجب روى درهم على ان يكون الدرهم بمقابل الجوده مع تلك
 القدر والبشر في حال الربا كما في الربا فان الربا في جميع
 ما يوجب روى درهم على ان يكون الدرهم بمقابل الجوده مع تلك
 تقع منها الربا في غير ضيق في روى وزياده سواء التسوية
 بينهما كما يكون في سائر الربا في جميع ما يوجب روى درهم على ان يكون الدرهم بمقابل الجوده مع تلك

دليل اذا لم يقط الاصل مثبت بكون هذا النص في الماهية
 اذا لا احتمال في الماهية عن دليل غير متبرر فلا حاجة الى اقامة دليل
 آخر عليه قلنا هذا الاحتمال وان لم يقط الاصل المذكور لكن يقط
 كونه دليلا على ذلك لان الاصل قد يختلف في بعضه والاحتمال
 المذكور قسمة ايضا فلا بد من دليل اخر او الاغالة وهو عبارة
 عن تعيين العلة الاصل مجرد ابتداء النسبة بينهما وبين
 كالا سكار للتحريم فالنصوص اذ هذه دليل على اللازم المذكور
 بعده وهي دليل على تفسير الساب بالمعول فاصل ان كون النص
 شاهدا لازمة كونها معلومة لازمة للزوم من الاصل مجرد فإرادة
 المعول من ان ذلك كذلك تقع تفسيره به والدليل اعم
 جواب سوال وجوده فكان التعليل بالفضل دليل لكان دليل
 دليل اخر وهذا الدليل دليل اخر بل هو دليل التعليل على
 الجواب من الدليل اعم من التعليل وليس كما هو في بعض النسخ

عدم كون دليل بالفضل دليل في نفسه بل هو دليل على
 ما هو عليه من احواله المتصور منها فيكون الدليل على ما هو عليه
 العدم كونه فيم جدي قوله نص في ان فضل العدم لا يكون
 الا في بعضه وفيه اوردوا عطف على انهم من كونهما
 من انه جودا في نفسه وفيه كونهما في بعضه
 الجواب سوال هو ان النص يشترط ان يكون موصولا
 الحديث ليس بموصول فلا يكون تخصيصا حال الجواب ان الشرط
 المذكور في هذا لا يفتقر عدم والمخصص منه فلا يقال انه
 عليه السهم في هذا الجواب الكتاب وهو ليس في هذا الجواب
 اليه على ان اذ جواب اخر صله ان هذا نقل حكايته ما فيه
 عليه السهم في هذا الجواب الكتاب وهو ليس في هذا الجواب
 عنه لا نقل وغير الواصل بها دون ذلك فلا يرد انه زيد على
 الكتاب في الواصل بمعنى التوفيق فقط اذ لا معنى ان يكون

النص اذ الدليل من كونه مخصوصا من قاعدة عامة تخص في الماهية
 الخاطي لان حكم الاصل ما من النص في كونه مثبت في العدم
 ونحكم في الواقع اذ جواب سوال وجوده كونهما في
 الاكل قد تجدي الى انما في الجماع قياسا فلا يصح ان يشترط في
 القياس ان لا يكون الحكم عدولا عن القياس حاصل ان التعية
 بدلالة النص لا بالقيس فان الصوم يتقوم بالفضل عن اقتضاء
 شمولي يعني وقوعه في كونهما جنسا واحدا وان اختلف اسمهما كالا
 والشرب المباد للتعدي فان العدول لازم وهو المليل
 عن الطريق فلا يمتد الى الجوارح عند الاكسار ويكون معناه مع الداء
 معنى الفاعل شروط خمسة اهمها التعية وثانيهما كون التعية
 حكما شرعيا وثالثها تعدي عين الحكم من غير تنبيه وثانيهما كون النفع
 نظير للاصل فاسمها عدم كون النفع مخصوصا عليه ولا يمتنع
 جواب سوال وجوده في هذا التعية شرعا وكلما فيه ان شرط

الشئ موقوف عليه بخلاف كل فلا يكون شئ واحد موكفا وشرفا
 حاصله ان لا يتناقض بينهما لان الشرط قدور العقيدة والحكم حقيقة
 بما في الحقيقة شيان ولا يتناقض بان يكون الشئ مشروطا وكون
 شئ آخر موكفا وانما يتناقض بان يكون شئ واحد موكفا وشرفا وليس
 بهما كالك باعتبار متعلق التعديل بناء على حصول التعديل
 يقع التعديل بغير ظهوره الذي بناه احدهم نحو الكفارة لان الكفارة
 عبادة والذم ليس من الهيا فنعني الى ما في الفاء للتعديل
 ان الخطا غير متفقد لان الخطا على المبالغة في الحرز لا يعلم
 الصوم وفي الخطا تركها بغير النسي لان لا يجب عليه المبالغة في الحرز
 لعدم العلم بالصوم والنسيان من غير متفقد فيكون قد انقضى
 عند النسيان وان الاكراه فعل الكراه لا يتركبه فلا يضاف الى الشئ
 فيصير سببا لقضائه عند الكراه فيصير سببا لقضائه عند النسيان
 بعد ان كان لا يوجب عليه الا ان يكون سببا لغيره فيصير سببا

مجنون

لقضائه لان الاكراه صاحب الحق لا يوجب له ان يتركه انما
 لا يوجب سببا لقضائه لكان عند الكراه دون عند النسيان
 يقع التعديل بان يتغير في كغيره وانتم تفتقرتم له لا تفتقرتم حرمة الربا
 بالقدرة والجنس والقدرة لا يتحقق في التعديل ورسته الحال اوله
 الاستثناء حقيقة انما اذا المستثنى من جنس المستثنى منه والمحال ليس
 من جنس العين فلا يصح استثناءها فاصح انما هو ارجاع التعديل
 مع التغير بغير مستحق بالمتعين ان يكون التغير مضافا الى
 التعديل وبالمتعين بالاية اي بالاية الصالحة لقضاء حوائج الفقراء
 استقيم في الفقراء لانه يجوز بالتعديل اداء القيمة ضرورة
 ان يكون له في موقوف كماله بقضي النفس لانه موقوف على ما يشي الله
 بالركوة انما يكون او لا بالاستقلال لان لا يباين الموقوف او لا
 اذا كان صلتين استلزاما ابتداء فلو قلنا الحق على الاقله اوله
 كالموقف واوله ان يكون الاقله اي عند الزيادة الموقوفة على الموقوف

العلم

شيا

مادى

انما من حيث انما لا يقيد وبوجه الزرق او بوجه
 واما ان كان بالاستثناء او بوجه المسحوق او بوجه
 يقتضيه عدم حرمة الركوة بالثبوت حاصله انما يقتضيان لو كان
 بالاستبدال لم يلزم ليدل فقط ومنه قول المصنف في ذلك لا يتحقق
 وليس كذلك بل المراد بالاستبدال ابطال قديسة ودينه وذلك
 لا يتحقق الا من حيث ان مقتضى ان يبقا الزرق الموقوف بعين الشاة
 مع من حيث انما مال متقوم اذ في الزرق هو في ذلك ولا يصح من
 حيث انما مال متقوم مقتضى ان الموقوف هو المطلق وفي هو لا بالقيود
 الشاة من حيث انما مال متقوم مطلق واذا كان كذلك فيراد
 بالاستبدال ابطال الشاة بكون الشاة في ذلك لا بكونه في ذلك
 لان وجود التعيين باعتبار ذاته فكان ركن التعيين فلا يقتضيان
 انه لان يكون من التعيين والعامل والمحل ليس مما لا يوجد للتعيين
 باعتبار ذاته الا به لان فاعله عند فلا يصدق تعريف الركن عليه

كالموقف العلم بالتعدي وعلما في العلم على ان لا يكون
 حقيقة هو اسد على العلم اارة والامارة على فيكون العلم على
 لان المعنى اذ يدل على قوله العلم اارة على حكم النفس حاصله
 ان المعنى الذي هو العلم معرف لكل الشئ في المحل والمعرف
 اي الامارة وبه اي جعل الفاعل له احقر عن المعنى في دلالة
 النفس لانه لم يصدق عليه جعل الفاعل نظيره لانه النفس لا يكون
 منزها عليه بوجه من الوجوه والثابت بمعنى النفس في حكم المنقوص
 عليه لانه يترك مقتضى كبره في الجرمين الذي هي الفضة
 والتمشية حقيقة لازمة لها لانها مغلقة ثنتين جعلنا علمه للركوة
 في الخطا كالكيفية للربا في الاستبعاد للاربية اراو كالكيفية
 الغرض منه وهو اعتبار الناس به ولا شك ان هذا المعنى وصف
 عارض لانه يختلف باختلاف عادة الناس وليس المراد به
 كونه من جنس الكمال في الحقيقة لان هذا المعنى وصف لانه لا يتغير

م

الاربعة كالطوبى فانه منطوقه في المراد بالكليل والنجاة
لانها غير منطوقين فكانا خفيين لانه المراد بالنجى لو كان على
الكليل لان النجى عبارة عما ثبت بالجنة وذلك بالاجابة
وان حكم شرعى وقد انكر بعض الناس تعليل الحكم بالحكم وقال الحكم
الذى جعل على كل من لا يخلو اما ان يكون مقدما او متاخرا او مقارنا
الاول باطل لتعلق الحكم وكذا الثاني لان المتأخر لا يكون علته
للتقدم وكذا الثالث لان احدهما ليس اولى من الاخر والآخر
ان على الشيء الامارات ولا يتبع ان يكون المتقدم المارة
بالمسافر وكذا المتأخر اارة للتقدم الجنس بالجنس وهو
واحد وكذا الكل كقوله ابراهيم في القبر والجنس اهل
وصفان ويجوز ان يكون او صافا كثيرة كما في نجاسة سوز البصاع
فاما طلفا بان السبع حيوان يحرم الاكل لا الكرامة ولا يلقى
في سورة والمشران لاصرفها وقال بعضهم انها معقودة

على الجنة وقال بعضهم على السبعة لكن هذا ان المحرمان لم يبق
عليهما دليل كما ذكرناه من الطوبى لان قوله عدم في الخبر
انما ثبت بحجة انهما من المجرمان والادوات عليك
صريح في كون الطوبى على من اتقوا الجنس لان قوله عدم
الخطبة بالخطبة بقية الجنس وقوله مثالا مثل بقية القدر والفقير
لما من العيش على ان يكون اوصاف انهم بحجة
لما وجد منها فيكون على حكم المتصور ليس اذ لا شيء ليس في قوله
في الحكم كقول النضر في زمان كذا وكذا كذا اذا كان كذا فلا يلزم
جميع الاوصاف ولا يكونا منها على الحكم فلا يصح التعليل بحلها
ولا بكل منها ولان لاجل اه عطف على قوله اذ لا شيء اه
وهو دليل بان تلك الدعوى بصل ان جميع الاوصاف ككلوه
منها لا يوجد الا في النصوص عليه اذا كان كذلك فلا يكون الا
على الحكم لان المراد بها العلة الموجودة في غير المتصور عليه

ولا يخل وصف اه يعني انفقوا الصاع على ان لا يخل بكل وصف
شرا للمخل لا دليل لان الامارة وصفان الاوصاف انه
على غير ذلك وهو الحكم فلا يصح من غير دليل وهو نفس سواء دل
عليها بطريق التبع كقوله كما انتم الصلوة له لو كثر الشرس وقوله
عدم كنت نهيتكم عن ادخالهم الاضاحى
او بطريق التنبؤ والاشارة كقوله عدم من يد ويد فاعلموه و
يقول الراوى سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسر ذلك في ما عز
فرجم على القولين انه احد صانعه في قوله لا طرادن
يزعمه يعقل وانهما لا يصير في الاصل يعقل وهو معنى صليح
الوصف في عدالة لان الوصف كاشد ويدل قول الص
دلالة كون اه صلا ان الوصف كاشد والشاهد لا بد له
من صليح وعلة تارة الوصف لا بد منها في كونه علة او
كان كذلك فيكون الصليح والعدالة من لوازم كون الوصف

لا يتوقف بها فيكون انما عليه يكون الى ثبت لوجه
ك والوفى وصفه على الوصف على الاصول ان يقال يجوز
الشيء بان طابقها صراحة والافلا احتياطا ليعلم سلامة
من النقص والمعارضه وليس بشرط العدالة الوصف في قوله
الوكان استباحهم العدالة عنه القاضى جازله العمل بشهادة
والوفى على المشركين بعد ذلك نوع احتياط فكذا بهنا قلنا
التيك الى خيال صورة العلة لمن لا حقيقة له فهو غير معتبر لان
الظن معتبر شرعا في وجوب العمل به كجزا الوعد القياس لانا
المعتبر الظن الذي تمام دليل قطع على اعتباره لا مطلق الظن وفي
في الظن لم يقر دليل الاعتباره فوجب اجاره لان اعتباره
اه دليل على قول المصنف وهو ان يكون اه صلا ان عليه الوصف
لكن باعتبار الاضافة اية واعتبار الاضافة اية شرعى لان
الوصف موجود قبل ردو والشيء ولم يعتبر الاضافة فعلة الوصف

شرعي وكلما هو شرعي لا يعرف الا بالشرع فلهذا لا يكون الاوافقا
 للصلل الشرعي فلهذا الوصف ليس لا يكون الا موافقا لما اذا
 كان كذلك فالله هو كون الوصف موافقا لها لانها دليلها
 مصدرها في مصدره يعني منع حاجتها الى قولانية الكمال لم يمنع
 الاوجه المتكررة في عينه كالحق في عينه المولى حقيقة في عينه
 فكما التعليل بالصور لا ثبات ولاية الكمال لتعليل الوصف
 علام فالباء في قول المعبر بما يتصل به للسببية في الإشارة
 الى دليل مطابقا لثبات التعليل الضرورة هي هذه الاقوال
 ومكون الاقوال في هذه الضرورة مؤثرة في الحقيقة في سقوط
 الخطر بالنعوض مثل قوله فمن انما غير ما لا عاد فلا يتم عليه
 تميز التعليل بكونه تمييزا من سبب التلخيص فالله انما
 للتعليل بكونه دليل لقول الله في امورا ما حصلته انما هي
 مؤثرة في غير ما لا يحصل من انما العلة فيها فلهذا لا يكون العلة

وقد افقوا في هذه الاقوال ان العلة هي ان اتفاقا كقولنا من حيث
 في جنس واحد وهو الضرورة مع ان الاول يعني ان التعليل
 بكونه تمييزا الرسول بهم بالطوائف في سقوط حرمته من الولاية
 يقول فانما ياتي من الطوائف والطوائف عليكم لان العلة
 سند بان تحت جنس واحد وهو الضرورة راجعة الى قوله
 علامته يعني صلح الوصف علامته الحكم لا الاطراد وافاقه
 الى بقا جازم في سبب بين الوصف والكلمة كذا العلم اعم
 مثل الوجود في كونه اتفاقا لعدم عند العلم فلا يكون الاطراد
 فلهذا لا يكون الوصف في الاطراد ليس كذلك
 لان بكون الشرط الى ياتي الوصف الذي هو شرط
 في العلة عند العلم فالكلمة عند عدم الشرط كما يعدم عند عدم
 العلة فانها في العلم عند عدم العلة اتفاقا لوجوده في الشرط
 او في الوجود والعدم فان وجوب احواله كونه لا يعدم

في كونه انما ياتي به ليس كذا اطراد في عينه كقولنا
 اثبات الحكم المستقر بثبوت ما يتبعه في ثبوت ما يكون اتفاقا
 كذا السبب الا لا ياتي بالشرح لان البقاء في ثبوت الثبوت
 الابتدائي وهو لا يتم في الرفع كذا البقاء فاثبت ليس في ثبوت
 القول بقاء الحكم بلا دليل حتى مع التلخيص دليل على ان البقاء
 يترتب ثبوت كونه في عينه كونه في عينه كونه في عينه
 لا يجوز على الله اما البقاء حاصلان المرجح لانهما
 اتفاقا فالبقاء ثابت عند العلم وافاقه كذا كذا كذا
 البقاء لان عدم العلم لا يستلزم عدم العلم بوجوبه
 سوال وجه العلم لا يستلزم العلم بالعلم الاول فكان
 الثبوت هو المنقضي حاصلان العلم على هذا التقدير ضروري كما
 العلم انما لان الثبوت منقضي بدليل اي بدليل آخر
 مرجح للعلم وذلك قوله لا يستلزم العلم بالعلم

العلم به جازم مع القول بوجوبه كذا بوجوبه فلهذا
 عند وجوب العلم عند عدمه عند ما يتبعه ان اتفاقا في عينه
 في الشرط الى الاطراد في التعليل في عينه كذا كذا
 مثل احتجاج الاطراد على علة العلة اي بالعدم اي بعدم
 وصف المؤثر في الحكم اعلم ان الوصف اذا كان مؤثرا في
 الحكم كان وجوده علة لوجود الحكم اما عدمه فلا يكون علة لعدم
 ذلك الحكم عند ما ياتي الا اذا كان مؤثرا فيه عند جوار التعليل
 بانقضي يكون علة لعدم ذلك الحكم سواء كان مؤثرا فيه او لم يكن
 فاشبه الحدود في ان ليس بالشيء ان يكون الشرع بالوصف
 مؤثرا في قول من هذا النوع مع الرجوع الى الحاشية فان ثبت
 حاشية ثبوتية كجدة شجرة وفي الكمال عدم هذا الوصف لانه ليس
 بما لا يثبت بشهادة النفس مع الراجح كذا ولان عدم الوصف
 المؤثر في العلم الاول ومثله في مثل التعليل في عينه

لا يجوز ان يفتقر العلم بالحق الى العلم بالغير وتكون حجة
لا تسع بدلي لا بالثبت فتكون حجة استرناج جوب سوال
من قولنا ان شئ هو كاشف عن قرينة حاله ان يثبت
باعتبارها بالثبوت وانما ليس به استحقاق القبول
لأنه لا يثبت في مال نفسه فلا يثبت مشقة حاله بوجه
لا يثبت القبول من قرينة لان حجة الثابت باستصحاب
الحال ليس به حجة فلا يثبت لانه لا يثبت في مال غيره
فلا يثبت من قرينة لان الاصل في ثبوت حجة استصحاب
اسرى حجة به حجة من حجة الحرام الى المسرة الاصل لان
الحد المشيبي لما كان بالحق والبراهين فتكون حجة لا الحكم
بعدم الحجة لان الشك لا يوجب حجة جواز
عدم العلم لم يثبت ان العلمين فان كان الاصل هو العلم
المراد لا يكون حجة بغيره فانما العلم في القبول من غير الدليل

لا يثبت ان الحق لا يثبت من العلم بالغير وتكون حجة
بوجه وفي مطلع القول انما يثبت حجة في الاصل بطلان القبول
وهو في العلم بالغير انما يثبت حجة في الاصل بطلان القبول
بعدم وجوده في العلم بالغير انما يثبت حجة في الاصل بطلان القبول
العلم بالغير بوجه العلم بالغير انما يثبت حجة في الاصل بطلان القبول
انما يثبت حجة في العلم بالغير انما يثبت حجة في الاصل بطلان القبول
العلم بالغير انما يثبت حجة في العلم بالغير انما يثبت حجة في الاصل بطلان القبول
العلم بالغير قبل ان يثبت حجة في العلم بالغير انما يثبت حجة في الاصل بطلان القبول
بعدم حجة في العلم بالغير انما يثبت حجة في العلم بالغير انما يثبت حجة في الاصل بطلان القبول
العلم بالغير انما يثبت حجة في العلم بالغير انما يثبت حجة في الاصل بطلان القبول
العلم بالغير انما يثبت حجة في العلم بالغير انما يثبت حجة في الاصل بطلان القبول

يا معلم الملائكة المرسلة قال لا يحتاج به احتياج بل هو دليل لعدم
الدليل والقدر الضعيف حتى ان الاحتياج بعدم الدليل من غير العلم لا
قال البعض فانه لان عدم الدليل لا يكون واسطة في تيقن فلا يفي
به بل هو دليل وقول محمد بن جواب سواله وجوز محمد بن مسك
بعدم الدليل على تيقن الجس لان اساسه لا يثبت الاحتياج لان لم يرد فيه
الاشراف لم يكن الاحتياج به فانه اساسه ان معنى قول محمد بن ابي
يحيى ولا اشراف في القياس وذلك ان القياس ان العبد غير زانسا
لان سببه الله وانسك بفرقة الله لان قسمه الله لا يثبت الاحتياج
ان القسم لم يثبت لان القية لم يوجد بين القية في العبد وان
مساك ما يوجد من مبدى واحد وقدره المستحق ان العبد لم يكن
في بر العبد وقوله لان قدره لا يثبت قدره انما هو من القياس
بحر جواب سواله انه لو لم يثبت عدم الدليل وديم لم يثبت من مبدى
قوله لا يثبت الاحتياج اني انا من هذا النوع كذا يصح ان يكون له

26

卷之四

انه ليس الشئ واجب الوجود على وجه القاطرة المستقلة
 بالذات لا يوجب شيئا منها اما العلم بما لا يتحقق الا على ثلاثة
 لا يعمد الى الخلق لغيره الا في الاصل لثبوت الكم في انفس الوجودات
 لانهما لا يكونان على وجه القاطرة المستقلة واما الشئ
 بمختلف القاطرة فاما شئ من احوال الوجود ب سواله و جوابه
 لا يكون على وجه القاطرة المستقلة بل هو شئ من ان لا يكون القاطرة
 شأنا بغيره اذ الجمع و فصل الشئ مع انه ليس شئ لا يتحقق
 بعده فترد من القاطرة انفس الوجودات بالذات لا لا يكون اما شئ
 الكم شئ لا يكون له قوة انفس يكون انفسه الى الكم ايضا في الاصل مثلا
 بل من عدم كون الله الى ما بين شئ ما عدم كون انفسه في ذلك
 بدون الله الى اصل من انفس انفس لثبوت القسم الرابع
 في انفسه و اما انفس من الاصل في انفس انفس
 قبل اصل من انفسه و اما انفس في انفس من انفسه و اما انفس

في ابتداء اجتماعه ولا كما انصاب الحق في ابتداء لان الحق موجود
فكان ان انصاب الحق في ابتداء لان الحق موجود في ابتداء لان الحق موجود
لا يتغير في الحقيقة الواحدة بل في امر الله
يقول الحق في الحقيقة الواحدة بل في امر الله
لكن الحق في الحقيقة الواحدة بل في امر الله
دون ان يتغير في الحقيقة الواحدة بل في امر الله
والحق في الحقيقة الواحدة بل في امر الله
كذلك في امر الله في الحقيقة الواحدة بل في امر الله
ولا يتغير في الحقيقة الواحدة بل في امر الله
لا يتغير في الحقيقة الواحدة بل في امر الله
سواء صفة من الصفة في الحقيقة الواحدة بل في امر الله
والصفتان في الحقيقة الواحدة بل في امر الله
بوجود قوله انه الحق في الحقيقة الواحدة بل في امر الله

الشيخ
الشيخ
الشيخ

يمنع السدادة يمنع تكلم العلة ولم يبق الشئ مانع حسي
يمنع لزوم الحكم بما اذا اصاب السهم مرض به وصار صاحب
المرض ثم يضره يمنع فاعلم من الموت غالباً انه
من غير الفاعل فيغير فاعلم بان كان مريضاً فان امته قد رمد
طبعاً فهو في حكم العمى فيعرفه ان لا يتوقع منه الهلاك فاعلم
لان بعضي ان يكون بعض الحكم ثابتاً ولكنه في الزمان هو مخرج
في هذه الصورة لان المراد بالحكم ان يكون متحققاً في
بعضها كما في الالهة فان كان هو فاعلم لان بعد ما طبعها
فلم يتحقق في الصورة المذكورة الحكم مع عدم الزمان فاعلم ان
تلك الحكم الفاعل للتعليل فاعلم ان المثال مطابق للقول
لان الحكم مثبت مع غياب العيب كما اذا لم يكن من المنع
بعد انقضاء بلا مرض ولا قضاء ولكن غير ذلك مشبوهة لانه
الرد على له الخيال ويدا المانع وكون الرابع لان الرابع
ينافي تام الصفة وهذا يعرف من له الخيال ما يرد بلا مرض
ولا قضاء بخلافه المانع لانه لا ينافي تمام الصفة

لا ينافي مع ما لا يجب بهما فاعلم ان كانت لا تمنع قبل
مع بقاها فاعلم ان لا ينافي هذا القيد لان الزمان لا يمنع
من كون بقاها فاعلم ان لا ينافي هذا القيد لان الزمان لا يمنع
لا يقول بهما العلة فاعلم ان لا ينافي هذا القيد لان الزمان لا يمنع
على ذلك من قول الحكم عليه فاعلم ان لا ينافي هذا القيد لان الزمان لا يمنع
بالجواب الفاعل في الالهة فاعلم ان لا ينافي هذا القيد لان الزمان لا يمنع
الالهة فاعلم ان لا ينافي هذا القيد لان الزمان لا يمنع
في الزمان واما القول بالجواب فيجب ان المانع ليس العلة
في غير موضع الشئ فاعلم ان لا ينافي هذا القيد لان الزمان لا يمنع
في بعضه فاعلم ان لا ينافي هذا القيد لان الزمان لا يمنع
في الالهة فاعلم ان لا ينافي هذا القيد لان الزمان لا يمنع
بالجواب يرد الى القول بتفسير العلة لان سئل ما سئل
الحكم فاعلم ان لا ينافي هذا القيد لان الزمان لا يمنع

بالموجب يمكن ان لا يتحقق في الشيء من ان يكون له سبب
 مقصود والبطل من القول بالموجب فيجب على المعلن ان لا
 منه ابطالها فلم يكن تخصيصا منه وان كان تخصيصا صورة لان
 المقصود من التخصيص رفع النقص من العلة لتتجه في موضع
 النزاع كقولنا ان في علة الاطراء انها مقبولة متعلقة
 بالعلم لا بغيره الا ان الشرب فيقول ان العلم في
 الاصل هو الجاهل بل الاطراء بعد ابدل ان لو جازع ناسيا
 لا يفتد موصوف وهو حاصل في الاكل والشرب ايضا يجب
 الكفاية بالاكل والشرب فالوصف انما للتعديل
 يعني كون المانعة في صلاحية الوصف الحكم لان الوصف يرفع
 بعينه الذي هو الاثر في الحكم بالظهور اشرافه من ان يكون
 دليل فيمتنع في ظهور الاثر ولم يقبل الدليل منه لوقال الاثر ليس
 بشرط عندنا لانه لا يحتاج بالليس بجهة العلم لان الزام العلم

بجواب

بالسبب وبما يتحقق في الشيء من ان يكون له سبب
 الراس ان سبب ليس تثبت فيقال ان السبب ان السبب الذي يثبت
 من التخصيص على التخصيص فيقول ان السبب ان السبب
 في نفس الوجه التثبت بل السبب في الاكل في محله بعد تمام فرض الحكم
 والاكال في السبب يحصل في الاستيعاب في الفعل لان الفرض
 استغرق محله وتغيره في تحصيل الاكل الى ان يكون ضرورة وانما
 فلا يستغرق في ما يمكن التخييل في محله السبب فاحذر ان يكون
 الاكل وهو حاصل في جميع دون السبب وانما هو في العلم
 من وجه دفع العلة الطرية لان وجود الحكم عند وجوده او قبله
 كونها عللا فان دفع وجود الحكم فتنقض عليها كقولهم ان ذلك
 بل في نفس العمل وصفها موجه الى ما يتبعه الى ان العلم لا يصدق
 على ذلك لا ليس في ذاته وانما الحكم وما لا يكون شيئا يستعمل
 ان ثبت به شيء وانما هذا المنع من وجه دفع العلة الطرية لا

ليس بجهة عندنا فان قال المعلن الاثر ليس بشرط عندنا فيكون بجهة
 بدون فيقول السائل الاثر شرط عندنا فلا يكون بجهة عندنا في
 زعمي فهو احتجاج بما هو ليس بجهة عندنا فلم يقبل لان الزام الحكم لا يصل
 الا بما هو بجهة عندنا وهذا المنع في الحقيقة راجع الى منع التوفيق من
 لا في نفس الحكم فلا يثبت وجب ان يصح المنع في شرط اذا كان منه
 السائل دون المعلن لان السائل ان يقول في جواب المعلن هذا
 القياس ليس بجهة بدون الشرط في زعمي فلا يصح الاحتجاج به على من لا
 جهة لان هذا المنع راجع في الحقيقة الى منع التوفيق من الحكم لا في نفس
 الحكم والمراد من جهة المانعة في الشرط الخلف فيه عدم صحة الحكم
 التي ترجح الى نفس الحكم لا التي ترجح الى العرف وهو الزام بالكتلة
 وانسنة لان كل واحد منهما محتمل المناقضة وفي الواقع فلا يتجه
 العلة المؤثرة العلة الظاهرة الاثر بها بخلاف المعارضة فانها تدفع
 في الكتاب واستتبع بها بالناحية والتوسع فكذلك يقع في العمل

المراد

المؤثرة بها بجهلنا ما هو العلة الحكم عندنا في نفسه ثم ندفعه لان
 يرجع الى دفع الى منع وصف العلة الاول الى منع ذات العلة
 ومنع العلة يستلزم منع الوصف فكان الاول أقوى لانه قدم
 ثم يوجب ما به الوصف انه فلم يوجد العلة من حيث انها علة فربح هذا
 الدفع الى منع وصف العلة وانما تعرضه جواب سواله وانما
 لا علة في هذا الدفع الى التوفيق عدم تحري وجوب التمييز لكي ان
 يقال ان العلة انما عارضت علة من حيث وجوب غسل موضع
 الخبز وفيها لم يسل غسل ليس بوجوب فلم يوجد العلة فكان عدم
 الحكم لعدم العلة من حيث ان علة ما عارضت ان تعرضه ليس لا يتجه في دفع
 بل ببيان التأثير راسا انه حدث موجب له ما عارض هذا الدفع
 منع خلف الحكم في صورة التفتن حرجا والادغم على الرابع فالحكم
 قد يتصور ان دليله غير ممكن عند استيعاف انما منع على الاثر لان الحكم
 استيعاف لا يمتنع في نفسه لا في سبب شرط التوفيق وانما هو في العلم

في جميع الخسائر عليها فانهما اثبتت بحسب الحكم الى الوصف المذكور
وجود الحكم في نفسه لا بوجوده في غيره فوجوده لا يضر وجود
الحكم فيكون اتفاق الرضا بان كان الجاس اءا بان عاقل الا ان
لو بين ان المتفقين لا يفرق بين المتعالمين اذ الاسلام له
وغيره لكانت الشان المتساوية ان التعيين بالاسلام لا يوجب
الفرق فانه في الوصف اذ الاسلام لا يوجب تافه المتفقين من غير
ما لم يعللوا ان سببا للفرق التي هي عبارة عن طبع المتفقين
بطولان الملك واما في نفس الوصف بهذه القاعدة استلزام
ولا يمكن الاضطرار في نفس الوصف والابا لا تتقال الى مله اخرى
وهو مقصور على من هو بمنزلة نفسه او اءا الشهادة فانه اذا كانت
لا يمكن العلم به اءا الاتفاق المتعاضد فانها تجعل الحكم يمكن ان
منها براءة تميزه عن التعيين فلا يؤدي الى الاستقلال فهي من الرضا
في ما يد بعد عدالة فانها اذا لم تثبت في ليس يمكن ثبوتها

في غير آخرتها والوصف اتوى من المتعاضد فلا يقدم عليها
قدمت المتعاضد فيها لانه لا يمكن التسليم بعد الاضطرار لكونه تسليما
يرتفع عليه وصف الوصف والمتعاضد اخر من فلا يمكن بعدهما
بطلانها فانها يمكن بعد الاضطرار كذلك اءا في الوصف اي
اعلم ان المتعاضد اشياء صحيحة في العمل المتعاضد اءا في الوصف فلا
التعيين قد يقع بوصف مختلف في شئ واحد في اءا في الشيء اءا
مسلط على الاستهلاك اءا في شئ واحد فلا ان الشيء لا
يعود شرطه فكان وهو في الشيء اءا في شئ واحد فيصير المتعاضد
بعد ان لو كان شرطه من العمل دون الشيء فكان الوجه في وجود
الشرط في عدم الشيء فكان العمل الذي يقول في جواب المتعاضد
هذا التعيين في ذلك كتحصيل الزامك لان المزاومة لا يضره واما
لان ذلك فلا ان يعلق بصفة شرطية شئ لا يصح ان يقال
لا سلم ان ذلك شرط وجوده واما في الاضطرار فبعدم الوصف

على قول الشرح لان تسليم الموجب مع نفي الموجب لا يقع
 وقد استوفينا لهذا النوع في الحقيقة من نفي الحكم لانه في الحقيقة
 ما هو عرض العقل كالتسوية في مثل قولنا في العلم انه خارج عن العقل
 عدنا كما يكون وقد تضمن في صورة العقل ظاهره ان العقل عبارة عن
 وجود العقل في حكمه نفي الحكم بها قد مر فلا يكون الا نفي وجود
 العقل او نفي نفي الحكم بالحق بالعرض ليس كذلك في جميع هذه
 الموضع لان الدعوى بالعرض مع نفي الحكم مع المعارضة لا
 جواب سوال وهو ان المعارضة عبارة عن اذنه وليس على
 خلاف ما اتفق عليه نعم فثبتنا تسليم الحكم لا العقل لا عدله وانما
 المعارضة تسليم الدليل على ان كنهها لا يقال مع وجود عدم صحة
 الدليل ولا ثبتت القيمة الا لان جهتها تلكه سوال وهو ان
 المعارضة لا يرد على العقل المؤثرة فوجب ان لا يرد عليها
 فيما كانت نفي ايجاب بوجود قوله اعدوا ان المسبب المتأخر

الحقيقة

الحقيقة مرة وانما نفي ليست بحقيقة او لم يكن يكون العقل
 ونحو حكم العقل المعارضة لها ان العقل يعبر بان الشاير ما قبل
 ان يقال هو ان لم يكن مرشدا في الحقيقة بل بان شبيهة فلو كان العقل
 على المؤثرة في الحقيقة وانما ان المعارضة تضمنية وانما هي القضية
 فكم من شئ ومثبت فثبت ثبوتنا في التعليل بالكلية
 فثبت ان كل ما يستقيم في الحق الوصف الحق لا لا يعلم ان
 يعبر كما اعترض من البعية فانهم ليسوا بالكلية بكم ما في ذلك
 ثم يرد عليهم مع الاصل او اي نوع التفسير مبدى يكون
 متبعا عليه لان الحكم العقل لا صادر عنه بعض كونه كذا لان الشئ
 هو انه لا يكون مؤثرا او اثره لان الاشياء بسوقها اثره فيكون
 اثره في نفسه فان العقل اذا كانها شبيهة والمثبت ان
 شئنا في قوله انهم تعظيم الشئ على نفسه اما الدليل هو ما عرفت من
 العلم به العلم به بولادته لا يسمى في قوله ما عرفت من العلم به بولادته
 ان كان نفي العلم اشرفه اذ مؤثرات الامارات فان كان

سواء بين

العلم

الاول في اوضح التقني بالقرع الحكم فتح الاستدلال في الناحية التي
 فلا يصح الاقتران بالقلب للثبات الواضح واليسير ان يكون حقا
 وسواء قلت انها امارات الى التقيد او شرارة في مخالفة رتبة القلب
 بالنظر الى ما في حقها وبما في التقني بالنظر الى ما في التقيد او شرارة
 في مخالفة رتبة القلب كمن العمل لا يجزئ وبقية على الحكم في شرارة
 فغير لا يغير القلب لا يقتضي عدم عليه ما ذكر العمل لا عدم
 دليل قلب الظهور الى طهر الوصف الى القسم الذي هو العمل
 بعد النكاح وجهه ايم انما يوجب او يقتضي ان يكون مذكورا
 شائفة لا لا يستقرم افعال المسافين يكون بالطلاء كماله
 دون الاول والآخر في غير ما في الفقرة الوصف الاول
 انما الفرضية شرارة في حقها فقلنا لهم انهم في شرارة
 فيستغني عن تعيين انية لعدم الفضا او تعيين انية استغني
 انعين رتبة اخرى ولا يتبدل ايم يوجب سوال في حواله القلب
 يكون يتحقق خلاف الحكم في ذلك الوصف بنية فاذا زير عليه اخر

لم يبق المتدبرية ليكون فاعلم ان في يكون من رتبة قلبه
 ان هذه الزيادة تفسير الوصف وتقريره لا يبعد في حكم شرارة
 شرارة في الناحية التي يقتضي ان يكون انية بالشرع في الفضا
 وتبين في ضمان لا يقع المعنى فيها لان الفرض معطوف وجوب
 النعين بعد صوره وهو شرارة فيها خلاف الجواز في عبارة
 يعني في حاشية التي لم يزل الاتهام مع الفضا في غير شرارة
 والكم لا لان العمل معطوف على المسائل في عدم الفضا في الفضا
 لعدم الزوم بالشرع وانما كسب بعد طهر الاستدلال بين الشرارة
 والشرارة في الزوم والصلوة في غير شرارة الزوم بالشرع ضرورة
 الزوم بالشرارة فيها بالاجماع فيستغني عن تعيينه العكس وانما
 في النكاح الزوم على خلاف سنة الاول والعكس في الشرارة
 على سنة الاول في انما في القلب على ما في شرارة في طهر
 الحكم والنكاح في الفضا في حاشية العكس والعكس في شرارة

ثبت وهو انهما لا يكونان من الحكم المذكور وهو قسم من القسم
 الذي هو قسم من احد قسميه فهما متماثلان في القسمين
 معا ومنه لا يمكن ان يقال ان هذا النوع من القسمين
 لان في القسمين لا يكونان من اصل المعدل وهو قد لا يكون
 او هو المعدل ومنه لا يمكن ان يقال ان هذا النوع من القسمين
 يكونان من هذا الباب في الحقيقة فعد من المعدلة
 فان قيل لا بد في الحقيقة من هذا النوع من القسمين
 انما يجب عليه المستحق في هذا النوع ليس كذلك
 فالقصة قلنا لا يجب في مطلق المعدلة انما في الحكمين
 من في قسميه فانه لو استدل على صحة الحكم العللي
 مع التوجه مع اصل اخر فانه معاودة فالقصة
 اقامة ومن اخر على خلاف حكم المعدل فانه لا يمكن
 تعاود القصة وقد يكون تعاود الاصل وقد يكون

فما قلناه

٢

القسم من القسم قد يكون من حكم المعدل قد لا يكون
 وانما هذا الحكم من معاودة فالقصة كذلك هذا النوع من القسمين
 وهو ان يكون الحكم الاول منها لا يكون في الرابع لان تعيينه
 فيه لا يكون في الحقيقة انما في اخرت بموت زوجه فلو كان
 ولدته ثم جاء الاول في الثانية اي حكم العقد الثاني
 ثبت النسب من الثاني انما في النسب من الاول فلو كان الثاني
 يصح العقد من الثاني انما في الثاني من الثاني لا بد من
 بهما لا يمكن الايجاع بينهما الا ترى ان النسب قد ثبت من
 شخصين معا كما في الجارية المشتركة الواو ولدت فادى الشريك
 فانه شريك فيهما بما يقع سببا له وهو الغرض الفاسد فثبت
 التعاقب والتمتع وذلك كالراجح وفيه انما هو كونهما
 بينه على الضيق في ثبت العقد بينهما وشرع في الثاني
 فيسبغ الاول يسمى اليه غير منسب الاول لانه الغرضان يصح

اليمين

فراش عبقه والعروش الفاضلة لانه شبيه بالثوب
ليس نباتا والشبه بوجهه في القصة فيكون
النسب الاول بالاول والاولى بالاولى
لقد اقرى عطف على قوله ان كل ما كان انشئت به فهو من آخر
على قوله وان شئت وصفه لا ياتي به ثم اشد الى انشئت
الى انشئت الى لانه النوع المعاد في هذا الاصل كونه مقبلا باله
الى باوفا ولا فاضل لانه السائل من قبيل الانشائه
او اولى على وصف آخر من قبيل من قبيل المعنى وهذا الخلف
المعاشرة في الحكم فانها انما يكون بعد تمام العمل فالمعاشرة مستقلة
لا يتبعها ما قبله من غير ما ابتدء الى انفسه بان يكون في القصة
تعالف على مشورة الخلق بالانواع في طلبة حيث لا ينفذ به
المعاشرة فلا انما ودين الكلين وان القديس يثبت كل الاصل
وهو من غير انفسه بوجه سبب النسخة التي هي شرط القديس ولم ينفذ

وكان من هو والتمتع الى ان كان بين ان المروءة بالتمتع
القديس من عند ربيع الجليل كالمسألة في القصة فانها ما يتغير بالوقت
لانه يتغير بكون القصة في المروءة في وصف كانت المسألة في
القصة وصفها بوصف الى بوصف لا يقوم به تعارض كقصة
الميزان والابتداء اصل الشد من حيث ذلك مثل القصة او الاثر
بقصة شعور به وان لا يتبع اصل التعارض بين القصة
القصة بالانفصال الفاضل من ان في القصة من خمسة فانه يتبع اصل
التمتع ولا يمتنع في ذلك فليقلنا انما كان انفسه في القصة
كذلك فاجعل من حيازة من زيادة وصف كذلك للمعاشرة
ولان المروءة في القصة عبارة عن زيادة وصف لان في المشورة
لان الاصل في الاستفادة المشورة ان يتعطف على المعنى في القصة
لان الاصل في وصفه بانواعه وما هو كذلك لا يكون وصفه كونه
شبهه لان المشورة توصف به انما هو بربطه الى انفسه

وانما الحق في الحديث بوجه الاصل مطلقا في سائر الامور
 الخواص من هذا الموضع نظير انما لا يتصل او يتصل انما وقع
 الصحيح بقوة ان شرطه الوصف حسب حد ذاته في الاثر
 لان الوصف اولى بالخير وتفضل على اثره في الشهادة وجوبه
 سوال وهو ان يقال اذا وجد اصل العدة في الما بين لا يخرج
 اعداءها على الاثر بفضل العدة في الجلب انما يشترط اعداء القياس
 بقوة الاثر اذا وجد انما يشترطها فاعلم ان العدة لها طريقان
 وهو التقوى وهو ليس بشئ عند الاستماع لانه عبارة عن الاستماع
 لما يتقدم به وبه لا يتصل فهو متوقع فيمكن ان يظهر عنه العدة
 ثمرة اعداء العدين على وجه لا يمكن انكاره فخصه قوله راجع الى الفضل
 وقوله هو متوقع راجع الى الاثر لازما لكي المطلق او وانما هو
 قد امن به بوجه الترجيح لانه اذا كان لازما لكي تازدوا اثره الذي
 صادر عنه تازدوا قوة نصار اولى من الوصف الذي ليس كذلك

لا ريب في ان اعداء القياس في الاثر في الكلام مقوله متعين بهما
 فان المراد بهما في طريق من ابيح والجهة والعقد ويرى
 لا يصح من جهة المستحسن في قوله والعقد والبيع الق
 يخرج من العدة ويرى انما هو قوله علم - الا لك ولم يعلم
 علم - لا يتعد القياس اذ هو سبب موال وهو ان يقال ان
 هذا الترجيح في طريق من باب ترجيح القياس بغيره
 ان ليس منه لان القياس هو يتعد في حصول وانما يتعد في
 الامانة - ان لا تزداد على ما صار الوصف في
 كما لا يشهد في الحديث فكانت سبب الرجاء منه الفرق بين
 في الوجود وبين الوجود اثناء القوة ثبات كثرة الاصول في
 في الوجود اثناء القوة في ذلك كله في معنى ثمرة الله بطلان
 كثرة الاصول انما عبارة عن كثرة نظائرها ودرجتها في
 الدليل الوصف المشرط لانه المشرط يكون في معنى ثمرة الاثر

أو الشرح بالادعاءات إلى التراجع عما يكون به من غير أن يشرع
 في شرح مع الشرح لأن المدعى أن يدعى أن المدعى أن يدعى
 الوصف فهو الذي من فيه كقولنا في كقولنا في مسج الحاس
 أن مسج فلا يس التفسير وهو يمكن باليسر مسج ليس في التفسير
 كقولنا في التفسير والادعاءات كقولنا في التفسير في التفسير
 الحكم على المدعى في المصنف فلم يرد المدعى من عدم وهو يمكن
 إلى الشرح بالعدم من عدم المدعى في التفسير أن ثم لا يعلم برضا
 لأن المدعى المدعى الحكم لا يدل على المدعى وادعى في التفسير في التفسير
 أخرى وهو أن الحكم على المدعى لا يدل على المدعى في التفسير أن يكون
 عدم المدعى من عدم المدعى من عدم المدعى في التفسير
 في التفسير في التفسير الحكم على المدعى في التفسير من عدم المدعى
 من عدم المدعى من عدم المدعى في التفسير في التفسير
 الشرح في التفسير في التفسير الحكم على المدعى في التفسير

ف

في حق العاصب قيامه بجواره بالغير والبقاء معه
 الوجود فيكون الوجود في التفسير في التفسير في التفسير
 فيكون الشرح باعتبار الوجود في التفسير في التفسير في التفسير
 البقاء في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير
 ولا يسج الأصل في التفسير لأن لا مل للاستغناء من التفسير
 أقوى من التفسير في التفسير في التفسير في التفسير
 حق المالك العاصب في التفسير في التفسير في التفسير
 في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير
 العاصب في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير
 الكسب في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير
 في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير
 في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير
 في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير

وملك العين من وجه يطلع على الملك من ذلك الوجه
 فلا يخاف من بين وجهها من حق الغاصب راجع وقلنا انه
 ان الترخيص الثاني باعتبار الوجود من قبل الذات والترخيص
 الثاني باعتبار السببية من قبيل الملك لانها على الوجود
 وتقدر ان الترخيص الثاني من الذات هو من الترخيص الثاني
 من الحال ينتج الترخيص الثاني باعتبار الوجود وهو الترخيص
 على الترخيص الثاني من السببية هو الترخيص على الملك لان
 كل شبهة ان الوصف الذي هو ركن القياس الذي تقرر
 الجزاء الصوري متعدد والشبه متعدد ويعدو الركن فالقياس
 متعدد ويعدو الاوصاف فكان هذا الترخيص القياس يقتضي
 وهو فاسد الوصف واحد القياس لا يتعدو بكثرة
 الاموال بالتخرج بها لا يكون من قبيل الترخيص آخر والعام
 كافي من عندنا اه اني العام من انفس كافي من عندنا عندكم

الخ

انفس اني من انفس عليه فكيف يخرج الى شرح العام على الملك
 من ان انفس لا يزيد رتبة على الاصل فان تمت الترخيص بكثرة
 الاموال يخرج بموجب الوصف لان في كثرة الاموال تغير الوصف
 قلت كثرة الاموال وجب قوة ثبات العلة على الحكم المشهور
 وحرر الوصف لكن الترخيص بالقوة لا يلزم لان الوصف ثبت
 بكثرة النفوذ ابتداء عدم الترخيص والتخرج بالغا الى كل
 وهو قوة التأثير وقوة الثبات وخرجه لا لا بالعبرة لانها لا
 على حد من العود كذا في الصحيح الموقر اذا استعملت في رتبة
 لم يبق له من سلب على الملك فتقول التسليم هو الترخيص
 والشك في اثبات الكثرة الموقر بلا خلاف اثبت له الكثرة
 قرب الموت والاشياء منه اثبات الكثرة من العباد لا يجوز
 بدون الخطر لان الشهادة واردة الى الانعقاد بالاكول
 الكبر من عندنا فكيف يمكن سلب على الملك كقول القضاة

بجوازها فانها تلحق بغيرها من الكفاية فتخرج بغيرها فلا خلاف
انها هي الكفاية لا توجب اتفاقا في الرق ما عدا من الاستدلال بوجوب
التميز والاستدلال به الاتفاق لبعض هذه الثبوتات كما هو معلوم
الا اني فلما كانت ليس بضرورة الدبر والاول مقتضى الاستدلال
عوضا الى الكفاية دون بولاه لم يقتضها الضيق كما يستدبر الاستدلال
والاتفاق لبعضه ثم اعلم ان مقتضى القسم الاول ان كان الاستدلال
المقتضى بغيره وصف العقل من كونه على خلافه من اثباته بغيره
فيقتضي القسم الثاني ان اتفق في المقتضى لانه لا سلم بينه فقتضى
القسم الثاني ان اثبات من القول بوجوب العقل لان فيه لا سلم
والقسم الثالث الذي رتب المسائل على مقتضى ادعى الترتيب في حكم آخر
لانه من مرام العقل فلا بد وان يقتضي الى اثبات الحكم السابق فيه
بهذه الملة وان كان وجه القسم الثاني من الاتفاق او الملة اخرى
ان لم يكن ذلك وهو ان القسم الثاني من الاتفاق في قساده

قوله

الوجه ان فيه لا بد للعقل من اتفاقه على الملة اخرى واثبات
الحكم الاول ان كان سابقا وان ما عدا اثبات الحكم بغيره
المقتضى فما دام السبق في اثبات الحكم تلك الملة لم يكن
لدارجها من مقتضاه ولم يكن مقتضاها وكذا ان الثاني الى
مثل القسم الاول ان القسم الثاني في ان ليس ان يقتضي
والتسليم بيقين انه الى تسليم القسم بغيره العقل فقتضى
فرضه بغيره من التسليم ان يقتضي لا يقتضي فرض العقل الاول
والتسليم بغيره فقتضى مع استصحاب الخلاف بان قال لا خلاف
في هذا الحكم من الخلاف في حكمه من غير ما يثبت ان العقل
او وقع التسليم في بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
لان مقتضى العقل فيهم ان الخلاف وقع في المقتضى الذي
نصبت له العقل فيه وقد ثبت ذلك بعد تبيينه
بمسبب زعمه فاذا تقرر ان مقتضى العقل بان الخلاف في مقتضى

قوله

ولكن انما يتبع ذلك الوصف كان ذلك ما يتصور
 فليس يمكن هذا الا ان يتحقق انقطاع ما لا استيعاب في ذلك العمل
 كان فرضه انه العدة في المسطرة في فظة التوقف
 بالذات وهي ما حصلت في هذا الا انقطاع لانه انقطاع فيكم
 آخر يحتاج اليه الاول بالعدة الاولى في فظة التوقف انما
 كما ذكر لكن لما توقف عليه في الكلام الاول كان التوقف متساويا
 مداه فلم يكن شققةا وكذا اثبات اني مثل القسم
 الاول في القسم الثالث من الافعال في ان ليس بالمتعلق
 بمتعلق العلة أي بالعدة الاولى وانما التزم اثبات
 الكلام ثم ان خصمه يارضيه في ان اظهر انضم الموقوف فيه
 احتاج الى اثبات الكلام لا في قوله ان ثبت ذلك بطلان
 اخرى فلا يكون انقطاعا عن المعانسة ولكن هذا
 لان العمل في مثل هذا المقام يجب العدة في غير موضع

ان

الخلاف في تتبع من بعد من العمل ما به لو ما من
 انما في تتبع العدة في موضع لا يمكن للسان ان يعبر فيه
 بالقول به حسب العدة فلا يحتاج الى الا انقطاع الى علة
 اخرى فيه انه لا بد ان يتقدم من زوم التعلق على العمل
 بالانقطاع عن هذا الوجه لانه لم يتم على الوجه انما في انقطاع
 حسب العمل المعتمد في غير موضع التوقف فيه ايضا
 فكان انقطاعه لان الاقطار الوقت من الغاية الامر
 بهما مجزئ من الوصول اليها وكان قد اثبت حكم المخير ثم
 ترك ذلك التعلق بمتعلق غيره فقد من الغاية الامر
 اليه لان الغاية بهما التي لم يحصل اليها فكان انقطاعه
 في ظرف الظاهر بطلان ما عارض به وهو ليس بقوله
 للم لا في الجواب الاول انه قوله وما بها ليسا بهما اوله
 حقيقة الاسماء والذات الطرية لا استبعادا وكذلك

وقف

من

الامانة اعمدات الموت من غير بعض البنية والاعمال
 فعل تعين احياء الامانة حقيقة فاعرف ما يدعى بطلان
 فاسد او سداد في الشيء حصوله او عدمه عليه صرح
 لان حقيقة الاحياء الامانة فاعرف ان انتقال من ليس بالخلقة
 فلا يكون من انتقال الفاسد لما في نقل المفسد
 الى هدف العيس بالحق الاول على قوله انتقال الى الغير
 فانها غاية عند انهم كانوا يعلمون بطول الشمس وعرضها قبل
 ولادة خروجه من تحت الارض عليهم وان قال القدر ان
 الذي اتى بالشمس من المشرق واما الجدة الاول فمضى ان يثبت
 عليهم الحق الذي في الانتقال الى ما هو من عن العبد حسن
 الحكم بوثب الحق او جواب سواله هو ان الحكم
 بوثب الحق بالحق بوجوب ثبوت ما يتعلق به الحكم
 بالقياس وذلك باطل فاعرف ان الحكم بوثب الحق

نحو

بالحق لا يستلزم ثبوت كل من يخلق منها يجوز ثبوت بعض من
 كل منها وبعض من بعض منها فاعلم ان ذلك لا يوجب ثبوت
 ما يتعلق به الحكم بالقياس الحق امره تعالى ما يتعلق
 به مصلحة فاعرف ان هو لا يقدر من رعاية جانب احد تعالى
 من التظيم والحق مرئياته واسأل الله وهدى الحق
 العبد ادوم ما يقدر من رعاية جانب العبد من حيث يطلب
 المنفعة له من المصلحة عند فسر الله الفاعل ليعلم
 ان المثال يحاكي للشيء لان شئ من القدر قد نزع العبد
 من المقدرة ولا يخرج من اقل القادر القادر
 المحركة فاعرف ان انتقاله فيعلق به مصلحة فاعرف ان غاية فتح
 فيه الحق وهو لا يقطر بعفو المقدرة ولا يخرج فيه
 اللات ويخرج فيه الله الحق في لوقته فاعرف ان حكمه
 او كنهان تعرفه لا يقام عليه الا بعد الله ويتنصف

نحو

بالرقعة ويخرج من استيفاء الى الامام فيقبل فيه حتى يمس
 فاستسجى بياضه ومن لم يجد الماء الشرب لم يمسح
 ان القصاص يجمع فيه الختان ومن اعاد غلبه ان يمسح
 بطريق المخلط والمقابلة بالحن فاقبل الذي فيه حاشية
 على النقص التي فيها مدونة حتى الاستيفاء كما ان من
 حتى الاستسجى بياضها وكما لو لم يمسح فلهما
 الختان ومن اعاد غلبه فاما حاشية هي او غيرة
 ان من لم يمسح في بياضه فلهما لم يقصد منه التقرب اليه
 ما دونها القوي من الايمان لانه اصل ما سبب الى كل
 العبادات كالصلوة مثل ما دونها لو لم يمسح
 القبلة لان الصلوة لا تقصر قربته بدون التوجه اليها فحاشية
 دون الايمان لانه مرتبة على الوسط فالايان اصل
 بالنسبة الى الصلوة ثم الركوة عطف على الصلوة

الذي مثل ما دونها ولما عطف على جميعها اودون من
 الصلوة لان طهارة البدن والصلوة وجبت لانهما شركا
 في الدنيا وسبل المورث في الاخرة ونحوه المال سبع لان
 المال دونه للفساد المبرور والركوة لانها شركا في
 الدنيا وسبل المورث في الاخرة فحاشية دون الصلوة
 فالصلوة اصل ما سبب اليها اعاد هذا الى دونه المورث
 الصوم والنجح فالصوم دون الركوة لان نهر النفس الذي به
 مدار الصوم قربته دون دفع حاشية الفقيه الذي به مدار الركوة
 قربته اذ هو مقصود من حيث ان النفس مبرور لما الى طهارة
 الدنيا وما فيه يسكن بسخط المولى اذ به خلاف دفع الحاشية
 فلهما يقصدون لان الفقيه لم يقصد شيئا حتى يسكن من العنى
 المبرور الاحسان واسهل الواسطة ان يكون في حاشية مكنون
 الواسطة في الصوم ودونها في الركوة فيكون هو ودونها مكنون

اهل بالنسبة اليه اليه دون الصوم لان الحج في عبادته
 من حجة وسعوا السيرة سيرة الحج فابا والصوم فف
 حج الواسلة او دون من ولها لان فريضة الحج بوسطة
 شرف المكان فيكون عبادته بالنسبة اليه بخلاف الصوم
 فانه عبادته بالنسبة الى جميع الامكن فيكون الحج دون
 الصوم فهو اصل بالنسبة اليه كفضل الاجزية في
 العقوبة تفرقها على اجابة الكافر لانه عزم لانه
 وجب جوار اجابة القتل لما فيها من عبادته فيكون
 الكفارات عبادات والا جزية على اسباب
 توجد من العباد والابناء وعبت سائرة كذا في رغبة
 عنه والجزية عقوبات كالقنارات عقوبة ترك العقوبة
 لان وجوبها يستلزم جناية كما لا خلاف لانه لا يلزم على الكافر
 والحال حتى سقطت فعين يسجد ويؤمن ان العجز

الحج

لم يطع الا قطره من طين ان الشمس قد ضربت وشرط
 لها انية وانصاب فعليت على العباد عبادتها ففقت حجة
 والموتى بعافضات صدقة الفطر عبادتها ففقت حجة الموتى
 كانت مؤنة فان فريضة الحج ما يكون سببا بقا
 ذلك كانه فقه العدة ليست له تلك فليلا العدة تزد
 الاسلام في سبب البقاء كانه في بقا الارض في احدى
 الملك فان قلت الزكاة سبب بقا النصاب لقوله
 عليه السلام حصوا اسواكم بالزكاة ومع ذلك عبادته
 فقلت قلت معنى الموتى فيها جوارها الا يرى ان من تأ
 عليه زكاة لا يرد من ذلك الا بالجملة بخلاف العشرة
 يؤخذ من فريضة واجبة بحدودها ففقت حجة
 بالنسبة كتحقيق الزكاة بمارستها بها ففقت عبادته ففقت
 الارض اصله وانفع لا يؤمن من ان لا صار العشرة مؤنة فيها

لم يجد

معنى العبادة دون العكس حاصل الدعى ان الارض اصل
 ويكون العشر مؤنة فيما من جهتها وانما وصفه كونه عبادة
 من جهة وما يحصل الشئ باعتبار اصله ما يحصل
 باعتبار الوصف تبع فكون العشر مؤنة اصله كونه عبادة
 تبع فكان العشر مؤنة فيما معنى العبادة لان سببه اذ كان
 سبب الخراج والاستعمال بالخراب الذى هو سبب الادل
 فى الشريعة لانه اقبال على الدنيا فكان عقوبة الخراج
 سبب لبقاء الارض فكأن مؤنة لكن كونه مؤنة اصل
 كونه عقوبة تبع لما مر من العشر فان قلت هذا الوجه موجود
 فى العشر مؤنة فيما معنى العبادة لانه معنى العقوبة قلت
 الاستغناء عن وجوب العشر غير انساب المال
 بتركه انساب النصاب فى حق وجوب الخراج اعتبر
 اقباله على الدنيا لان مارة الدنيا والاستغناء بها اصل

فى حق العبادة تبع ان معنى السهم الخراج يجب على الكافر في
 الاصل والعشر فحق السهم شره وليس على قوله لا يتا
 انه تحريره ان الخراج شره وبين الوجوب والعدم على العلم
 ابتداء وجها فان معنى المؤنة يستلزم الوجوب فى المال
 ومعنى العقوبة العدم لغيره انما ابتداء على السهم لان ما لم يكن
 كونه لا يثبت بالنسبة وانما هو على ان ما ثبت
 به ليس لا يثبت بالنسبة لا تعلق بين العبد كالعقوبة
 والركوة والصوم فانها ثابتة فى ذمة العبد وجب اداها
 عليه باسبابها لان الجهاد عقد لا يطلب به رعاية
 عليه فعلق ما شأله امره عقوبة فكان النصاب له وان
 الاصل لان الحكم ثبت له صاحب السبب لا غير فان
 قيل يلزم ان يكون جميع النصاب له تعالى فيعرف مقدار
 الخمس ولا يعرف منه الى الثمانين قلنا انما يعرف السهم

٥٧

٥٨

لأن الله تعالى أوجب إرجاع الحاصل من حق العالمين منه
تعالى إلى الله تعالى ذلك فحقهم ولذا لا يكون الحق حقا
تعالى سوى الإلهام لأنه لا سبب من تعالى في حقوقه فالحكمة
الغائية العقلية لتبعية أهل العالم أو لم يكن سببا
فإن كان سببا أو لم يكن لا يعتبر تبعية أهل العالم لأن الخلق
لا يعتبر من نفس الأصل لا يظهر فلا يثبت حقيقة التبعية
ولم يرتفع الحدث ولكن يحتاج إلى الصلوة للضرورة فهذا هو
حكم الحدث بروية الماء ولا يرتفع لم يعد حكم الحدث إلا
بحدث جديد ولما عاودوا علم أن الحدث الأول باق
ولا يابى ضرورة لا لأنه لو حيث قال أن لم تجد الماء
فيتموا أصعبه شيئا بين المجرمين إلى بين الماء والحق
الباين الموضوع إلى الموضوع التيمم فلفظ من الماء في
حصول الطهارة فالحكم ليس بعد الماء إلى أن يكون مع التيمم

مادة الامام الاصل على هذا التقدير حتى كان ماداً
 للاصل يكون الطهارة ثابته في حق الامام والمأموم جميعاً
 يصلح للامام انما لا يصادف طهارة الامام في حق طهارة
 بخلاف ما اذا وجد المومني الا لا يترتب في الشرط في حق
 فلا يصلح التعيين للمومني في حق طهارة الامام طهارة
 فلم يصلح انما لا يصادف الطهارة للتعليل ثم بالجزء
 بالجزء الحالي فلا يثبت الخلف اه ولا يلزم على ما ذكر
 الاعداء وبالمشروع في الصغيرة والائتة فانه يثبت
 الخلف بدون تصور الاصل وهو المقتضى في حقها لان الاصل
 انه في حق الصغيرة فلفظ من المقتضى بان السبب انعقد
 للاشهر استدلوا في حق الائتة بمقتضى الاصل
 اشترطوا الشرط على ان يعمد الشرط لعدم وجود ظاهر
 في بيان الغموس لان البرهان هو الاصل لا المقتضى

الوجود والعدم مكان لم يشب الفنف وهو الكفارة واثرة
 وجوده وان يوجد الشر بعد وجوده وهو لا يرى في الخلف
 على من السما لان المبر الذي هو الاصل يمكن بطريق
 الكرامة فثبت الفنف وهو الكفارة لا بد لان لو لم
 يس لم يخلص الطريق لان الدلالة حاصلان الدلالة
 نفس والفعل الاختياري للباشرة الدال على السرقة و
 الفسق وقد جعل هذا العقل بين السبب ومكدر من غير انفسه
 الى السبب والحكم لا يضاف الى السبب مع وجود العقل
 فالسرقة والفعل لا يضاف الى الدال بل الى المباشرة فلما
 يضمن الدال شيئا به دلالة المحرم او جواب سوال
 وهو ان دلالة المحرم على الصيد سبب نفس وقد فعل العقل
 الغير المتضمنة اليه وهو الفعل الاختياري للباشرة لانه
 بين السبب ومكدر مع انها وجب الضمان على المحرم الدال

فاصلان والاشد المحرم ان الله من الصيد لانه ان الصيد
 متوارية عن الضمان وهو يزول بالدلالة فهو مباشرة جناية
 اما الضمان على المحرم لانه مباشرة جناية لانه وان عليه ما
 اما الدلالة على الضمان ان نفس وليس مباشرة جناية
 لانه غير متحقق متوارية عن الغير حتى يكون الدلالة مباشرة جناية
 من المال مخفية به المالك والاشد ان يده وبالدلالة
 لم يزول هذا الخط فلا يكون الدلالة مباشرة جناية ذلك
 الموضع انه الى ذلك الدلالة الموضع مباشرة جناية ترك
 الخط بواجب سوال وهو ان دلالة الموضع على الوثوق
 السرقة سبب نفس وقد فعل العقل الغير المتضمنة اليه
 وهي الفعل الاختياري للباشرة الدال على سرقة المحرم
 مع انها وجب الضمان على الموضع الدال فاصلان ان ذلك
 الموضع مباشرة جناية وهي ترك الخط الذي اقره الموضع

نفيت

يعتقد الوجودية فانها ان على الموضع لا يشترط الحيز لا
 والى عليها فكلما التفتاه الفاعل التعليل بين
 المثال على ان الشئ لان هذه السلف وهي تعليلها الا ان شرط
 متضاف الى القدر والسوق الذين بها سببا للسلف لان
 الوجودية تسمى على السلف في الفاعل ولهذا تضاف بانها قد
 وتسمى سيرة فاضيف العلة اليها فيما يرجع الى بدل الفعل
 فيكونان سببا في معنى العلة لا الى ان المباشرة انما هي
 في متضاف اليها فيما يرجع الى جزاء المباشرة لا ان المباشرة
 اليها فيه ايضا تكون كغيرها من مصادرها على حقيقة لا سببا لم
 يعكس لان المباشرة حادثة بالمباشرة لا بالفاعل في السلف
 لانها ليس سببا شرين سببا بخلاف التسمية الشئ و
 بما يؤول اليه كانه قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون
 فلا يكون سببا في الحاصل حتى لا يجوز ان لان السبب

ويجوز قبل السبب وهو انما هو ان اعلن ليس سببا
 في الحاصل لا يستدعي وجود الفعل في الحال انما هذا
 الجزئية المحل بالشئ وقيل وجوده لا يلزم بانما قبل
 المشا فالتعليل سبب محال وجب له شبهة بحقيقة اي
 شئت السبب افعالها البين بانما قبل سبب بانما
 فقط وهذا قدس معلوما فلا بد ان يضمن ان
 يكون ماصلا للفاعل عليه لان المضاف او علم ان
 يلزم من انما قد تواتر ابره قد علم على حقيقة فوفا من لزوم
 الضمان عند قوله وان علم ان لا يلزم شئ عند قوله لا يلزم
 سبب نصرا له من انما انما را بره من انما بالجزء انما
 لما ضمن به البره من مطلق او اتفاق شبهة البتة في الحال
 لان البره من واجب شرعا لا نفي الشئ فمن حيث
 ان واجب يفي في غير شئت له عرضية الوجود ومن حيث

في نفسه انما يجب
 لغيره او ليس للعب
 انما يجب انما
 واجب

ان غير واجب في نفسه تحت له عرضية العدم واذ ثبت
 عرضية العدم كان للوجود عرضية الوجود لانه لم ينفك
 البسطة واذ ثبت عرضية الوجود للوجود ثبت عرضية الوجود
 فيكون السبب باننا يتصور السبب فالتعلق منه كونه فقط
 حكم في الحال قسمة تحت لانه وبتعلق كما هو واجب
 فغيره وهو وجوب التعلق منه فونه لاني نقسمه لذلك
 العين وجوب غير وجودية له وجودية مع انه قد من
 التمسك غير واجب في نفسه فالدليل المذكور يقتضي ان
 يكون العين بالعدم تعالى سببا مجازيا مشابها بالتحقيق ايضا
 مع انه سبب مجازي فقط شبهة لا يجب التيقن له
 لان البسطة عرضية الوجود كونه واجبا عليه وله عرضية
 العدم بالانكشاف لان الظاهر من حال الغائب ان الوجود
 العين المحصورة بالظرف الى مصالحه ما حصل على الغائب

القوم

الابدان واذ ثبت له عرضية العدم بالانكشاف فكان محله
 عرضية الوجود وكذا ان القيمة كانت قيام العين مشبهة
 بالثبوت لمرادى القيمة حال قيام العين تحت الغيبة
 من عين الغيب كذا وضع الامر احسن القيمة او الى الابدان
 مشبهة لا يجب التيقن مع البراءة المالك الغائب
 من القيمة حال قيام العين حتى لو كانت العين المحصورة
 بعد ذلك لا يجب التيقن : الرمن والكفارة اه
 اي مع الرمن والكفارة بالقيمة حال قيام العين لا بل
 وشبهة لا يجب التيقن : انما لم يظن اه جواب
 سوال وهو ان المعلق اذا كان تعرف تطبيق شبهة
 ويستدعي تحلا يظن التعلق بمراد الالكاف ايضا لان
 تحله بالمكسوة وبمراد الالكاف لم يتحقق مكسوة فاصلا
 ان كفاية المكسوة يعني ما كان تحلا للمكسوة للتحقق لا المكسوة

قوله

اه

اه

بالفعل وذلك مستلزم بقائه المثل الملك بالمرثية
 صورة زوال الملك لا في زوال المثل فزوال المثل يبطئ
 التعيين لا في الملك التعيين الى التعيين
 الذي يستلزم بقائه على المثل فلا يرد ان تعين المثل
 والا فلا يبطئ ان يمتد ثلاث حتى لو عاد اليه بعد ذلك
 آخره وجد الشرط في تعينه لا يبطئ في التعيين
 بتعينة المثل لانها بقاؤه لا يستلزم على المثل ان تعين المثل
 فلان المثل لم يمتد لا بطا على المثل حتى لو كانت المثل في
 انظر العقول محدث من المثل في منع الزمان من المثل الى
 زمان التكيف بعد تعينه المثل ثبت المنع
 باعتبار حرمة المثل ان لم يكن ملك المثل في تعينه المثل
 الا ان ابتداء المثل لا يتصور به ان المثل وان كان المنع
 يتصور ان لا يشبه المثل بالمرثية في المثل لا يتصور

في

فيه ذلك كونه كونه من مقصور على المثل الذي هذا المثل
 لان المثل من المنع وهو ان في المثل اما تعين
 الا فلا فلا ان الا فلا فلا في المثل ان يكون المثل في المثل
 كونه يتحقق في المثل فلا يبطئ في المثل في المثل
 في المثل فلا يبطئ في المثل فلا يبطئ في المثل
 فلو كانت صورة المثل في المثل فلا يبطئ في المثل
 على المثل فلا يبطئ في المثل فلا يبطئ في المثل
 يمكن ان يتحقق بعد المثل فلا يبطئ في المثل
 في تلك المثل فلا يبطئ في المثل فلا يبطئ في المثل
 زمان التكيف واما ما ثبت بعد المثل فلا يبطئ في المثل
 الى زمان المثل فلا يبطئ في المثل فلا يبطئ في المثل
 المثل فلا يبطئ في المثل فلا يبطئ في المثل
 هو من المثل فلا يبطئ في المثل فلا يبطئ في المثل

فما ليس اثر المثل في منع المثل
 الى زمان المثل فلا يبطئ في المثل
 زمان المثل فلا يبطئ في المثل
 وذلك ان المثل فلا يبطئ في المثل
 في المثل فلا يبطئ في المثل
 في المثل فلا يبطئ في المثل

حيث يطلق بالكل وبشيء غيره بان اوله يخلو
 ثبوت السببية للعقل وشبهة رفع الجزأ قبل الشرط
 اشارة لان الشرط الاول في فكر العقل حقيقة واحدة
 يخل حقيقة الايجاب لعدم اتحادة فثبوتها شبيهة
 بخلاف اشارة شرط قيام الجزأ في الاول لعدم كونه
 وشرط في اشارة ثبوت المرجب وبشبهة ثبوت
 السببية للعقل قبل تحقق الشرط فيبطل العقل
 لغوات الخى دون الاول بل يصح بقا دقة الخاضع
 لان يمين مجرد لان النافع او يمين من اعتقاد الايجاب
 سببا للعقل الذي هو حال بين الايجاب وفكر
 للاختلاف بين الايجاب والسبب من السببية الاخرى
 افتادة ايجاب العلوم على المسافة الى عدة ايام آخر
 لا يخرج فهو المشهور ان يكون سببا في حقه حتى مع الاداء

١٢

من كلفهم فلا ضارة في ما خسر من سببية الايجاب
 باعتبار ما خسر كمن كان السبب المجازي يوجب دون شئ
 العقل كما في اليقين بان شدة قسما على ما كان السبب
 المجازي يمين عدم افتادة في الحاشية والافتادة في
 الحاشية كذا للسبب الحقيقي يمين عدم الافتادة
 الى وجود السبب الافتاد اليه فلم يعد يمين كما سبب
 المجازي لان يمين اليقين متساو في خلاف اليقين السبب
 المجازي فان الاول يوجب دون اشارة لانه يمين بان
 انه ايضا الكفارة بعد الحث اليه لا الى اليقين
 لانه ملتبس بالافتادة الى الكفارة في اليقين بان شدة حقيقة
 العقل على الافتادة في الحال شبيهة لانه احد قسمين
 المجازي الخفى فالحاشية والتعويل فيه ان يمين
 مكررة في الكتاب لان المذكور راجع الى ما سبب

الافتادة

السببية

بالاسباب بغيره داخل في هذه السامعة لا حكمه وبعضه
 في ملكه مع الاصل لا حكمه فلا يكون مقابلا للاف لم يرجع
 في اعادة وتنفذ بعضنا الى الاقسام وهو
 حكما فقط بلا شرط والاصح في الوسط لا يشاء في
 الوسط في الواقع فانه يقال ذلك بالخرج مع تحقق الوسط
 لانه شرط لان الشرط لم يدخل على السبب لان الشرط
 الشرط فالف للقياس لما فيه من العذر والحظر فلو دخل
 السبب لم يدخل على الحكم ايضا فيلزم مخالفة القياس من جهة
 ضرورة فاسبب مطلق فكان شرطه اطلاقا توقف على الشرط
 فترجي حكمه لان الشرط داخل على الحكم فترجي الحكم الى
 وجوده وذلك لان دخول الشرط فالف للقياس لانه
 من العذر والحظر فلو دخل على السبب لم يدخل على الحكم
 ايضا فيلزم مخالفة القياس من وجهين ودخوله على الحكم
 لا يستلزم دخوله على السبب فلا يلزم مخالفة القياس الا
 من جهة واحدة وذلك ضرورة في اشتراط الشرط لانه

لانه

من انه متزوج للملك وتوثر فيه وتزوج من حكمه كانت
 طلاق من حكمه من جهة السامعة لان وقوع الطلاق مقفلة
 فيه وهو متوثر فيه لان القيد لا تعليل لا يمنع السببية
 لا حكمه شرعا في حكمه الى على الوقت انقضت اية شرائعها
 القيد فالتقاء الله لتعديل منه ان النكاح بشرط
 في حكمه وهو وجوب الزكوة لان العجز يوجب السداد
 الى الانسان الى غيره الزكوة وجب بطريق السداد
 الى وصفها انما هي انما لا تشترط لوصفها
 المثال فمثل له الى عين وجوده الى وجود المنفعة
 لان الملك حقيقة لا يسبق الوجود فلو اشترى من اذ كان
 العتق اصح الى الشراء فلو اشترى اياه بخلاف ما
 لو اشترى المملوك لعقده فادعى الكفاية فانه لم يخر
 لعدم اضافة العتق الى الشرط لكن حصوله اذ منع

لما يتوهم من انه اذا ارتضى حكمه الى الموت فزعم ان يكون المرض
 سببا حقيقيا لا علة لتحقق العلة بحيث يباين حكمه وحصل
 المقتضى انه يلزم تركب الوصف العلة لا يرد عليها مضافا
 لان حصول الموت بالمرض مترادف الا لا يمكن ان يكون
 حقيقة لانه علة العلة لم يحصل لان التام التقدير
 بالمولد وانه لا يحصل بالنصاب والتحقيق بالوجود
 بالضرورة لا بالنصاب فلم يكن النصاب علة العلة
 المشبهة بالعلل من النصاب لان مشابهته
 بالعدم وجود واحد وهو مترادف حكمه الى وصف لا يتحقق
 والسبب لا مترادف الحكم الى المستلحق في مشابهته
 المرض بهما بهذا الوجود ويكون علة العلة تمكانا راديا
 المشابهة بالعدم من النصاب كمرض الموت فان
 قيل العلة اسما ما انصف اليه الحكم بالوصف وقه

انظر

انصف الحكم المرض بالوصف الموت وكيف يكون
 علة اسما لفظا كما كانت الوصفة حصلت به صانها
 علة العلة في منزلة العلة في انشاء الحكم اليها بلا
 وصف فتكون تلك ما هو شكيها او تقول ان المراد بالوصف
 المشقة الوصفة التي لم يحصل في الوصفة بهما
 الوصفة قد حصلت به فلا يظهر في كون علة اسما شكيها
 تلك الوصفة على تحقيق الكلام وحاصله ان العلة
 المشابهة بالسبب لا يكون ان يجعل تسما او علة
 فاقسام الوجود في القضية العقلية او لا فعل كل تقدير
 لم يترك في تركب النصاب بعضها وهو العلة حكما فقط
 لا يفي حكمه انه لا يلزم تركب الحكم لو كان المراد من وصف
 المشبهة بالعدم وصف غير كونه منها اما لو كان المراد
 هو ان يكون فعل العلة بالوصف حيثما اقتضت ان
 الجزاء الاول من التركيب الذي يتركب من العلة

معنى نقطة الاخر من المركب الذي مركب من عدة
 اجزاء وكل عدة كلما فقط قسما الى الخامس والسادس
 فيستشبهه العلة ومواده ومنه على الرباوة
 والكون جزء العلة حقيقة الفضل لكن لا يشبه
 حقيقة العلة فلا يرد انه لو ثبت حرة شبيهة
 الفضل شبيهة العدم لزم توزيع الحكم على اجزاء العلة
 وهو باطل لان ثبوت حرة الشبهة بالمتبادر على
 تامه لا باعتبار التوزيع اذ التوزيع ان يثبت
 باحد الوصفين بعض حرة الفضل ولم يثبت شئ
 منها فان قيل حقيقة الفضل لا يرد شبهة العلة شبيهة
 لا يريد على الحقيقة فادعى ان لا يرد شبهة العلة فلما
 حقيقة الفضل انما يظهر بالمسؤول والسوى الكليل و
 البشر اذ بها ثبت المساواة صورة ومنه فثبت
 بما هو لا يظهر حقيقة الفضل فلا يمكن القول بحرة

خاتمة

بطلان فضل الشبهة فلا يظهر من بعض اجزاء لان
 بطلان حرة العلة فلا يمكن اثبات حرة باحد الوصفين
 على الربا الا يقال لو كان احد وصفي على الربا
 ملية فانه لحرة الشبهة لم يصح سلام الله اهتم في
 الرغوان يردن بالامانة الدراهم يردن بالمتبادر
 في التبعين بالتبعين لان الرغوان الكان شئنا
 يتبعين بالتبعين وفي ان يولي النقود موازنة وقصده
 مع التعريف فيه قيل الورد وفي الرغوان وشبهه
 لا يرد فاذا استلحق الصورة ومعنى حكمي ثم يحتمل العلة
 من كل وجه فوجد شبهة العلة والمعية الشبهة و
 العلة منها وهو الذي سميها ١٠٠ اي الوصف
 الذي لا شبهة العلة الذي سميها ١٠٠ اي الوصف
 المراد بالوصفين الذين ليس بينهما تقدم وانما يجب

بقائه فلا يجب ان يكون ذلك الاصل ما هو عليه
 لا يثبت بالاصل مقارنة احد العقيدة معلومها متفكر
 الاستطاعة مع الفعل الاصل اتفاق الشئ و
 العقل فوجب ان يكون الحد الشرعي مقارنه فكيف
 ايضا وانها اولى من جواب سوال آخر فلو
 ان العقل الشرعي اولى من كالعقيدة فلا يصح الفرق بينها
 وبين الاستطاعة والعقيدة في استرطاف المقارنة في
 الزمان وبقاها اه جواب آخر ما هو ان بقائه
 العقل الشرعي متمم لانها عقود شرعية ولا جواز ان كان
 الحق كلام فكون لا بقائه حقيقة فهو يقع فلما كانت النكاح
 ولا جواز ان بقائه لا يتم كماله الى الحكم الحكم بعد
 ما وجد معنى مما سبب لم يمنع والعقيدة لا يستلزم
 الحكم لا العقد فلا يدل على بقائه العقد بل على بقائه الحكم

فهو جواب من قول البعض بدين جوده الفسخ فلو سلم
 على اذ ورد الفسخ على الحكم فلو سلم بقائه العقل الشرعي فهو
 شئ ضروري فسخ العقد او فسخ الحكم لا يمكن الا
 العقيدة لان الحكم ليس بمقتضى في عين نفسه فلا يقدح فلا يثبت
 عقوده كما ورد في الضرورة لان الضرورة لا يقدح بقدره فلا
 بقائه في نفسه كالحقيقة الحية او في قوله لا امره ان
 كنت يحسن فانت طالق فانها تطلق اذا قامت احكامها
 لان الحية امر ملحق لا يعلوها الا الشرع والاشياء بينهما
 وميل بينهما فافهم عقابها واما مع الفسخ للوقوف على
 حقيقة الحية والاشياء الى ما اطلق فان قيل الظاهر
 ليس بذلك على الدوام فمن اين يكون الحية مدونة لمقتضى
 العقل فثبت هو الاقدم والاشياء الى ما اطلق الظاهر من خلافه
 ويسون كل سيدان الحية مدونة العقل الاستقلال والحرمان

بل هو البائع فاقيم كسبه ثم الملكاى ملك الولى
 ملك اسير المشتري فالا سبه ان يهدى الوكيل
 انه غلاب وان اسبته الملك المشتري ليس له اسب
 مشغل الرجم من جهة البائع لانه ليس سب الوكيل بل هو
 وميل اشغل من جهة المشتري فلا يجوز ان الاسبه ان
 موجب للاسبه لانه دليل على شغل من جهة البائع
 المذكورة الشيخ تقريره انه من جهة ان وجوب الاسبه
 تورم مشغل الرجم من جهة البائع وذا باطن فاقيم كون الاسبه
 مشتهية بسبب محال على الشغل بالوكيل والعون
 بين اشغله بين ان في الاول اقامة مقام الدلول في
 الشبه اقامة السبب الدال على قيام الدمول في اتيان
 الغباء فان سبه مشغل الرجم باء وهو ليس بواقم
 الكسح الذي هو سبب ظاهر مقام دفعه للغير في اللزوم

الدال

وهذا

والاشكاف فانه من حرم الولى حرمه واداهه فلا يقع فيه
 بخلاف من اذن له من قبلها ونفسها ليست بمرخص لان
 القيمة من مشقة ما عليه من حرج التميز بين ما يكون مرصدا بين
 ما لا يكون فلو دفع ذلك المبلغ اقيم مقامها وهو الاقدام
 وما كان عليه من فراقه لليس الذي اقيم مقامه الدلول سواء
 وصلى سبى واسبغ فلا ياتي كون دليل قوله دليلها
 هو الاقدام لان الاول باختيار السامح والثاني باختيار
 الحقيقه وعدم الحكم باسب سوال وهو ان عدم الحكم
 عند عدم الشرط بل في ان الشرط لا يتركت على الحكم
 عند عدم الشرط بل في ان الشرط ليس لعدم الشرط بل لعدم العقد
 فعنده وجوده ووجدت العقد فثبت الحكم بها
 فان لم يكن العقد فليس له ان يقول الدلول في قوله
 ان دخلت الدلول فثبت فلو لم يتركت وجود العقد على

وجوده لان است طالق انما يصير طلقا بوقوع الطلاق تحت
وجود الدار وهو سالم له معنى سلامة من مصادرها
ان الله لم يجعل امانة الحكم اليها فثبت الى الشرط
من العلة لا لباشره بل لانه لم يوجب على المرافعة كفاية
الم يوجب من الميراث لانه ليس بما شرطه لزم من اوانه
ولم يكن كون الشرط فليست هي العلة الشرعية لانه على حجة
فيشرطه به وانما هي امارات والشرط ايضا امارات
تتم ان بعضها بخلاف العلة العقلية فلها بشرطه ببلد
فانما ان يخلها بشرطه وانما لا المانع شرطه
فالشق والحق شرط في حكم العقل فاقدم عليها العلة في ضمان
الشعور والاموال ايضا فيجب على صاحب الشرط
كدخول الدار في قول الرجل لا اراكم ان دخلت الدار
فانت طالق فان الشرط هو قول الدار متاخر من

له

منه العلة اي الالباب لان العلة لان الدار انما تصير
على عدم وجوده فهو مقدم على الدار لقوله من مصادرها لان
متاخر من العلة والى البان مقدم عليها ولا يضاف اليكم
البدن العلة لا يضاف اليها الحكم للعلم من الابان
فلم يكن شرطه فليست هي العلة فليست هي العلة
فثبت حكمه اي حكم الشرط وهو امانة الوكيل اليه
التي يثبت الى اوقا شرطه لان لا يتحقق عند تحقق
لان الله العلة الى علة اسما هو ما وضع له شرطا
الحكم بها بشرطه فان مد الشرط وهو امانة الحكم
اليه بشرطه انفسه العلة اي طلق ان لا الشرط
الاول بشرطه اسما والى حقيقة والاك شرطه ترتيب
المزاد وهو انه وجود شرطه الاول فالحكم شرطه منه العلة
لان الاول في الصورة فاما الشرط قد تحقق فظن

فيبقى ان يكون شرطاً له لانه ينبغي ان يكون شرطاً له
 شئ شرطاً له فليكن الحكم بها قلنا انما شرطه ما هو
 ان الملك عند وجود الشرط انما شرطه شرطاً له
 لانه معقود اليه لا عين الشرط ولا بقاها اليه حتى
 يشرط عند الاول لانه لا يقدر ان اليه لا يكون في
 الشئ وترتب الخلو لا يوجد وجود الشرط الاول لانه
 لا ينزل الى ما لم يتم الشرط في نفسه وجوداً شرطاً
 الملك في نفسه دون الاول لا يتوقف على شرطه
 لكنه غير فاعلم ان يتحقق به الوجود فالشرط الثاني
 لتجليله هو ان يسل من كون الاحصان شرطاً له
 نفى باقي اقسامه لعدم الاضافة وعدم التحقق منه
 لم يتحقق شرط احصان له فانه اذا انفي شرطه
 بعد ذلك لا يجب عليه الرجوع الى يجب عليه الرد

يرتفع

الاول

والشرط بهذا المعنى هو ان يكون شرطاً له لانه
 الحكم شرطاً له من ان ملك الشرط فليكن الشرط بالمعنى الثاني
 مع الشرط مع ملكها فلو ان الشرط كان شرطاً له
 من ملكه فليكن الشرط مع عدم ملكها فليكن الشرط
 المراد من الشرط الثاني ان الشرط بالمعنى الثاني لا يكون
 او على ما سمي الشرط بالاحصان ليس شرطاً له بل
 فليكن شرطاً له فليكن ذلك المعنى الى المراد اليه
 به غير سبب في الخارج لان الكلام في قول الحكم المراد
 التي ترتبها ان يملكه الذي سمي بالمعروف به في الكلام
 بترتيب الشرط عدم التبيين في الخارج والوصف
 فيها سبب لانه العينة انما تكون للوصف والشرط
 بها لا يملكه الشرط في ذلك ان الوصف في الشرط
 معترضة في الشرط فليكن الشرط بالاحصان

العقل في الصفات المحركة للجهل بهام وبيل القول والوصف فيها
 مستمرة وتكون العقل قبل القول فيصير له كلف الدلالة
 ففعل الطلاق في المرأة تزوجها في الدنيا ثلاثا بالزوج ولا
 يتحقق في هذه المرة التي اتمروا بها في طلق ثلاثا بالزوج
 فكان ملازمة فافهم ان العلم ان العلامة نوع واحد
 بعض المشايخ قالوا من هذه العلامة نوع ثلاثة وهي التي
 تدل على الوجود من غير ان يتحقق وجوبه ولا وجوده
 وهي شرط الوجود والآن مستلزمي هذه الوجود بما عليه ان
 العقل المستلزم ليست بوجوبات بل قد يتصور العقل
 فمعرفة حيث انها ليست علامتها انها كانت علامته
 فمعرفة ان علامته العقل المستلزم ففعل الوجود به لان
 الخطاب له فلا يلزم لغيره ان يتصور الخطاب ففعل
 مستلزمات ابيه ففعل الخطاب وهو امر او بايات

بالاسم

بالاسم بالحدوث كالمهم لا يتبادر ولا يتبادر العلم
 والكل ما في النوام والاسماء ثم الرسايق والاسم
 المتبادر فكان ايات النبي العقل كايان الحجة الغير
 العقل ففعل العلم الاول يستلزم وجوده فيك باللائحة
 الاول ما صدق العقل ان من غير تحقق الكفر منهم قبل
 البعث كقولهم عقلا والاسم في العلم باللائحة الاولى لا يبا
 يستلزم على العقاب منهم قبل البعث وهو يستلزم ان
 الكفر منهم قبل كتم المقدم والثانية اي الانية الثانية
 يستلزم قيام الحج فبقول الرسل وجه انك بالانية الثانية
 لا مسلك العقل ففعل مستلزم لم يكن في الناس على اسم حجة
 فبقول الرسل الثاني في العلم بالانية الثانية لا يتبادر
 قيام الحج فبقول الرسل على كتم الانية ففعل المقدم
 وتوهم كتم الانية وجه الاستدلال في علمه انه لو لم يكن العقل

١٠

هو بقاءه في الدنيا لا في الآخرة لا يتم مع ضرورة ان ذلك انما هو
 القول بالبرهان على السلام لا بهيكل الهيكل الذي ادركه
 فالتقدم مشكك في بابها وثبت لما في ان يورد من انهم
 اثبتوا ابراهيم الشيخ باليدرك العقل كاشف الكليات و
 مقادير الكليات والكفارات والحدود لم يثبتوا ابر
 بعضا اخر من كروية الله تعالى في الاخرة وهدايت القبر
 فلم يثبت انهم لم يثبتوا ابراهيم الشيخ باليدرك العقل كاشف
 ما حصل اليقين ان المراد باليدرك العقل بالبابه كاشف
 في الكليات والمقادير ليست مثله لان العقل يدرك
 مقتضاها على اسمها وان لم يدرك مقتضاها فلا ياباه
 فاشبهتهم بهذا لا يضر تلك الحكمة فانها في اليدرك العقل
 بالبابه كروية الله تعالى وهدايت القبر لا تستلزم
 في حقها شيئا الا وهو ضرورة ان الله تعالى هو وجوده بالآخرة

بحر

وسهولة مقدرة لان روية الله تعالى هو وجوده
 ما هو ان روية الله تعالى كونه موجودا بحسب وسهولة
 مقدرة مما لا يثبت في اليد العقل كاشف كونه آيات الله
 لا يثبت في اليد العقل كاشف كونه مستلزم من احتمال اما الصواب
 فكان الروية لا بد لها من كون المرئي بوجوده في حيزه
 وسهولة مقدرة واما الكبرى فلان لا الاستلزام
 لا الى العقل لوجوده الموجب الى موجب الوجود
 وهو العقل ان لم يوجب حيزه لانه الله والاول
 لا تشمل بدون العقل الى قبل اورد الله ما على
 من المحيط على انفسه عند لا حيزه الجس بالثاني لا
 يرى من اية فالمراد به بعد احوال كونه ان يتناول التجر
 والتمسك بالعقل اثبت مدقة التجربة او يري
 خمس عشرة سنة لانها يزود الرشيد لان الحق

تمت

يستلزم ان لا يغيره
 ان الشرط فلا يغيره وجوبه وما يقوم مقامه ليس وجود
 له من صدق الشرط لم يبق الا الى التقدير شرطه منكم انما
 تعالى فان انتم شرطه انما هو انما هو وجوبه انما
 حقيقة او تقديره انما هو حقيقة او تقديره انما هو حقيقة
 وجوده والاصل فيه انما هو انما هو انما هو انما هو
 مجرد العقل به ليس الشرطه باعتباره مع الخطاب
 الحقيقة او التقديره انما هو حقيقة او تقديره انما هو حقيقة
 من وجوب نفسه بغيره مع الخطاب فقلنا انما هو
 ثالث بين بين اي متوسط بين الاطراف والتقديره
 فهو غير ان لا يغيره انما هو انما هو انما هو انما هو
 قوله هو قيام على قيام الذات او انما هو انما هو
 يقال في قوله انما هو انما هو انما هو انما هو

منه

و

وجب

منه

في

ان الذات لا يغيره الشرطه انما هو انما هو انما هو
 بغيره ان من وجوبه انما هو انما هو انما هو
 لان نقطة او دليل لدفعه من ان انما هو انما هو
 لوجوبه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 وكذا وجوبه انما هو انما هو انما هو انما هو
 حقيقة وجوبه انما هو انما هو انما هو انما هو
 والمواز بالوصف انما هو انما هو انما هو انما هو
 بغيره انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 هو بغيره انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 بغيره انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

نقصه

من

في

لا واقع من البعض من تقدير المال في الذمة لا معنى له
 وان تقدير الذمة من الترتبات التي لا علاقة في الشئ
 والعقل اليها من الشئ لكنه ان يطالب بذلك القدر
 من المال فيؤثر منه ان لا يكون اجمالا على اول الدفع فهو
 من لم يشتم له فاعلم ان هذا العقل ليس من العقوبة
 فلا يتوقف انهم على اتفاقية من تولد يكون اتفاقا لا على
 فلا يعتبر للابتداء ان في الدنيا الوجوب ان نفس
 الوجوب كعدم محله ان نفس الوجوب بمعنى ك
 لعدم الوجوب لعدم كذا كذا لعدم لعدم كذا
 لان الحكم في الاولين انهم نفس الوجوب من
 العزم والعرض يحصل انية يمكن ادائها من الوفاء
 نية وهي يمكن ادائها كوجب على البعض فما يجازي على
 البعض ان المال هو المقصود في حق في حقوق العباد

نية

لا واقع

لا واقع لان المقصود دفع الخسران بما يكون جساما
 وذلك بالمال في الحق الى الحق في الزوجات كما
 لا جرة لا يوجب لوفاء من الامتياز فيجب على البعض
 كوجب الاجرة عليه ولا تلحق الا انما رب فوته السيد
 وهذا لا يوجب الفقد فيجب عليه من حقيقة لانه
 لا يصلح الحكم ان الحكم الوجوب فيجب الوجوب لعدم
 حكم ان المقصود ان المقصود من العزم والوفاء ان
 ان هو احد شيئين فوجه الخط الاول فيهما كالا جرة و
 المقصود فيهما لان فذلك فيهما فاعلم ان المولى له
 انهم المقصود فيهما فاعلم ان المقصود فيهما المالا لا الاداء
 فاعلم ان المولى كادوا والصبي بالاداء اختيار لم يظهر
 المطيع والعالمى البعض ليس بالاداء لا اختيار له لعمرة
 فلا يكون بل انكم الوجوب فلا يكون اجمالا فلا يجب

عليه العبادات العلم ان الاحكام ثلاثة منها ما يكون
الاداء فيه مقصودا لا المودى كالمعاريض الى الله
الكمال وهو الاختيار الكامل او اختيار من وجب عليه
وتمهنا ما يكون المودى فيه مقصودا لا الاداء كالمعاريض
يشترط فيه الاختيار الكامل لان المقصود يصلح بالاختيار
المتنفس وجود اختيار الاول لانه قائم مقامه وما ادى
بالنائب اه المزاوية النائب جبر الكمال في فلا يرد ان
الركوة المودى بالوكيل طاعة في قوله وما ادى
لان الوكيل نائب باختيار الموكل للنائب جبر المراء
ان فعل النائب جبر ليس بطاعة لافعل النائب
مطلقا فلا ينافي كون فعل النائب اختيارا طاعة فعل
النائب جبر ليس بطاعة على القدرة بين هما ههنا
القدرة بغير الاستعداد سلمات الالات فانكحرت

العلم

الفعل بغير اختياره سلمات القضاء يقوم به ذلك
الفعل النجس ما لا لا القدرة عليه يقال يحصل به ذلك
الفعل لا القدرة التي هي عبارة عن الاستعداد التي
تتوقف الفعل بالانسان انما التعيين هو الذي
الطابق المثال على ذلك على العلم انه هو العقل وهو
المراد بالامثلة بين براويدها الى العقل في قول
فقد ان سلك كمال لانتقاء الحق كمال القربين
اي التبعيل من برشرية في الامتياز والادمان من الاله
الى الابد لا يمتثل السج ولا يسقط بالامر بعبد
البلوغ دون قروعه ما بها ترو ودين ان مبرين
لان سب نفع البصير بمرارة الضرر لزوجهم
ولكن هو كمن لا استطاع ان لا يخط سببا يسلخ بغير الكوة
مستطاع من البصير وليس حردان او جواب سوال وهو

ان لا يصح ان يكون من الميراث وهو من راي بعض
يا من لم يثبت ان لا يصح ان يكون من الميراث ليس
من الميراث بل من الميراث و التوابع الا ترى انه لم يثبت
اذا ثبت له حكم الامان بما لا يحد من رايه ولا
يجوز ان يحد من رايه فلا يجوز جعل هذا الصار الجليل
على اذلاله من الميراث بل لا يجوز جعل هذا الصار الجليل
بيان من رايه ان لا يجوز ان يكون من الميراث بل لا يجوز
اذا ثبت في الميراث في حق الميراث لان الميراث
لا يكون من رايه لانه يقع تحت رايه انما هو نفع
نفس غيره على الامة الا انه لا يجوز ان يكون من الميراث بل لا يجوز
من الميراث فلا يجوز ان يكون من الميراث بل لا يجوز
بما ثبت من الميراث ليس من هذا القبيل بل هو من رايه على
الامة الا انه لا يجوز ان يكون من الميراث بل لا يجوز

من
من
من
من

وبداه ان لا يصح ان لا يثبت هذه الولاية ليكن نفعه
اي نقصان رايه على رايه ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز
ان لا يثبت له الميراث بل لا يجوز ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز
ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز
ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز
ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز
ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز
ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز
ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز
ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز ان لا يكون من الميراث بل لا يجوز

ليكن نفعه

مع انه يقع في الدنيا والآخرة والاولام والاعوام والاولاد
 والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد
 محبة عليه ولم يمتد كماله ووصية حفظ على اختيار
 يقع صبارته في وصية واما عندنا فلا يجوز اختيار احد
 الا بغير من وراء بعد الفرة لانه من جنس ما يتردد بيننا
 والنفخ فلا بد فيه من راي الولي والولي في هذه الحالة
 اياه يعمل بنفسه في هذا الاختيار فلا يصح ان يكون كماله
 فيه لانه يمتد فيه اذ راي الولي به لك وكذا لا يجوز
 وصية اليه لان الارث شرع نفع الميراث وانه
 الاستقال الى الايض ترك الفضل لانه لا يقد
 يصل الى الال الى الال واني الارث ايضا الى
 الارث واما ان الشك ان الشك في الفضل والتمناه
 اي انما الشك في تولد احد اخر من من نفسه من غير

ان

ان يكون مستحقا من اهل البيت عليه السلام
 شئ لم يصلح ان يكون اهل البيت عليه السلام
 العجز واما في اية القدرة فبما على هذا المصطلح
 كل منعه يمكن تحصيله وبما شره لا يعتبر بما شره
 لا لا يمكن تحصيله بما شره ولا بما شره لا لا
 البنية في غير تقصير العقل فلو جعل الله التحليل
 وصلى عدم الساعات بقاؤه اسلم الله التحليل
 فهو ليس بغير التحصيل وانه لا تحصيل له
 الاحكام بغير ما يمتد في الواجب او البنية او الارث
 لم يترك ارباب في هذه المسئلة في القول في ان كانت منها
 لا لا لا شرها في توارث الاحكام بخلاف الكوثر
 حتى لم يترك منها الموارث ان توارثها بعض الاحكام
 في الميراث من غير الميراث فكلها ولم يترك

يتوجب من الوجود من اخوان والاخوات من الامراض في نظم
 ذكرها على الله تعالى واصولها من النقصان من الامراض
 فيها اختص بالحكم كثيرة لا يحصى الى سائر نظم منه قال
 المرض في اورد ما بالذكر بلا اختيار بالعبء والعبء
 الى السماء لان الاختيار للمريض فوجب الى السماء على
 من ان يخرج من تدرة العبء نزل من السماء وقدم استاذ
 على المكتيب لانه اظهر في العبء لوجوه عن اختيار
 العبء ورشد في ثرا في تميز الاحكام من المكتيب في
 مقدم الانسان فانه موقوف في وصف العبء
 وهذا كان في الكبير انما كان في العبء من اعداء على
 حقيقة الانسان في ضرورة ولهذا جعل الجمل من
 العوارض من اية ومراعى قال الله تعالى انه اعلم
 من يعلم انما لم لا تعلمون شيئا لانهم من الله على

22

حقيقة الالف ان هذا ما تقدم في الصفح الاول احوال
 الادعي القادر وحوادثها ثلث اركان فمقتضى عدم
 ابطال الالف من عدم كونه من العوارض له عدم
 التميز والتميز مع عدم جميع الجوانب التي يعرف بها
 العوارض المتبادرة المتبادرة في مقتضى بقاءها كما يجب ان
 لا يخلو في طلبها في العقل فليس بالالف ان يكون في ذلك
 الاسماء في الالف الاسماء وقد عدم في الصفح الثاني
 اول احواله كما ان مثل الخوف في عدم التميز في مثل
 العوارض وهو في اول احواله كما يكون في عدم التميز
 لان عدم التميز يستلزم خلافا في ذلك وقد في هذا
 تفرع على ذلك القول كتمان في كتمان السقوط
 من احواله في الخوف في قوله هذا كما لا يخلو في بقائه
 المشروط لا يخلو السقوط في كتمان السقوط من

البائع له ادم ورضية الامان عليه له وادم الما لو فيه
 به اى بالصفحة لا يقال له مصلحته لو كان الاداء
 له بعب عليه الاداء المتأني باطل لا رقة وضع منه وتكون
 الاداء لعدم اعتبار عقله في قوة الخطاب والتكليف
 لان الاداء له وسيل القول لا يقال له مصلحته ان
 وقوع الاداء فرضا لا يستلزم وجوب الاداء لان الاداء
 قد يقع فرضا مع عدم الوجوب كالمساواة وامام
 يستأى في باب الصفح اى المذموم اى المذموم ما وجوب
 الموافقة والجزاء يقع الفاعل من حساب المصلحة
 طبعه لان كل طبع سليم ميل الى التزام على العبادان لا
 شرعا لقوله عليه السلام من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا
 فليس منا مما يقتضى اى ما يقتضى العفو عن البائع لانها حقوق
 تحريمه بحسب المصالح المستحقه لعقله بها بخلاف

الاداء

لانها لا يكون العفو عن البائع يقتضى العفو باطله كثيرة
 فبعضه العفو العبادان يجوز ان المورث مات خلف
 اخذ بخلاف محله ان جواب سوال وجوده لو
 كان للعباسية بالمرحوم حتى ان يرثه الكافر مسلم
 والفرق بين المورث والمورث القاتل من المقتول مصلته
 الفرق بين العقل بينهما باجماعا بين اهل الارث
 دون العقل لاشتمال العقل لعدم الارث بهما لعدم
 الاجبة وان كان العبادان يقتضى ذلك ولم يوجد ذلك
 في العقل فبعضه لعدم الاجبة يقتضى على الولاية
 لقوله عليه السلام من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا
 فان الارث بين على الولاية وعدم الحق له جواب
 سوال وجوده لو كان بهما لم يرحم العبداء وقد وقع منه
 مصلته ان عدم الحق لعدم الاجبة لا يمنع من فلا يكون

حجة فاعلم ان العبد في امره انما يتبع
 كانه او عارضا بان مرث بعد ابعث قبيلا لان
 يزول العقل لانه يموت فتم الخطا الذي هو
 احد العذر بين الدين لا بعد الاصل الاول
 الوجوب مع اوقات البنية او العبادات فيسقط
 نفس وجوب العبادات او بدون الالبية لا يثبت
 نفس الوجوب لعدم تقاضاها في الواجبات وسيل
 لقول المصنف بعد ان كان الامتداد ليس بمتناهية
 فليقتضها ان يستمر في نفسه استقاما لا قايما
 لانه يقتضي استمرار العبادات بالجنون لانه يموت
 الاول ولا وجوب بدون الالبية لانه عارض بغيرها
 وقد الحق المنوم والافعال بالعدم في كل عبادة لا يورث
 ايها الى الحج على المكلف بعد وادائها وجعلها كما هي

قول

الحق

اصل في حق الجبابرة، بل في الجنون الموصوفين
 مدركها لها في جميع انهم احد منها عذر عارض زائل
 قبل الامتداد او العلم ان الامور في الجنون العارضة
 وهو الى اصل بعد ابعث متفق بين اصحاب السلافة والما
 في الجنون الاصل وهو الى اصل قبل ابعث فتمتلك فيه
 فليس الى يوسف بعد غير عارض بها بل هو مثل العبادات
 ثم لا يلحق بها لانه بمنزلة الجنون العارضة وقيل الاصل
 على العكس وجه الفرق ان الجنون الاصل قبل ابعث
 حصل في وقت نقصان الدماغ لا قبل عليه من الضعف
 الاصل فكان اسرا اصلية فلا يمكن الحاق بالمنوم ان عا
 واما الى اصل منها ابعث فقد حصل بعد كمال الدماغ فكان
 معترضا على المحل الكلي بل يجوز اذ عارضة يمكن الحاقها بها
 عند انتفاء الحجج في الجبابرة الخرق وهو المساواة

بينهما من الجنون الى من قبل الصلوة من قبل العارض
 ايضا لانه لا راقعة ولا على صلوة من العارض لا تقصده
 جعل عليه واما ان كان مثل العارض من الصلوة
 بالكثرة او بغير ان الله والجنون في العبادات يحصل
 بالكثرة الموقوفة في الحج لان الجنون ان الله لا يملك
 ان يكون له عبادات من غير ان الله لا يملك
 او مع الجنون من غير ان الله لا يملك في اوقات الكثرة
 فاما انما يتقنه او في الكثرة في حق غير الصلوة
 باستبعاد الجنون وخبره الوقت او الكثرة في غيرها
 بمخولها في هذا التكرار بخلاف الطاعات لان استداد
 الجنون بكثرة الطاعات الموقوفة في الحج لباقتلها
 يختلف عند الاستداد فمنه الغاء للتفسير من عدة
 استداد الجنون في الصلوة ان يزيد الجنون من يوم وليلة

لان الموقوفة من عدة او في الكثرة من لا تحقق في استبعاد
 وقت من الصلوة لكونه قصيرا فقلت كثرتها
 بمخولها في هذا التكرار من جنون او في الكثرة في غيرها
 الصلوة والكثرة ان يستوجب الجنون وقتها او كثر
 الاول في الكثرة يتحقق في هذا التفسير فها بالاستبعاد
 ولا كثرته عند من يتقنه او بغير خروج وقت
 الاستداد وبما شهدا ساعات او لها انما لا تكون
 في دخول الصلوة في هذا التكرار مقام الصلوة شبيهة على
 المكلف باستقاء الواجب قبل مبرورته تكرار
 لا يغيره سنا لانه زال المحقق في وقت الغم لم يغيره
 صلوة الشهادة في نفسه كثره لاجابة الى التأكيد والاعلام
 قصيرا نفسه فخرج منه في الصلوة بزيادة او بزيادة او بالزيادة
 على الاصل لان التكرار ليس بالزيادة او بزيادة او بالزيادة

بالشراء وبالصيام
بالبس في الثوب

209

والعقد بينهما ببقاء العهدة اذا استقرت في
حقوق العباد يرد بها بالبرم بالعود بل هو جبر
للغات اه لا جزم على الفعل وهذا كقوله اشك
والزوم العذر ضمن جواب سوال وهو انه لو وجب
الضمان الزم العذر ولا العهدة نعم ان العقد يمنع
من صلا ان شدة يورثم العذر لعدم الارزوم فيها وبهنا
فردم العذر ضمن فلا ينفذ لانه لا يخل بالاجبة اه الي
الاجبة وجوب الاداء لانها باسبوع والحق لا يخل
بفهم النفس بالولاية في وجوب الاداء ولا يخل
لانه باعتبار كثرة الواجبات والكثرة عليه اقا
لا يخل اه ولاية في نفس الوجوب والواجب لاداء
يلزمه ان لا يلزم من انه لا يخل فيجب الى غير شيئا
في الصوم فالبيع القادر للتفصيل فلهذا لا يخل

اخذ في البدع بحيث فيه اضطراب لشيء من حال البدع
 وذهبون روجها في حيوان من جنس السباع
 اي لسان التسمية وانما جعل التسمية على الذبحة من حقوق
 الله تعالى لان الثابت عند وجود الحل وعند عدمها هو
 وهما من حقوق الله تعالى بخلاف اي بخلاف سلام النسيان
 في غير هذه القعدة وكلاهما في جميع الاحوال فانها ليسا
 بمقابلين فان تسمية المصلحة تذكر لهما فالنسيان ضربان
 ضرب يكون مع الداعي الى وجوده وضرب يكون مع
 الداعي الى عدمه والاول يكون عند الداعي حقيقة حاله
 بلا تعقيب لانه في الابد بالتعقيب على جهته لان النسيان
 لم يوضع من جهته حتى لم يمتحوا قبحه فلم يكن عذرا في مقامه
 لا ضرب من لانه طبعه بخلاف ثلثه
 فانه ضرب من مرض يوضع الدخيل اذا غلب بسطر

الاخير

الاختيار اي اختيار الامور الفعل للامور والاختيار
 له حقيقة لان النوم يافيه ولا تقدير لان النوم ليس
 باختيار في حق احد الامور بل باختيار في اختياره
 بخلاف السكران فانه اختيار في فعله لا في اختياره
 تقديره لانه الاجبة الى اية نفس الوجوب لا احسانا
 بالعدم والنوم لا يحجب الله فلا يمنع النوم نفس الوجوب
 وانما هو اللزوم لان النوم لا يستلزم في الاداء
 بالانتباه جميع فلا يمنع النوم نفس الوجوب لانه
 ينافي في الابد لانه طبعه بطلان بها القوى المذكورة
 بسبب ترقى النجاسة في الدماغ لعدم التمييز لعدم
 الابد حتى لا تقصد صلوة او تفريح على قول المصنف فلم
 يتعلل بيقظة لكن بمنع لا تقصد صلوة انما بيقظة لان
 اليقظة انما تقصد الصلوة لكونها الاداء المكنى وكذا في النسيان

اختيار

لا تقصد الصلوة لان النوم يطل على كلام فلهذا في الحقيقة
 ولا يكون حدثا لان الحقيقة انما حصلت بعد ان تكونها جنة
 بتجربتها في موضع المنايات والنعائم في زمان لعدم التمييز
 والاختيار فلا يكون قهقهة حدثا وانما ذكر حكم القهقهة
 دون حكم قرأته وكلامه لان حكمها غير متعين لانه مختلف
 فيه فتقبل تقصد صلوة ويكون حدثا وقيل تقصد صلوة
 ولا يكون حدثا وقيل يكون حدثا ولا تقصد صلوة
 الصحيح ما ذكر في الشرح فذكره لئلا كلام المصنف على الوجوب
 الصحيح وحكم قرأته هو عدم صحة قرأته وحكم كلامه هو عدم
 صحته وصحته مستلزمين فلا حاجة الى ذكره في قوله عارضا
 لان آيات ان لا يكون النوم على ما هو العادة والاعراض
 قد يكون منه وفي قوة الاختيار لان النائم اذا استب
 استب فليكن انما لم يكن له الاختيار لانه لا يكون له الاختيار

النوم لان استاده تارة لعدم القدرة الى
 قعدة الا في الحال لا في غيره ينافي الحقيقة في الحال ايضا
 لانه قد يمتد على وجه وجوب دخول الوجوب في هذا التكرار
 فيوجب الجرح فخطا الاداء واذا بطل الاداء بطل نفس
 الوجوب لا ينافي بطلان عدم حكمه في الاستحسان وكان
 القليل ان لا يسقط في حق الوجبات وان طال لانه
 مرض لا يوشى في العقل لكنه يوجب خطا في القدرة فيوشى في
 تأخير الاداء ولا يوجب سقوط القضاء بالنوم ووجه الاستحسان
 ان الامناء قد تقصر فاعتبرا بيقظة عارضة وهو النوم فلا يسقط
 به القضاء وقد يطول تأخير العمل ما وجد وهو المأمور
 فيسقط به القضاء كما ينافي في الجواب من ان عند تجرعه
 الاستدراك بدخول الوقت في التكرار لانه لا اعتناء
 بعلامات حول الطهارة بالوقت باستدراكه في التكرار

ايماناً به وهو شرط في ذلك ولا يثبت في الركوة
 فالعبد العاقل للتفصيل فاصلاً من كان العبد
 اقل من ان يكون له عقل فانه لا يكون له عقل
 حتى لا يكون له ملك لان العبد قد يكون اقل من
 كونه حراً شرطاً له لا يقدر على ما يقدر عليه الحر من
 الشهادة والقضاء وغيرهما فالكفار في العلم بالتفصيل
 ما صدر عنه لو كان الرق عوضاً عن الحياة في الاصل لشيء
 جزاؤه لكنه عوض عنها فيه لان الكفار لا استكفوا
 ان يكونوا عبيداً فاجعلوا عبيد عبدة فالعبيد في
 الاصل الكفار وانما كان كذلك فارق في الاصل
 عوضاً عن الاستكفاف الذي هو الحاشية فيكون عوضاً
 عنها في الاصل من غير ان يراى له لانه من الامور التي
 حكم من الله تعالى بلا سبب موجود من العبد فلو اقر

انما العبد العاقل من ان يكون له عقل فانه لا يكون له عقل
 كونه اقل من الشهادة كما لم يثبت مثل رجل واحد فيها مع
 انه ليس كذلك لانه لو انظر اليه لكان له عقل كونه اقل من
 الشهادة الذي هو شرطه فانه لا يكون له عقل
 اي لزوم الحدوث له كونه على تقدير تحيى الاعاق يترك
 الحدوث لو تحيى الاعاق اما لو تحيى فلم يترك الحدوث المثل
 الاول فانه انما يثبت العتق في الحق لا يلزم الاثر بل
 موثر تحقق في كل حال وحسنه يلزم الاثر لا موثر
 ثبوت العتق في الكل والمثبت للبعض يلزم المؤثر
 تحقق مؤثر البعض نعم تحقق الاثر فلهذا يلزم المؤثر بل لا
 تحقق في كل البعض نعم تحقق في كل الاثر لان العتق
 يقع ان الاعاق اراده ملك يتحرر لان الاعاق تصرف
 التصرف انما لا ينفك عنه حقيقة الملك فاما العتق

انما ياتي الملك فيكون ارادته من الحدوث وانما اذا كان
 عبارة عن ارادته ملك فبقي فلا يلزم الحدوث لانه انما
 حشده على تقدير تحيى الاعاق ان لا يثبت العتق
 في المحل اصح منه وجه اعاق البعض فلا يلزم وجود المؤثر
 بل اثر لان الاعاق حشده على التحريم للعتق الغير
 المتحرر كاعداد الطلاق للتحريم فاذا زال بعض الملك
 باعقاق البعض فقد وجد شرط العتق والكم لا يوجد
 عند شرط لانه غير مؤثر بل يتوقف على تكميلها فموجب بعد
 بعد اعاق الكل لانه المؤثر يرد عليها انما يرد لو
 كان المراد ان العبد مملوك من حيث انه مال فلا يكون
 ملكاً لانه لو كان المراد ان العبد مملوك بالافلا يكون
 ملكاً لان الملكية هي من العتق الملكية من العتق فيشتت
 فلا يرد لانه من جهة ان لا اثر له في الاعاق

ملك الرتبة وليس لها ذلك من ساقفة البنية لان
 وانه مملوك له ملك الذات يوجب ملك الساق لانه
 عاونه في ملكه لا يوجب ان لا يبيع صلوة ومعه لا يبيع
 ساقفة البنية لانه يقول اداه ما سوى البيع من العباد
 مستثنى من حق المولى فيكون ساقفة البنية لا اداه ما سوى
 عاونه للعبد فلهذا مع صلوة ومعه حتى ينفذ ملكه
 حتى تعليلية تحريمه انه لو يبيعها لا ينفذ اذن المولى
 الاستل باطل لانه ينفذ حكمه بلا اذنه وكذلك هي في
 قوله حتى يبيع لا يملك له حرية الاول لانه لا يبيع ما ملكه
 لا يبيع اقراره بالعقاص وانما في باطل لانه يبيع اقراره
 بالعقاص وانما في انه لو يبيع ما ملكه ليطهر ملك المحل
 وقلاه وانما في باطل لان المولى لا يملك الا لانه التي
 اياه ملكات العتق من الكرامات بشرية فقول

ان كان المولى قد اشترى العبد بالمال طابق للشراء
 فغير على توريده ما في كمال الله ونوره فلا يحتمل ان يفرغ عليه
 ضيق بالدين اي بالدين الذي ثبت في حق المولى
 كدين التجارة في الماذون ودين الاستهلاك الذي
 لم يثبت باقراره واما الدين الذي لم يثبت في حق
 المولى كدين ثبت باقرار المولى كدين ثبت برفع
 المرأة بغير اذن مولاه ودخل بها فلا يباع فيه لانه
 لم يتعلق برفقة ولا بكسبه بل تاجر الى نفسه فانها
 تفيد ان المولايه من ذلك ان استمر فهو دين بالمال
 مطابق للشراء لان استعراضه فالحل من الكسبه
 استمره فالحل مطابق للشراء فنصف المولى
 في الرصيد والسواحي للشيخ العبد المذونين والشيخ
 الامة على الحرة وتكسب قبلها تفرغ على قوله من انه ياتي

فان المولى نقصان ولا يبيد له انما يكون نقصان
 العبد سببا لكون الرق مؤثرا في قيمة العبد يعني في نقصان
 قيمة العبد الحقول خطأ يعني من جهة الحلال في العبد
 مائية وجهته لنفسه (الثانية اصلية لان الاولى تترك
 بزره بالمال اذ مات العبد دون العكس كما اذا عثر
 عليها الاستدراجان الثاني انما هو باعتبار خطرة
 وذلك بالولايه فاذا نقصت الولايه لم يسميته
 نقصان شي من قيمته في الصورة المذكورة عن دية
 الحرة فانما قيل اي ثبت يفتقر على قدره من ماله
 لانه قد اعتبره الشيخ في المهر والسرقة في المهر والسرقة
 فان قيل ما به خطره في هذه القيمة المتكسبة وما لك في المال
 يما ورقيته ولا لا في العبد بالقيمة المال رتبة يعني
 ان يفتقر منه شيء من ماله في خطره على المولى كما في المهر

لا انقصت بالقيمة المتكسبة بربطها بالقيمة المال كما انما
 فانقصت وجهتها بالقيمة توزي على ما به خطره المولى
 بالقيمة المال بدلا من القيمة رتبة اذا لا يتجاوز المقتضى
 هو المقصود من الرتبة تسهيل ربه والتوزيع انما يكون
 في المالك في خلاف ملك المرأة للمال والمكسب فان
 كالا منها ارسلت فلانها ليس في ماله اي
 انه اي العبد الماذون عن انتقال ليس من باب
 الولايه فلا يرد ان الرق لا ياتي في الولايه فيبقى ان
 يصح انما ان العبد الماذون لا من باب الولايه
 اذ هو شركاء اي الماذون بسبب الماذون بالجهاد
 شركاء في القيمة فان قيل العبد المولى ايضا شركاء
 لانه يستحق الرضا فيصح الابان منه ايضا فلما اخرج انما
 شرعا بعد الفسخ من العتق لا بعد فسخ ثبوت الشركة

لم يبق وقت الامان بين المولى وبين الشركة فانه لا يكون
 الا ان من المولى في المهر والمكسب بالمال الماذون
 فانه قبل الفسخ من القدر شركاء في القيمة فلا يكون
 توصلي المولى بالمال بل ابطال على نفسه اولاً
 ثم تعدى الى الغير كما في شهادة العبد بماله رضاء
 فانه يصح في حقه ولا ثم تعدى لانه يلزم عليه الصوم شهاده
 ثم تعدى الى الغير لان الاثر من فسخ يكون في هذا المهر
 المهر في حقه ثم تعدى به وليس من الولايه فتكون
 لان الاثر من اده ويسل يقول المصنفه وعلى هذا وجه اقراره
 ولم يجب ضمان المال لانه ليس بالمال الماذون ولا لانه
 قصد ان يكون له المولى بخلاف لو صدقه المولى فانه
 فزسه المهر والمال بالاجماع لانه حقه اده واذا كان
 المهر حقه مع الاقرار به واذا لم يقر المولى بالمال لانه ما عليه

لان القطع هو الاصل منه وكلما هو جاز عليه يصح اقراره
 باقراره لان المال من المولى اه فلا يصح الاقرار بالمال
 واذا لم يصح الاقرار بالمال لم يصح بالبدل لانه بناء على انه
 نافذ المال هو الاصل منه وكلما هو اصل يتبع فاذ لم
 يصح اقراره بالاصل لم يصح بالتبع لان الرق بنافي
 فلا يكون العبد مالكاً مالا واذا لم يكن مالكاً فلا يصح
 اقراره به لانه اقراره على الغير ووقته اي منه
 المال فيكون العبد مالكاً مالا وان كان مالكاً فيصح اقراره
 لانه اقراره على نفسه لانه دليل على انه لا ينافي
 ابيه الحكم والعبادة حاصلان المتنافيان بها فانه ينفى
 الذمة والعقل والنطق والمرضى ليس كذلك لانه لا عقل
 في ذمة المريض لاني نقضه ونطقه ولان لم ينفى فيها
 الذمة عليه الحكم والعبادة يصح لانه نافذ ابيه

الحال

الذي ينفق منه لا ينفق ان ينفق عليه العبد
 كالمدة والمال ينافي ابيه العبادة ينبغي ان لا يثبت
 به الحجر بوساطة ترادف الامام لانه سببه ضعف
 القوى لبطان ابيه الملك به وليس يكون الموت
 علة الخلافه في المال للوارث حاصل ان الموت يبطل ابيه
 الملك للموت واذا بطل ابيه الملك لم ينفق اقرب
 العبد بغيره وميت من ذمة ان انقطاع ابيه بانه ينفق
 انقطاع نفسه به ولو سبب الذمة دليل على كون الموت
 علة الخلافه للموثر حاصل ان الموت يحرمه الذمة واذا نفى
 الذمة يصح من قضاء الدين وهو مال المدون شغولاً بالذمة
 واذا كان ماله شغولاً به فمقتضى الميراث انما ينافي الحكم
 فمقتضى لقوله كان للمرضى بقدره دليل على بقدر
 ثبوت الدليل وان كان ثبوت الدليل وهو الموت من

وان كان اثبات الحكم من المدة ايضا من وجه تقبل
 وجه الوصف لا يجزاه لان علة الحجر لم يوجد مستندا
 الى ادله انما يستند اليه لان لكل جزء من المرض دفن
 في الامانة كغيره لانه لا ينفق من حق الى التفتيح
 بهر اهل بقائه وكلما هو محتاج اليه لا ينفق من حق
 الغير كذلك لحرمة الطبيب والنفقة لان كل واحد
 منهما محتاج اليه للمرض للشك في ثبوت له الشك
 في انقضاء الموت مع ان كان الله ورثه الفسخ
 فلا يبطل بذلك حق الوارث والنفقة بالانقضاء
 اي بانقضاء الموت بان اخطأه اي اخطأ
 المريض عبداً استغنى بالدين فالاعتاق يصح واقعاً
 من غير ان ينفق من ثبوت الموت في حق السعاية فيجب
 عليه السعاية في الكل بان اخطأه اي اخطأ المريض

بها

مبدل زينة قيمة على اثبات نصير الامتاق واقفا على حق
 الوارث فبطل ما يتعلق بالموت في حق السعاية في السعاية
 عليه في اثنين والاعتاق اه فالاعتاق يقع على
 حق الزوم والوارث تصد لانه في الرقبة فلم ينفق على
 حق المريض فمقتضى لانه في ملك اليد لاني ملك الرقبة لانه
 للمريض فينفق فانما كان الراس فيها فلا سعاية على العبد
 وان كان فقراً ينفق في اقل قيمة ومن الدين لكن يرجع على
 المولى بعد فسخه فحق الراس الفقير حره دون يقبل ثباته
 قبل السعاية ومقتضى الراس قبل السعاية بمنزلة الثبات
 فلا يقبل ثباته على وفق القياس فانما فيها ثبوت
 في اقل من الاداء والنفقة من الموت بان الطهارة
 اه حاصله ان الطهارة عنها شرط في الصوم كما في السجدة
 فيجب ان سقط به كأي بها تدفع الخافض له فثبت

شرط الطهارة عن الخيف عبارة عن النفس ولانها
ولا تقور به في التصرف الاداء قياسا ثم القضاء
لان معنى على قويم الاداء انما يورث في المنع من الاداء
وجعل في حق القضاء مكان الطهارة ليست بشرط فيجب
القضاء على سبيل السداد في السهم فوجب القضاء معتمدا
على نفس الوجوب كمن اعني عليه فان الصلوة
لم يسقط عنها وان سقط الاداء فيجب القضاء
على نفس الوجوب والاستيعاب اه وجوب
سوال وهو ان الاستيعاب المتوقع في الحج مقصور
في النفس فكيف في قضاء حرج والحج مرفوع فيجب
ان يسقط عنه الصوم في النفس ما صدر سدا ذلك
لكن النفس في حكم الخيف فلا يسقط القضاء الخيف
على ان اه وجوب آخر ما صدر ان الاستيعاب في

القول

النفس ما ورد النذر كالمعذور فلا يخرج في قضاء فيجب
القضاء ويستيعاب اه وجوب سوال يرد على الخلف
وهو ان يستيعاب الخوف وقت الصوم ما ورد ايضا
مستدرة وقوله ليس يجب ان لا يسقط القضاء بالنفس
ما صدر ان يستيعاب الخوف وقت الصوم الخوف
ما ورد لكن انما يسقط الصوم لانعدام اهية نفس الوجوب
وجوب الاداء اذا انعدم الالبية ركب فاقول ان
يسقط الصوم لكن استحسانا عند عدم استيعابه وذلك
انه لا يسقط الصوم لانه لم يبالا في الغاء والنوم لا يبين
من كونه ملحقا بالاناء والنوم لكونه عارضا فغيره
فالخيف اه الغاء للتعليل فلهذا ان الخيف لما لم يكن اقل من
ثلاثة ايام فدخلت الصلوة في حد التكرار ما دخلت في
حده كان في قضاء حرجا والنفس اكثرا فسد قل

الصلوة في حد التكرار بالطريق الاول فيكون في قضاء ما
حريا بخلافه اي ليس بوجبة القضاء بوجوبه فيجب
الصوم الخوف وغيرهما فان فيها قدرة بوجه اي لا
الحال في الدنيا هي اربعة انواع اهدا ما هو من باب
التكليف وثانها ما شرح لاحقه فغيره وثالثها ما شرح لاحقه
ورابعها ما شرح لاحقه في الموت والابدية في
اهية القسم الاول وبعض القسم الثاني وهو ما شرح عليه
لاحقه فغيره صلت دون البواقي وهو لا لا حيا في الدنيا
القبر ليست كالحرم للماء والمهاد للطفل ووضع فيه
الحكم للآخرة لانه روضة من رياض الجنة او حفرة من
حفرة النيران كالحا لا اريد في الحكم انما المقصود
سلامة العين لعصب الخوف وهذا هو المقصود عليه صاحب
القول لانه في حد نفسه في خلاف العبادات لانها

الحق

تعلق به من جهة الصوم والصلوة العشرة بالاربعين
لان ما ذكره نفسه في الموت اولي لان المرق يرجي
لانه لا يلبس به الموت في الدنيا لانه لا يلبس به في الدنيا
بمن فوج واقفا ضعف الزمة بالموت فلا يحل الميت الذي
ينفس الزمة بحدوث الانضمام بعده يعقوب الزمة فخره
ولا تفصيل له الا ان المال في حكم الدنيا وهو المطالبة
المستحقة او ان سقط الدين في المطالبة سقطت الكفارة لانها
لا تترك المطالبة لغواستحالة اي حمل الدين الذي هو الكفارة
لانه لغواستحالة التي بالجداد است ولا يقصر المطالبة منها
اما المطالبة الاخرى فمراجعة الحاكم فالاثر فلا يعقرب الى بقا
الحق في الموت فلهذا لان المدة او وسيل لغوات
مقدرة صدر ان الزمة التي هي على الدين ثبتت بالمطالبة
وتحتمل ان لا تكون مقتضى الموت فخرج من اهية لانه

الميت يبقى بعد موته وما لا خلاف في ملكية الكتاب مما لا يتحقق
 به حاشية فلا يبقى بعد موته وفي بقائه الكتاب له بالبقاء
 ان لا يبقى الكتاب حاصله ان المملوكية وان لم تكن مما يورث
 اليها الا انها حكم ببقاؤه في الكتاب فمما يتبعه بقاء
 الكتاب بغير ضرورة ان بقاء الكتاب لا يتصور بدون بقاء
 المملوكية رتبة اذ الكتاب فيه ما دام يبقى عليه ورسم
 والمقصود من بقاء الكتاب حرية الاولاد ولسان الله
 عند تسليم الميراث المال الى المولى هو ما يحتاج اليه الميت
 فكما ان الحاجة الى الحاجة النفع الى الكتاب الى الفصل الموته
 لا ينافي في الحاجة فيكون ما كان المتعة في العدة واذا كان
 ما كان له بعد غلبه كذا في الميراث لا انه ثبت له اعلى
 لا بطريق الخلقة من الميت لان الميراثية وقعت على عظمهم
 من الوجه الذي ذكره في جواب الجواب فحقا لهم لكنه خرج

المرتب

او ومع التوسيم الثاني وهو انه اذا وصفت الميراثية على
 الميت ينبغي ان يكون القصاص حقا لا يشترط الميراثية
 خلافا عما صدر من خروج من ثبوت الحق من الميراثية الميراثية
 لان الميت ثبوت انقطاع الميراثية ومنه ذلك لا يجب
 الا ما يقطع اية الميراثية والقصاص ليس مما يقطع اية الميراثية
 لعدم ان القصاص ليس اية الميراثية ولا يخرج من الميراثية
 فوجب القصاص حقا للمولى ابتداء لم يقطع على حقيقته
 وبما لا خلاف من ان المولى يختلف الميراثون في كتب
 ابتداء او السبب انعقد له ميراثية بجانب السبب
 مع عفو الميراث لان القصاص له واذا كان كذلك
 فيصح عفوهم وبذلك استتم ان القصاص ان لا يقطع للميت
 اسقاطا لغير ثبوت الميراثية ولو كان خلافا لكانه وجه
 انقراض قول الله عز وجل في حق الميراثية على كون القصاص

دفاعة استدار ولفظ الى الابل ان القصص بحسب
 ابداء الورثة فكل واحد حصة من القصص اية
 حصة ابداء القصص وادعاء له جزاوتها وانما لانه
 جزاوتها وانما لانه فكل واحد حصة ابداء او استوفاه
 بطلان اصله لان الحال صالحه فانه تحت القروية
 الدائمة تكون من الورثة اصناف في عدم الصلح يكون
 الميت فيثبت النفاذ من حواجز الورثة فلاحق
 دون العفو فانه لا يصلح لواجب فيثبت القروية فيثبت
 للورثة اصناف فاحصه بهام الورثة اية لان في الورثة
 في الحال فلاحق في الخلافة يستحق كل واحد واحد من الورثة
 قدر ميراثه وفي العفو احواله وفيها يستحق كل واحد منهم
 سبيل الكمال ثم اعد اجنيصة بدوا منه بها فثبت
 المعفو ايضا بقدر سهمهم لان خلقه هو الحال مورد

اعلم

انما هو المثل في الالف حكم الاصل والمثل في حاق
 في جواب عن ستة لان صاحبها من المثل في حاق
 الاصل لان كالميراث فانه حاق الوفاة في الميراث الستة
 فلاحق من المثل في الالف حكم الاصل لان القروية
 في خلقه بين الستة وركب - وهو ستة لان الاول
 وجبت اى وجبت الدية للزوجة من موروثها لان
 الزوجة تصح سببا لاستحقاق الارث فلاحق في
 الدية لا يهمل لانه اعم من الميراث فلاحق في الارث
 ستة الميراث والسر والسر والسر والسر والسر والسر
 والسر في الارث لان صاحبها من الميراث تركه في
 ما يمكن بدفعه هو الاكثرب كان الميراث كسبا
 ولا اختيار للميراث والادب في الاكثرب منه فلم يكن
 ترك كسب وسادس القول الى مرضه عن الظاهر

للدلالة على خلاف مقتضى الحق مستفاد من غير القواعد و
 ظهورهم كالكافر فكان مسلماً واما كان مسلماً
 لزمنا شأنا من ذلك وادراك عدم العمل بها جارية الفاسد
 فلا يترك على ديانته لا مكان الا لازم لا مكان يبيع
 الحج - الشريعة يسقط ولاية لعدم مكان الا لازم
 حينئذ خالف الاجماع كانه دليل على كونه مثالا للشيء
 ما صدر ان الفتوى ببيع الامهات خلاف الاجماع
 الثابت بالكتاب فكانت مخالفات للشريعة ايضا وهو
 قوله عليه السلام اقربوا ولدك فكانت مخالفة لما في
 لا يقتضاه في بابها وادعى يمين الذي فاته فالف الكتاب
 وهو قوله فان لم يكن له رجلين فمروءة امرأتين والسنة
 المشهورة هي قوله عليه السلام ابينة الذي واليمان
 عليه من ذكر الكتاب دراسة وللمروءة بها التسعة

في الموطأ

والتمسوا فان الله تعالى لا يفرحكم الا بغيركم في صحة الاجتهاد
 ولما تم الفقه في اجتهاد الاجتهاد مروءة واما خلافه لما في
 به من الفقه الاول والاخر من ١٧١ في واثلي من
 الاصل لا كجمل في موضع الاجتهاد وادعوا بغيره
 يصح شبهة وكفارة العدم يندرج بالمشبهة بغير
 جانب الحقبة فيها فعد الاخر في الفقه للتعديل
 ما صدر ان يجهل في موضع الاجتهاد ولا في حد الاخر في
 يعلية الصوم لقوله عليه السلام افطر الحجيم فانه
 ما الاجتهاد ليس الصحيح ان الفقه الاجماع وادعوا بغيره
 ابو يوسف من المذهب حارب الفخارة بالاستقانة
 في الشهرة فكانت بغيره الفقه الاصيل في نفسه لا في غيره
 بخلاف ما بعد المبلغ في الجهد لا يعجز عنه لتقصيره
 فكان الفقه للتعديل ما صدر ان يجهل في الفقه بسبب

الشبهة وثالثا لان هذا الدليل مستعمل
 في سائر المقامات الغائية للتعليل في سائر المقامات
 في سائر المقامات الغائية للتعليل في سائر المقامات
 حقيقة ولا يمكن ان يكون الدليل حقيقيا
 على كون جمل الشفيع بالبيع هذا بعد العلم اي بعد
 العلم بالاعتقاق فانه قد راعى الغاية للتعليل في سائر
 المقامات بالاعتقاق او بالغير بعد العلم به فذكر هذا
 دليله الذي سبب العلم كان مثل الثالث فيكون
 اما الاعتقاق اي هذا دليل الاعتقاق فمجرد
 المولى به وعدم احتياج الى الشهادة وعلوم المعتقد فلم يوجد
 التبليغ الذي هو الدليل عليه حقيقة ولا يمكن ان يقال
 الى ما هذا دليل الغير لعدم تعزيبا لسبب الاكراه
 انما كانت الشهادة مشهورة فلم يوجد الوجه الذي هو الدليل

ر

عليه فليزيد بخلاف ما راسل في انه انما يقال جمل
 فيما راسل في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 العلم وارجب عليها فالدليل الذي هو الخطاب في حقها
 مشهور عند غير مستند فذكر في ان هو قد ذكر في
 دليل يقول اسم وويلي به جمل اليك راسل في حق الحق
 فاصدق ان هو الجمل عند الحق والدليل كان مثل الثالث
 فيكون لا يستبعد والاولى فليكن من غير اطلاع الخبر
 ايها الى الناس فلم يوجد التبليغ الذي هو الدليل حقيقة
 ولا يمكن ان يكون في حق فلي لا يستبعد الدليل الذي
 هو الخطاب لان خطب العلم وارجب عليها فوجب
 التبليغ فلي بخلاف انما كان الدليل في حقها فلي
 الا ان كانت المولى تستعمل من العلم فليكون هذا الحق

مستعمل

شقيقين في دليق جمل الوكيل والادون والاطلاق
 لانها تعرف قبل العلم بين بالوكالات والادون لا يفقد على
 الموكل والمولى في العلم في نفسه قبله كان جمل الوكيل الادون
 عند الفقه الدليل فيقول المولى بالاطلاق خلاف
 فكان مثل الثالث فيقول فيقولون انما الفقهيل
 ايضا يعني يلحق بالثالث جمل الوكيل بالعدل والادون
 بالحق لانها لو تعرف قبل العلم بها يفقد عليها ولو افقد
 قبله كان جهلها بها عند الفقه الدليل فيقول الموكل
 والمولى بالعدل والحق فكان مثل الثالث فيقول
 لان في الدليل لا دليل يكون الا سكة مطابقة للمثل بها
 فاصلة ان شرب الدوا ليس من شرب الدواء في نفسه و
 شرب اخضر الخان من شرب في نفسه لكن الكثرة و
 الضطره يشربها في حق مير حرا او صار شرب الخمر

الموكل و

انما لا يرضى لانه انما يشرب بغيره يكون شيء من الشرب
 الكثرة مراد من سبها فيكون السكينة فاجتهد من الشرب
 من ان شرب الكثرة حرام فيرجع فما كان وجب
 الاستقلال انه ومنه ان قوله لا يفقد في السكينة
 الى الخان فظاهرا على السكينة في ان السكينة
 ياتي في الغيب وان كان الدليل هو فيل فيه ايضا لا
 في سبها فيكون تفصيل لا يفقد بانتم سكارى في سبها فيكون
 في سبها فيكون تفصيل لا يفقد بانتم سكارى في سبها فيكون
 فان قيل كالدليل تدل على كون السكينة في المحرم ايضا لا
 قلنا لان المراد بانتم سكارى بانتم سكارى بكم شرب
 فانهم سكارى في سبها فيكون بانتم سكارى بانتم سكارى
 فافهم فانهم سكارى في سبها فيكون بانتم سكارى بانتم سكارى
 فافهم فانهم سكارى في سبها فيكون بانتم سكارى بانتم سكارى
 فافهم فانهم سكارى في سبها فيكون بانتم سكارى بانتم سكارى

في سبها فيكون
 بانتم سكارى
 بانتم سكارى

عامة فمفوضة تكون فنية فلا يثبت وزنه العلوية في
 فائدة السكر فلما ليس كل ما هم مفوضون لتعيين ما هو
 مفوض إليهم مستقلاً به هنا ليس كذلك فلا يكون
 ظنياً ويصير في قوة أنه لأن الحال بمنزلة الشرط
 وانتم كالحال ما هو كذا فلو كان الشرط في
 بيان في الخطاب فتم الخطاب أو جوبس سوال
 وهو ان الفهم شرط لتوجه الخطاب وقد مات ههنا
 أو ذات الشرط ذات الشرط فلا يكون فاعلاً فلا
 يلزم الحكم الشرعي ما صله ان الشرط انما هو وجود الفهم
 مطلقاً وهو تحقق كسوة تقدير بعد حقيقة فاعلاً جبراً
 عليه والقدرة تقدير جبراً جوبس سوال انما ان
 القدرة شرط لتوجه الخطاب وقد مات ههنا وفوت
 يستلزم فوت الشرط فلا يكون فاعلاً فلا يلزم الحكم

اللا

الشرع ما صله ان الشرط انما هو وجوده مطلقاً كلفاية
 القدرة تقديرية فتوجه الخطاب وهو تحقق كسوة
 تقديرية جبراً عليه انما هو فاعلاً على قيام العمل
 العقلية جبراً لعدم القدرة انما عدم القدرة
 حقيقة وتلك التي تسبيل العقيدة انما التسبيل الا
 بالقدرة فعمل السكران أو جوبس سوال وهو
 ان الدليل تحقق في الهزل مع كلفه الذي ما صله ان
 فعمل السكران لا يعد استحقاقاً بالدليل لعدم استحقاقه
 يوجب ما يملك على القدرة فاعلاً فتم توجيه القدرة حقيقة
 وحكمها بالهزل انما فاعله بعد استحقاقه بالدليل ولو
 الصواب فاعلاً على القدرة فاعلاً فتم توجيه القدرة حقيقة
 يتحقق الدليل في صورة الهزل فاعلاً والتحقق بها
 استحقاقه انما لا يوجب الا صلا ان فاعلاً مع ذلك

مير مرغوب اي مع ان السلام مرغوب صحيح و
ابو حنيفة قد بينا ان مرغوب في حق وجوب الهدا سكر الكحل
هو المعنى في قوله العقل حيث لا يعرف الا الحق من اسما
لأن في التناقض شبهة عدم و بهما مبدءا للمعلا يجب
الا بالسكر الكحل من دواعي في وجوب الحد من المالكهم فالعقل
عنده ايضا هو التناقض وهو بينه اعتقاد الحكيم
لأن الهدا زل اه افكلم انما ثبت بالعلم فلا يتصور
لا يرغوب به وقد يتفك اه جواب سوال وهو
ان اختيار الحكم يستلزم رضا فلا حاجة الى ذكره
ان الاختيار قد يتفك عن الرضا لانه اهم منه وذكر
الاهم لا يستلزم ذكر اخص فان قيل سادات الشئ
للعام يستلزم ساداته الخاص قلنا لا يجوز ان يكون الشئ
مستقيا للعام باعتبار بعض افراده الخاص لان بعض

غيره

لأن الهدا كالحكم اه وانما يتصور به هو المباشرة بخلاف ان
يكون الرضا الاختيار بالعلم هو الرضا والاختيار
بها ولا يثبت بدلالة اه لان الهدا لا يصح في
مفهوم الهدا لا يجوز ان يثبت بالعلم بل ليس مشروط
بدلالة شريطة فلا يثبت بها لأن التوضيح هو
لا يحصل الا بعدم ذكره في العقد لأن بشرطه ذكره في
العقد لانه لو وضع الغيب و منع الحكم من الشبوت بعد
انقضاء السبب فلا يحصل ذلك الا بان يكون ذكر
في العقد والعقل لا يكون اه لأن مفاد الجلي عطف
الى شره من العقد فليس يقيمه حقيقة العقد
الما كان اه جواب سوال وهو انه لا كان الهدا
جزءا من الالهية وجوب العلم فبما يتبع ان يصح
تحرقات الهدا من ماله الهدا والحقان كذلك

لكن لما كان اثره في منع رضا العلم واختياره
 رضا السبب واختيار موجب النظر في التفرعات
 كيف يتغير في حكم الرضا والاختيار فيجب تحريمها على
 هذا فكل حكم يتعلق بالسبب ولا يتوقف ثبوته على عدم
 الاختيار ثبتت الهزل وكل حكم يتعلق بالرضا
 لا يثبت مع الهزل لعدم الرضا والاختيار لعدم
 الرضا بالحكم لان الهزل ينافي رضا الرضا بالباشرة
 بالحكم باوام ذلك رضا الرضا به لا به اذ اذ صبح
 بالقبول اذ لا يكون ذلك رضا من العقد بان
 كان بعد البيع اذ اذ عرضنا وقت البيع من الهزل
 ونفسا بطريق الجدة وانما قيد به لانه لو لم يكن الا عرض
 حال العقد لم ينفذ البيع حقيقة وهو خارج عما الى
 الا عرض خارج للموضوعه وانما خرج منه بطلان ما لا

بطل

بطلان العلم منه قال العقد انما لا يتم بطلان العقد
 ولان العلم بالاختيار واجب العلم به لم يوجد
 من غير اختيار العاود وجماعة بان ينافي على الموضوعه
 لئلا يكون الاستغناء به فياء التوافق على سبب
 الحال من به المنقوب فذا جوب من قوامها حال
 الجواب ان العقد سافر والمساخرات فقهه كيف
 لا ينافي في انما انما ان العقل المتعاقدين يرق
 عاودها من الهزل السابق والى لان ذلك فقهه
 الساتر والاختلاف عدم التخصيص منها على رضا
 العقد لا لا عرض على والا عرض خارج فلهذا هو
 سماء بالاطلاق لان الا عرض بطلان الهزل
 الجبيع حكم بطلان العقد اذ ظاهره اذ الهزل لم
 يتصل به نقلا وترجمنا للمعنى الى معنى العقد انما

او غيرها

في الاصل في العقود التي صورة اعراسها ما لها
 في هذه الصورة يظهر العقد في الكون اي في
 الصورة الاعراض والبيانات السلوك والاختلافات
 والفرق حيث لم يعتبر البتة في الموضع في
 قدر الشئ واعتبر البتة عليها في اصل العقد ان
 العمل بالموضع اه ما حد ان الموضع ههنا في الوصف
 لانها في قدر الشئ وجود وصف كونه وسيلة لا مقصور
 والحد في الاصل والاساس في الاصل للوصف ههنا
 حكم بقبول العقد انهم ترجع الوصف على الاصل مع
 ان ترجمه اولى منه فلا يلزم ايراد الاصل لاحتمال
 ولا يلزم ذلك في العمل بانفسه قلنا انه ما صدر ان
 الشرط الذي لا طالب له من جهة العباد على غير شرط
 لا يفسد العقد وشرط يفسده وهذا من قبيل انفسه

ثمانية كما يفسده انما هو قبول المبيع كالكيفية اشتراط
 قبول المبيع انما هو الفرق اما حيث انما ههنا بالعقد في
 انفسه بالموضع سوى صورة الاعراض ان الاصل ههنا
 ما صدر ان الاصل بالموضع قد لا يفسد العقد الذي حد
 في الاصل لا يلزم وجميع العقد بل ان كان في الاصل
 ذكر الاصل فلا يلزم ترجيح الوصف على الاصل بل العمل
 بالوصف مع الاصل انما ههنا كما العمل به بنفسه فلا يلزم
 ترجيح العقد بل ان كان ههنا يفتي في نسبة العدد انهم
 فيكون الشئ ما ذكره في قوله ههنا يلزم ترجيح الوصف
 على الاصل فيلزم منه ايراد الاصل لاحتمال الوصف
 في ذلك في العمل بانفسه والنزول باسمه الا بغير اه حواء
 سوال وهو ان العمل بانفسه ان لم يستلزم وجميع
 بل ان كان يستلزم ان قبول احد الطرفين شرطا

لو توجب البيع بلا شرط هذا الشرط انعقد العقد فيلزم بها العمل
 بها ثم ان انعقد العقد كما هي من ماحصل ان هذا الشرط
 لا يفسد العقد لانه شرط لا يلزم له من جهة العباد ولا
 اذا باع وانه بشرط ان يبيعها ولا يعلفها وكل شرط
 كذلك لا يفسد العقد وفي بعض الروايات ان
 مقام ياتين فعلى هذا لا يعلم حكم المبيعين بالحدث فلهذا
 زينة فان قيل بناء على الرواية الصحيحة لا يعلم حكم الامتناع
 بالحدث قلنا فلهذا لا يعلم بانقياس على الشقاق لان كذا
 منها اسقاط ويحكي الشذوذ بالبيان على الرواية الاولى
 بالحدث وهو قول عليه السلام الشذوذ يمان وكذا تيم
 كفارة يمينه بالطلاق اي يلحق العقود من القصاص
 بالطلاق على الرواية الاولى لان كل واحد منهما اسقاط
 ابا لا يمان اي يلحق العقود من القصاص بالطلاق

على الرواية الثانية على ما مضى من انه لان عملها بها
 لا يوجب نكاحا والعقد لان العمل به شرط فاسد و
 الشرط القاسد لا يؤثر في اصل النكاح والى هذه
 في الفرق لا يخطئ والى حيث عمل النكاح في الموضعين وفي
 البيع يوصف الاصل وان العقد ان ذكره ما حصل
 ان غاية اليمين من العمل بالموضعين العقد ان يكون ذلك
 احد الاطرافين بشرط فاسد وهو جسد البيع و
 النكاح فلهذا لا يلزم بها من حيث العقد ممكن بخلاف في
 البيع فلا يلزم بها من حيث الوصف على الاصل كما يلزم
 مطلقا اي الى اصل العقد في هذه في رواية
 محمد بن عمر بن ابي نعيم عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي
 عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله

يجعل مقصود ان في معنى غريب ما هو مكتوب في العقيدة
البيع فان الثمن فيه مقصود واما عند كني البيع واما
يقصد البيع بالجهاد كما يقصد بجهاد البيع ولا يصح البيع
بدون ذكره واما ان مقصودا يجب ما هو المذكور
تربطها بالجهاد الهزل لا يقال الثمن تابع في البيع بقا
لان بغير الوصف كما مر لان مقول هو تابع بالنسبة
الى المبيع لكنه مقصود بالنسبة الى لا يفتحق البيع بغيره
لانها مباداة بها لا الهرة الشئ ليس بمقصود
لان المفروض شبهة ثبوت الحق في الجانبين فبيع
يجه اذا كان الثمن مقصودا بفتح الثمن المذكور للتسمية
بسبب كونه مقصودا شرطا فاسد او اذا اؤثر
في البيع دون الشئ فيقصد البيع لان الشئ غير
الصل بترتيب الوصف على الاصل في البيع دون الشئ

فلما وجب الثمن له والقبض بها وقيل بالقبض
في مورد ما لا يوجب من القبض هو ان لا يبر
اجاز الهزل والتمسك بالجهاد الذي هو الاصل في الكلام
تبا ساعا البيع لان التسمية في الشئ لا تثبت الا مقصودا
وقد اكد البيع والبيع في هذه الصورة من منع عقد البيع
لكذلك الشئ لان الهزل لا يثبت التسمية بالانفاد
لا في البيع لا غرضها الى لا غرض المتعاقدين من
الهزل وهو ما يشهد لان الهزل لا يوجب التسمية لان
مع الهزل لا يجب المال والشئ اه اي والى ان
الشئ يبيع بالتسمية الهزل لا يجب الا غرض من الهزل
واعتبار التسمية ضرورة وما توصلنا له في العقد
والمسعى لا يثبت بدون التسمية فله يجب واحدتها
فصل كما ترون بها على خبرهم واما ان كان كذلك فيجب

بهر المثل لانه لا يصح الاستدلال بالشيء الذي هو من
 الموجودات واما اعتبار التسمية فمروية في رواية اخرى
 روائية بحمد الله لان المهر تاج فيجب العمل به في كل
 يصير المهر مقصودا بالحق واذا وجب العمل به في كل
 بطلت التسمية واما قوله في العالم فيكون في التكاليف بلا تسمية
 المهر فيجب به المثل في رواية اخرى في رواية اخرى
 لان التسمية في ضمنها واعتبارها مثل تسمية الثمن في البيع
 واعتبارها عند في حقيقته فيجب المسمى بطلت التسمية
 كما مر من العمل بالمواصفة عند ما لا في صورة اخرى
 المتعاقدين والحق لا يوجب منه فهو في ثلاثة اوجه
 ايضا فيكون كما ان المبيع كان في ثلاثة اوجه كل واحد منها
 منقسم الى اربعة اقسام كذلك الخلع والامتناع
 على ما لا ثلاثة اوجه كل واحد منها منقسم الى ما كان في

محنة

منها انا ان يكون فيه باصل التعريف او بقدر ابعده
 او بغيره وفي كل واحد انا ان يفتقرا على التسمية او على التسمية
 او على انه لم يفتقر بها شيئا او احتلها في الخلع امة
 فيجوز لا يفتقر المهر في التعريف الى المال فتدبرها انا في
 التعريف فذلك المهر لا يفتقر الى المال في السبب فيوجب
 حكمه فمروية عدم التفرق في حكمه في السبب واما في المال
 فذلك في السبب بطريق التسمية لان المال شرط في الخلع
 والشرط في البيع والامتناع في البيع لا يفتقر في كل واحد
 فكل واحد من المهر في البيع والتسمية في البيع لا يفتقر في
 كونه مخصوصا في الخلع لانه لا ينظر الى المال في خصوصه
 في نظر الى الثبوت فيجوز ان تسمى المال في الخلع ايضا
 فيجوز وقد اشتر المهر في البيع فلهذا تسمية المال في الخلع يفتقر
 في حق الثبوت في حقيقته ولا يفتقر في حقيقته

المال

فيؤثر في الهزل ان لم يؤثر في الكل بخلاف في المفعول فانه
 يقع في حق البشوت لا في غيره الشرطية والشرطية
 فلذلك لم يمتد بغيره والبيعية في التلخيص بمعنى ان الم
 المصنوع هو المثل السلس الالوان هذا الثاني في الاصل
 بمعنى البشوت يدور الذكر وحده خياله الشرط
 الى يمنع الهزل الاصل مع الاتفاق في البناء وقوع
 الطلاق وزعم المال بالمثل عند ايجاده
 فلاق الهزل اذ من عين الهزل وقع الطلاق وجب
 المال عندهما وانما منه في بطلان له فعنده وقوع الطلاق
 و لزوم المال من عين الاعراض تبيها للمد لا يحصل
 الهزل يؤثر في اصل الملاق على كلا التقديرين اي
 تقدير البناء وتقدير الاعراض او ثبوت المال او
 وسيل لعدم اثر الهزل في المال من صدق الهزل لا يؤثر في

على

المال لانه لا يؤثر في التلخيص وثبوت المال في ضمنه لانه سببا
 شرطية الشرطية التلخيص او اعتبار المصنوع لا المصنوع فلا
 يؤثر فيه التلخيص على اصدده وان الهزل لا يؤثر في
 الشرطية هو منه في المفعول في باب المرد يمتد وقوع
 الطلاق وزعم المال بالمثل فتعلق الطلاق من الزوج
 بجميع المسمى وكذا لا يبين له لان المفعول من جانب
 الزوج فعلق الطلاق بصلوها لا يؤثر الهزل في يمين
 خصا كما يبينه ان كان الهزل يؤثر في جانبها كما في الشرط
 في تعلق وقوع الطلاق وزعم المال باعتبارها كانهما
 قبلت الفاء تعلق قبولها الالف الاخر باقتضاها
 ليدل على ليد الزوج والزوجة اما الزوج فلو عدم تأثير الهزل
 في جانبها والاعراض والاعراض فلا يؤثر في المصنوع
 فلا يؤثر في الهزل سواء التلخيص للزوج اي تبيع المبد
 الفاء في كذا القول لانه في الاعراض منه لان الاختلاف

لا يتغير بوقوع الإطلاق على كمال التقديرين لعدم تأثير الهزل
 في المصلحة منها بكل حال أو لم يتغير الحكم لثبوت كراهة
 المال لم يتم تبعاً لظهور الهزل فيه تبعاً للمصلحة
 ترجيحاً للمصلحة لطلوع الهزل وصار كانه لا يقع من
 جانب التبع تحقيقاً لقبولها بما ذكرناه لأن الهزل غير مؤثر
 في جانبها لكونها شيئاً كونهما باثراً لانه لان الهزل مؤثر
 في جانبها لانه الى الاقرار في صفة معينة وجود المخيرة
 في المامني والهزل في الهزل يعتمده على عدم المخيرة لان
 الهزل يظهر عندنا من خلاف ما في الحقيقة كما ذكرناه
 في كراهية الاكراه انشاء الاقرار اصل لان الاقرار في
 شرود بين الصدق والكذب والاكراه وليس ظاهر
 على الكذب فيما يقرب من قصد الى وقوع الشر من نفسه
 فكذلك يمنع الهزل انعقاده لانه ليس ظاهر على انه كاذب
 فيبدأ ولو تم حين كاذباً لان في الاقرار من الهزل

قوله

الانقضاء

لا يتغير بوقوع الإطلاق على كمال التقديرين لعدم تأثير الهزل
 في المصلحة منها بكل حال أو لم يتغير الحكم لثبوت كراهة
 المال لم يتم تبعاً لظهور الهزل فيه تبعاً للمصلحة
 ترجيحاً للمصلحة لطلوع الهزل وصار كانه لا يقع من
 جانب التبع تحقيقاً لقبولها بما ذكرناه لأن الهزل غير مؤثر
 في جانبها لكونها شيئاً كونهما باثراً لانه لان الهزل مؤثر
 في جانبها لانه الى الاقرار في صفة معينة وجود المخيرة
 في المامني والهزل في الهزل يعتمده على عدم المخيرة لان
 الهزل يظهر عندنا من خلاف ما في الحقيقة كما ذكرناه
 في كراهية الاكراه انشاء الاقرار اصل لان الاقرار في
 شرود بين الصدق والكذب والاكراه وليس ظاهر
 على الكذب فيما يقرب من قصد الى وقوع الشر من نفسه
 فكذلك يمنع الهزل انعقاده لانه ليس ظاهر على انه كاذب
 فيبدأ ولو تم حين كاذباً لان في الاقرار من الهزل

جزا من ذلك ما برز من وجهه من حكمه بما لا يرضى
 اصلا فالكلمة بسلام البذل الى من الحكم بسلام الملة
 لكن الاسم فليس فيه ان الصفة في اصطلاح العقول والاعمال
 على تمييز المال واما في خلافه فيحق العقل والشرع
 فيقول المفسر ان اصلا مشروعا به ان على ان يرضى
 تعريف الصفة المصطلح لاداء العمل بالسرف والبيز
 اي العمل الذي قلب الصفة عليه وهو تمييز المال
 لان العمل المبرر مشروع لانه تعرفت في كماله والتوفيق
 فيه مشروع والقول قوله تعالى فاعلموا ان الله لا يهدي
 قوما كفورا عن الله لا يقربوا الى العمل اي العمل الذي
 يكون مشروعا باصلا هو الحكم بضاف الى الصفة
 الى الاوليات لانهم يسمونها بضاف الشيء الى الشيء الاول
 ساسية الاول المبتدأ وهو الصفة لان ماصلا

الاول احوال المبتدأ لا يضاف في الصفة فيكون له صفة
 له كانه يكون واقفا في الصفة بفتح الميم الى ما يليق
 بغيرها لقوله تعالى فاعلموا ان الله لا يهدي قوما كفورا
 حينئذ لان شدة الدفع اليه في الشدة بفتح الدال فان السهم
 سهم رشدا فاعلموا ان الله لا يهدي قوما كفورا حينئذ لان السهم
 حقيقة والتقدير فاعلموا ان الله لا يهدي قوما كفورا حينئذ لان السهم
 المال اليهم في الصفة حقيقة فاعلموا ان الله لا يهدي قوما كفورا
 الرشدا حقيقة يعبر عن هذا الميم لان اول مرة
 يصح ان يسمي بفتح الميم في الصفة بفتح الميم في الصفة
 في صفة بفتح الميم في الصفة بفتح الميم في الصفة
 ان يعبر عن هذا الميم في الصفة بفتح الميم في الصفة
 في صفة بفتح الميم في الصفة بفتح الميم في الصفة

ما لم يبق هذه المدة لانه يصير واما
 حيث يمكن ان لا يوجب العقل في السبب في مع
 بعينه وفد ما قبله لا الى الحق بل في سبب
 لا على نوع العقول الا انما لا يخرج كانه لا على وجه
 في المكان لا عليها على نوع كانه العقل وان اقرنا في
 كلام السبب كالكلف العقول عقولها كالكلف العقول
 القلوب بنظر المسلمين كالتوحيات واوله لاوله العقول
 روحانية فانه لو لم يخرج من ان يتلف ما كان في يد
 عليهم لتعلق حقيقة في ما له اوله لانه في نظر المسلمين
 وحيث لا لا سلام لانه لو لم يخرج من ان يتلف ما كان في
 لنفسه شي يتلف في نفسه لا اسف في اسارة الى
 الجواب من قول المجتهد في السبب كقوله العقل
 وواجب منه وحيث انما انظر ما لا واجب ان

بسبب انظر في حق من خروا فوق من الما قبله في الجواب
 في سبب الجواب لا على سبب كيف في سبب انظر في
 خروا فوق من لا على سبب من الما انظر في سبب من
 قيا منها على سبب انظر في الما انظر في سبب انظر في
 انظر في سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في
 سبب انظر في سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في
 الا نواع و الزيادة في انظر في سبب من الما انظر في
 حيا على انظر في سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في
 الرخصة وحيث الما انظر في سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في
 الما انظر في سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في
 اسف في سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في
 سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في
 انظر في سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في سبب من الما انظر في

بقدر انما ان الله تعالى قد صدق علينا جسدنا وقلوبنا
 صدقته الصدقة التي لا يملك ان يملكها الا الله تعالى
 اسقاطا لغيره في حق الصلوة علينا كذا كانت صدقة
 اسقاطا لغيره لا يملكها الا الله تعالى في حق الصلوة
 واما عندنا في حق السفر فيجب له ان يترك الصلوة
 كما في حق الصوم فيجب له ان يترك الصوم في حق
 لان قوله تعالى من كان مريضا او على سفر فعدة من ايام
 او اوجبه اياها الصوم بالسفر لا يستلزمه بل لا بد
 المرض فلا بد من الامور التي تارة فان الانسان لا يتركها
 باختياره وكان موجبا فزوجة لازمة او المرض لا يقدر
 على الصوم من غير اشتق فلا ضرورة لازمة الفاء
 لتعظيم نية انما تقرر الوجوب عليه بالشرح لانه
 لا ضرورة لازمة في السفر لان المسافر يقدر على الصوم

من يلزم ان يكون في السفر ان المرض الذي هو
 سبب المرضة انما هو المرض الذي لا يملك
 ان يملكه الا الله تعالى في حق الصلوة علينا كذا كانت صدقة
 اسقاطا لغيره لا يملكها الا الله تعالى في حق الصلوة
 واما عندنا في حق السفر فيجب له ان يترك الصلوة
 كما في حق الصوم فيجب له ان يترك الصوم في حق
 لان قوله تعالى من كان مريضا او على سفر فعدة من ايام
 او اوجبه اياها الصوم بالسفر لا يستلزمه بل لا بد
 المرض فلا بد من الامور التي تارة فان الانسان لا يتركها
 باختياره وكان موجبا فزوجة لازمة او المرض لا يقدر
 على الصوم من غير اشتق فلا ضرورة لازمة الفاء
 لتعظيم نية انما تقرر الوجوب عليه بالشرح لانه
 لا ضرورة لازمة في السفر لان المسافر يقدر على الصوم

وهو باق الآن كما كان وكونه فاعلم انه لان عصبه المحل
 على غيره فهو لم يبق كونه فاعلم انه باق في صفة
 تصدير في التثبت لانه صحيح سببا لوجوب السبب
 العبادية والعقوبة والكفارة كذا كذا لانها من حيث
 كونها جزاء عقوبة ومن حيث كونها فاعلم انه بالعبادة جزاء
 وانما صحيح سببا لانه جزاء فاعلم انه تصحيح سببا لجزاء
 فاعلم انه سبب انفسه العبادية والعقوبة جزاء فاعلم انه
 تصحيح سببا لانه بجامع عدم الاختيار لان الاختيار
 بالانفس وانه جزاء فاعلم انه فاعلم انه انما تصدق
 امر بالحق لا انفس عليه فلا يتحقق لكم بوجوده حقيقة
 بل يتعلق بالسبب انفسه العبادية وهو باق في انفسه
 بالاعتقالات والبلوغ نصيبا للوجوب الاسمي المستند
 فاعلم انه بالانفس انفسه فاعلم انه تبيينا لا مقام الحقيقة

قوله

الان

والارشاد هو جواب سوال وهو ان لو كان السبب انفسه
 بالاعتقالات والبلوغ فاعلم انه مقام انفسه في الحقيقة في حقيقة
 المطلق لوجوب النصيب المطلق انما تصدق بالانفس انفسه
 فاعلم انه مقام انفسه بالارشاد والبلوغ والاعتقالات مقام انفسه
 في الحقيقة انفسه المطلق الى انفسه بالانفس والعبادة لان
 الارشاد انفسه لا انفسه فاعلم انه انفسه السبب الظاهر في
 انفسه مقام السبب الحقيقي او الانفس في انفسه صحيح والوجوب
 في انفسه انفسه في انفسه والارشاد في انفسه انفسه لان
 الوجوب في انفسه انفسه انفسه لان انفسه انفسه انفسه
 انفسه انفسه وانفسه في انفسه انفسه لانفسه ضرورة
 والارشاد انفسه لانفسه فاعلم انه انفسه انفسه انفسه
 بعضي انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه
 لانفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه انفسه

مقاسه في النظم والهيئة الرضا مقاسه فيما يتقوى عليه لكن
 في قول لا مقام العقدة سبحانه لان الغرض يقول بالقائه
 الالهية مقام المقصد لا مقام البقعة فكانه ببالقطة
 عن المقصد لا منبها من اللابسة بالاقائه المذكورة
 اذ في اقامته الالهية مقام المقصد بالبلوغ والعقل مقاس
 لان الاختيار المقصد به وانه الشبهة الى ان
 البسيع الذي جرى على سائر خطا الالهية الطريق
 اي بتصفين الخضم لا تقفاه الرضا والما حقيقة نظام
 والما تقديره فكان الالهية الرضا بالبلوغ والعقل لا
 يقام مقاسه في وجوده والما تقديره هو جعل الخيرة
 هذا التعريف شديدا لاقسام اشياء المذكورة فكانه
 تعويذه بان بانه اسم لفعل بفعله الا ان الخيرة
 فينتقي به رضاء او مقصد به اختياره فانه لا يشتمل

التم

المقصد لساعت من عرفة بالشمس الالهية فكانه لم يجعل
 الساعات من قسمة الاكرام لعدم ترتيبها على
 وان اختيار المقصد فكانه انما هو في مقصده
 غير مستبقة فجميع والافقاسه والاكراه بغيره
 واعفوا يجعل الفاعل في مقصده غير مستبقة فيقصد
 الاختيار والابدس والرضا ابتداء وبشيء يظهر
 السرور الى الوجود والاكراه بغيره النفس واعفوا
 يظهر السرور في الوجود فيعدم الرضا لعدم الاضطراب
 الى مباشرة الاكرام عليه فلا يكون الفاعل في مقصده
 غير مستبقة فلا يقصد الاختيار والما لعدم الرضاء وعدم
 نهاية الاختيار اي يقصد انما ان يتم بغير المقصد
 ويقيم انما ان يتم بغير المقصد والما في النظم من نفي عدم الرضاء
 باعتبار القياس لان ما ليس باكرامه لانه بعدد

رخصته فيه وبعينه في السبب لا يلحق غيره انما يعدم الرضا
 وانما يعدم الرضا فلا يفسد الاختيار لان وجود
 الرضا مستلزم لصحة الاختيار واما باعتبار الاستعداد
 فيعدم الرضا لان ذلك اكرام لان حبس ابيه وانه
 لم يجرى مجراجه حتى يرضى بالحرز ما يلحق بحبس نفسه
 ان التمسيد بحبس ابيه وانه ما جرى مجراها مطلقا
 اي سواء كان ابيه وجوب او اية او لا يستلزم لان
 الكراهة في اتيان ما اكرام عليه شرود بين مباشرة فورا
 وخطرا الى ما قال الله واذ كان كذلك فكان مستقرا
 بهذه الاعمال كما يطالع والاختيار يحقق الخطاب بقوله
 لانه شروداه ويحق عليه مقدرة ضمنية هي ان الكراهة
 يستلزم ويحيل بقوله لا ينافي في الخطاب واما الدليل على
 لا ينافي في الاختيار بانها جنة لا لذة والعقل والسير

كل

الاستعداد

والاكرام

والاكرام لا ينافي في نفسها ولا كان هذا طامرا لم تعرض القدر
 ثمة لا يرضى به الغاء اختياره بين ان الكراهة شرود
 بين ان الكراهة بالاكراه الملقى او فيه لا يرضى القدر
 ولا جرح ولا زنا الرجل بالمرأة لان ثبوت الرخصة يلزم
 لصيانة النفس او العصب من التلف ولا صيانة في
 الجسد واما في الجسد فالكراهة والكراهة عليه موافق للصيانة
 فلا يثبت الرخصة للعارض فيكون الكراهة الانسانية
 بجهة الاستعداد حراما ثمة ثم يعطلها بوجوب شرودها واما
 التعارض في النفس فمفسدة واما في الجسد فلا طريق
 للمؤمن من الحرمة ما يقع بالنسبة الى الغير لانه المفضل
 لا ينافي ان يقطع طمعا لا ينافي ان يقتله فيحق التعارض
 واما في زنا الرجل بالمرأة فلا ينافي ان ينافي لان سبب
 الحول لا يقطع من الزنا في لا يمكن ايجاب المنفعة عليه

ما

ولم يكن المروءة قوة الا فاق لغيره من الكلب في تلك اليد
 ضرورة فكان بمنزلة الفوق فيبقى القدر من فان قيل
 كون الرق بمنزلة الفوق فيما اذا لم يكن المروءة ورت
 فخرج سلم وانه كانت مكنونه غير سلم لان الولد
 الى حب الفوق وان خلق من ماء الزنا والقول عليه
 السلام الولد للفوق والعاهر المحرم فاذ كان كذلك
 وجب نفقة الولد وترسية على حجاب الفوق فلا يكون
 الزنا اهلكا فلما حصل ان ينسب الولد الى من خلق من ماء
 ويجب نفقته عليه لانه جاز فلهما انقطع النسب من
 الزنا لان الزنا اهلكا فكل نظر الى الاصل ونظر
 الى لا فخر في حق الكره بالاكراه الجلي باكل الميتة
 الكسيرة وشرب الخمر شربا لا يدرى في حقها بالاستثناء
 المذكور في قوله تعالى وقم فصل لكم ما حرم عليكم الا ما امركم

الله لان الاستثناء من الخطر ابادته وانما كان هذه الاشياء
 مباحة لكونها الجلي فالا تبيان بها يكون مباحة مباحة
 عليه فلهذا لم يوجر عليه وبما تم تركه ورجل الى الكلف
 الكره بالاكراه الجلي الى هذه الاشياء لان الرخصة ما
 استبيح بعد بيع قيام الحرم هذه الاشياء كذلك
 اما اجزاء كونه الكلف فلا حرم بعدا لكونه كفا صورة الكلف
 حرام ابداء به سيج يذره وان جهنا حقان حق الله
 في الايمان وحق العباد في النفس والعصاة في الاجراء فحرم
 حق الله فلهذا صورة لا يحق بقاء المصدق في الاشياء
 بعزت حق الله صورة وعقود استوى المعاني يشرع
 في العبد وفي حق الله فلهذا صورة العبد اية في
 الله تعالى فاذل ان يشرع حق الله فلهذا صورة العبد اية في
 كما هو بينا وكذا الحكم في اخذ صورة المقيم والعصاة

والصيانة على الا حرام فانها مع كونها حراما يستتبع مع
 الاكراه لان حق العبد ينفوت اعملا وحق صاحب الشرع
 ينفوت الى خلف فلم يثبت معنى واما الخلاف في ان
 فلا حرام لكونه ظاهرا لبقاء عصمة المال يستتبع بعده
 ان حرمة انفسه في العوض فوق حرمة المال واما تملك المالك
 من اربا فلا حرام لكونه توفيقا لمقتضى الحق في المصالح
 الشرع يستتبع بعده وحرمة ليس فيه معنى انفس الذي هو
 المانع فلو صير المالك في هذه الاشياء حتى تنال او لمع المصالح
 فبعد بدل نفسه او قصوه لا يحرز دين استتبع ولو وقع
 انظلم ولا قاسه في محترم فكان ناجورا وشميرا فانفس
 يدل الدليل على ان فعل المالك فرض وحرام وعصية ولا
 يدل على كونه مباحا فلا يتم التعقيب قلنا الابا حرة
 لا يعلق بفعله ثواب ولا يتركه عقاب ولم يوجب

الاكراه

الاكراه الحق في الفسخ بهما المباحين ما يباح فله بالاكراه
 ولو تركه باثم او يباح بعد بالاكراه ولو تركه لا يثم
 فله الا ان يكون واقعة في العوض وعلى الثاني في الرخصة
 فانظر انصاه ثم المصالح بالاكراه الى فرض وانظر
 انصاه ثم العقب رخصة يترك التعقيب فما شاع نظر الى
 الحيثية فيمنع انظر انصاه ثم العقب بالاكراه الى مثل اجراء
 كونه الكفو بالاكراه الى رخصة كمن بينهما فرق في نفس الامر
 في حرمة الاكراه لان حرمة الاكراه قد يسقط بعد المصالح
 واستقر حرمة الكفو لا يسقط بحال لعل المصالح يفرق بينهما
 بعد ان استقر وجعل الاكراه مباحا بالاكراه فكذا لا بد منه
 لان نسبة الولد لا ينقطع عنها بخلاف الرض فان
 انشعب ينقطع عنه فيتم معنى الاكراه في فعله ثم يرض
 في ذلك انه انما يرضى لفعل المالك وحرمة

ابا حنيفة في حجة غلات الخطاب في حق الكره لان هذه
 لا يثبت بدون الخطاب لانه حاصل او لا يحصل
 على موافقة المصلحة لا يحصل الا بالاختيار فلا يراه لا يحصل
 الا به فلو لم يثبت بطلان والاختيار اياها لا يثبت بالكره
 واما ما ذهب اليه ابي الاكره فيفسد الاختيار لعدم استنباط
 فاعلم بالحققة فكيف كان اى عدم بطلان الإطلاق وقوله
 بالاكراه الى لانه لا يمتنع بطلان في منع عدمه الى
 لا يقتضيه الا قول ان كل ما على التكليف لان المراد لا يقتضيه
 ان يتكلم بل ان يمتنع فاقترع الا قول بان الحكم على التكليف
 لا يعمل الكره انه الكره لان الكره انما يصح ان الكره
 ان يمتنع لانه لا بد من الفعل المطلوب بنفسه وفي تطبيق المراد الكره
 واما ما ذهب اليه لا يمكن ان يعمل الكره بهما من حيث يتطابق
 فلا يعمل الكره ان يمتنع بنفسه عليه كذا في حجة استنباط

المعزى

نحو اسبغ الوضوء غيرهما وفي قيام السيف في
 الاكره المصلحة والاعمال غيره في قيام عدم الرضا لانه اذا
 جرد غير متغير عدم الرضا لا يمتنع التمسك والتمسك بعدم
 يمتنع ترجيح ما ثبت الصدق في قوله انه لا يمتنع عدمه
 واما ما ذهب اليه في الاكره انما يكون كلف فصار الكره الى
 المصلحة في جميع الاحوال من كونها مصلحة من استنباط
 الاختلاف الى المصلحة في الاختلاف لا لا للمصلحة في
 الى المصلحة في الاكره المصلحة والاعمال غيره فلا يجب ان
 الضعف الى الكره لان الكره انما يصح ان عدمه لا يمتنع
 انما لا يمتنع بالاختيار خوف التلف في نفسه
 وليس في الاكره الغير المصلحة ذلك في العقل مقصور على
 الكره لان الكره انما يصح ان الكره بالتمسك به
 الكره لان العقل من حيث انه قيل يجب ان يمتنع

على دين العقل والعقل لا يصلح في الاثم الا في غير
 لان الانسان في احيائه على الدين لا يصلح ان يكون
 غيره اذ لا يمكن ان يكسب الاثم على غيره ولو جعل العقل
 ان يتبدل محل الجناية لانه لا يتبدل يكون واقعه على دين الكثرة
 وبتبدل عقل الاكره لان الفعل الواحد في ذلك العقل
 يكون فعلا آخر فاجاب عن الاكره لانه لم يوترق كقولنا
 يوجب حرم الجناية الى العقل الاول وهو دين الكثرة
 لان سب عقل الفعل الى الكثرة بعد ما يدور من الكثرة
 حقيقة هو الاكره ولما لم يتبدل العقل في حق الاثم العود
 الى العقل الاول اقمه العقل في حق الاثم على الكثرة ابتداء
 قطعا لكثرة اي لا تقتضي بالاكراه الجلي او غيره
 لا تتعارف العقدين هو نفس النفس في ذلك اي في حق الاثم
 ليستقط الكثرة في حق تناوله ومن الكثرة عليه العقار

يختلف في الزاوية لانه ليس لهما كسب على عدم قطع
 فان زناهما يقتضي الرضا اي يقتضي الرضا بالاكراه الجلي
 وهذا هو الاكره في حق الاثم لانه لا يمكن ان يكسب
 لما اوجب الرضا في جانيها اوجب العقار مشبهة في
 حقوقه الى غيره فالاقتضاء الفاعل للتفصيل في حق
 هذه الاشياء تقتضي بالاكراه الجلي لان حرمته هذه الاشياء
 مستقلة على الاصل فلهذا هو الاكره لا يقتضي اية الاكره
 الجلي ايضا على الاصل فلهذا يكون هذه الاشياء باقية
 في نفس الاكره الجلي تقتضي حرمته الجلي الا ان اكره
 او جواب سوال وهو انه يلزم منه ان يثبت حرمته من
 اجزاء كونه الكثرة على اطمينان العقاب لان الكثرة
 لا يمكن اكره وتقبله فلهذا بالاجاب استسار من الخطر
 الاستسار من الاثم مع انه لا يثبت على غيره ان يكون

هذا هو الاكره الجلي
 في حق الاثم
 لا يقتضي حرمته
 الجلي

انه انما يخرجه ذلك لو كان الاستثناء من النظر لكن ليس
 كذلك بل هو استثناء من الحداب لا من النظر ثم ذلك
 فوجب انه انما للتفصيل فهو دليل لطائفة المثال
 للممثل من هذا القبيل لان حركته غير ساكنة فقيام
 بوجوبها وهو استثنى من حركته ولا موافقة بها مع قيامها
 لعدم كون ذلك في معنى العقل لعدم قطع نسبة النسب
 اليها فانها انما للتفصيل فهو دليل لطائفة
 المثال للممثل الاخرين بخلاف الاول فانها
 صير فيها حتى قيل لا يميز شبيه الا ان لم يتبدل نقب
 لا فاعلم من حركته لعدم بقاء الحركة مع التبدل فهو ما
 تمت استثنى المشاركة المسماة بتجريد ما شبيهه الدار
 شيخ المشايخ في علم الاسول من تصنيف تولى محمد بن محمد
 الهندى في يوم الجمعة وقت العجوة الصغرى لوزن ردين

في
 في

في

(استثنى)

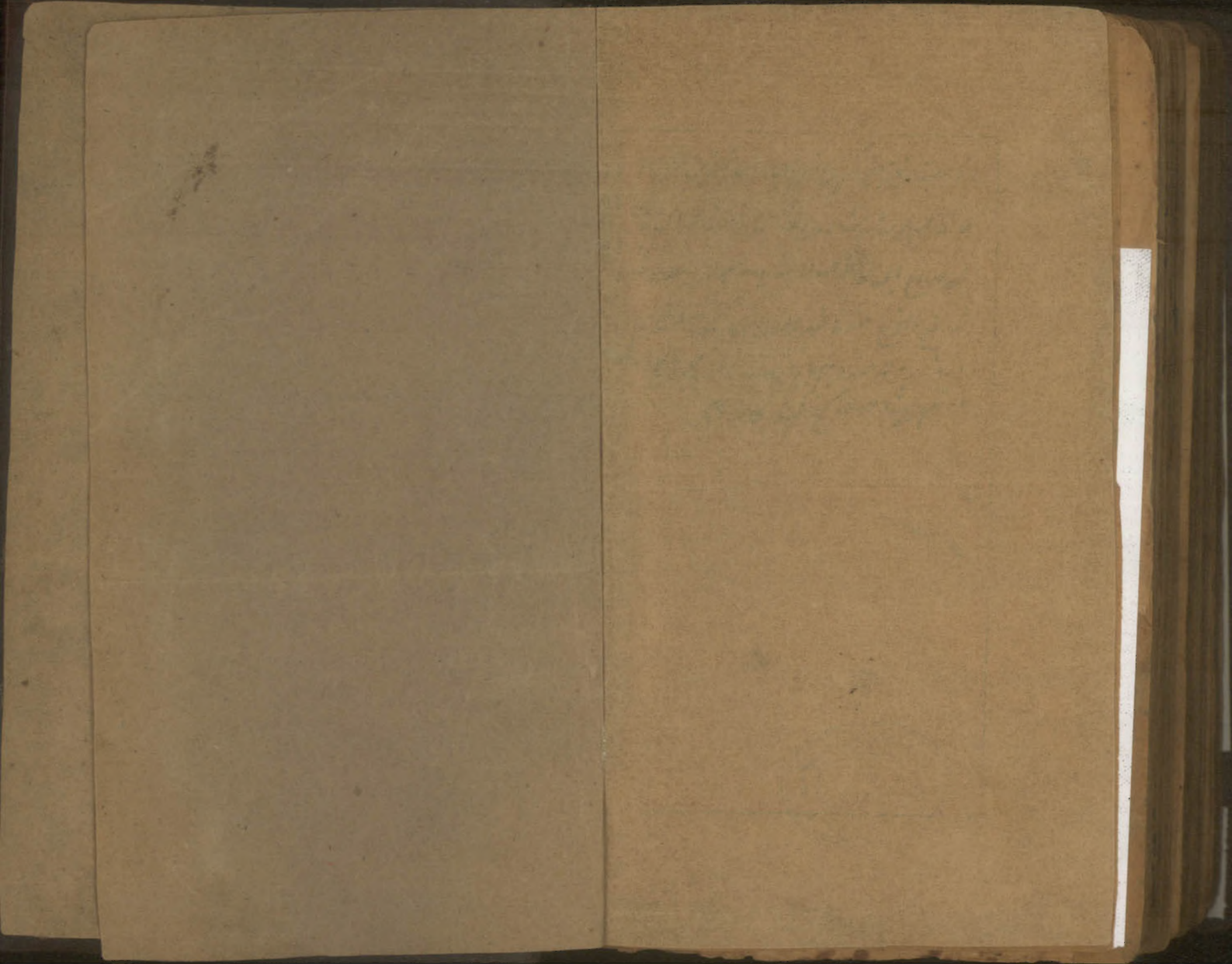
استثنى بعد ذلك في سيرة في المخرج من ان كان به تحرير الا ان
 فخرج وقت واو بكون انما استثناء في وقت حيث
 ان يوم بعد انما هو الالهي عليه فيكون له بعد وجميع
 في قوله عقاب من حرف الله ففصل في حركات
 ففوة العار فان لم قالوا اصلان بعد العار انما
 في العقل الذي في جملته من حركته لا من حركته
 حركته من حركته انما من حركته من حركته
 انما من حركته من حركته من حركته من حركته
 واقعه في بيان مستثنى من حركته من حركته
 انما من حركته من حركته من حركته من حركته
 من هذا الكتاب بالقرارة والمطالع
 وجميع المسلمين والسلام على من لا نبي بعده
 بحمد الله والحمد لله رب العالمين

في حركته من حركته من حركته من حركته
 في حركته من حركته من حركته من حركته
 في حركته من حركته من حركته من حركته

في حركته من حركته من حركته من حركته

از دست فقیر حقیرترین در قبادیه کهترین خلق است
حافظ محمد غوثی در مولد ابن حافظ شیرازی بن حافظ
محمد صلح ابن حافظ عبدالرشید لاسیولاصلا و لطف
فدوق الغنی منه شهر رمضان المبارک ۱۲۰۳
در شهر روم حد و جهل و یک سالی بجزایر و تنگه
در شهر پش در کتب کهنه بخانه خدی





کتاب و اوراق ۲۷۹

۲.



